

جامعة بنغازي



كلية الآداب – قسم اللغة العربية وآدابها

الآراء النحوية للفارسيّ

في كتابه الإغفال

((دراسة تأصيليّة تحليليّة))

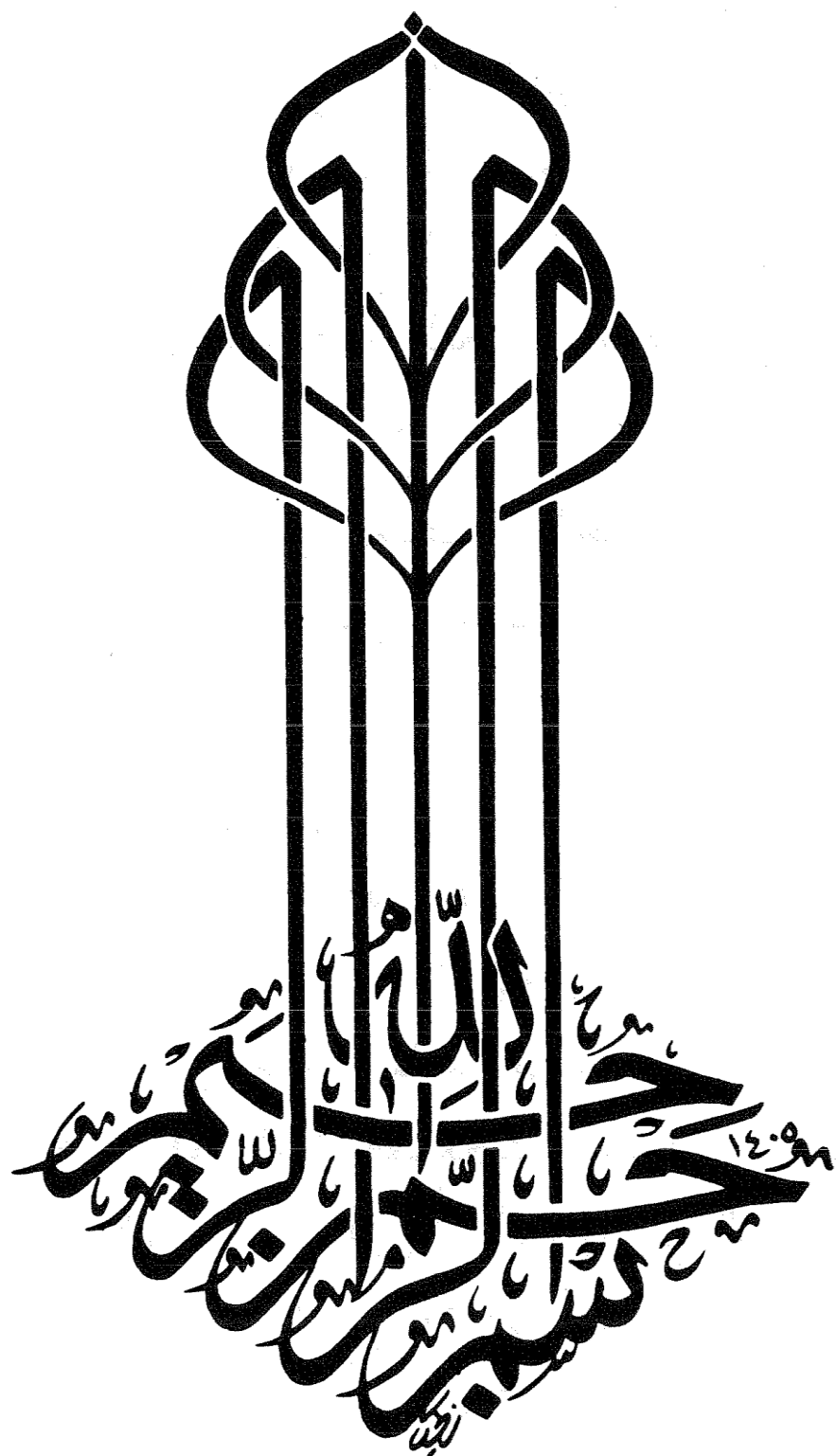
لنيل درجة التخصّص العالي الماجستير

بإعداده الطالب:

علي عبد الهادي الشركسي

بإشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الحميد حمد الزوي



المقدمة

الحمد لله الذي بحمده تتمّ الصالحات، وبرحمته تغفر الخطايا وتُقال العثرات، نحمده -سبحانه- على جزيل العطايا والهبات، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد صاحب المعجزات الباهرات، وعلى آله وصحبه أولي الفضائل والمكرّمات، وبعد:

فقد شرف الله اللغة العربية بأن جعلها لغة القرآن العظيم، وحفظها بحفظه عندما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾، ومن معالم حفظ هذه اللغة العظيمة أن سخر الله لها رجالاً حملوا أمانة حفظها بألفاظها المعجزة، ومعانيها المبهرة، وأساليبها المتعدّدة، فعملوا على جمعها واستقراءها، وضبطها وإحكامها، ووضع قواعدها وأحكامها، وظهر ذلك جلياً في أقدم كتاب وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه (180هـ)، فتوجّهت إليه أنظار الدارسين، وعمل على شرحه وبيانه أكابر السابقين، وظهرت -بذلك- كتب الشروح والحواشي، وكل من ألف بعده في اللغة والنحو والصرف اعتمد عليه، بل لا نغلو إن قلنا: إنّ ما ألف بعد الكتاب -في النحو والصرف- تعدّ شروحاً له.

ثمّ ظهر لوّن آخر من المصنّفات، تهتم بفهم لغة القرآن، وتبيّن معانيه، وهي المعروفة بمعاني القرآن وإعرابه، ككتاب (معاني القرآن) للقرّاء (207هـ)، و(معاني القرآن) للأخفش (210هـ)، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج (311هـ)، و(معاني القرآن) وإعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس (338هـ)، وغيرها، وظهرت كذلك كتب الاستدراكات والردود والتعقيبات، ومن بينها كتاب (الإغفال) لأبي علي الفارسي (377هـ)، وهو كتاب تعقّب فيه شيخه الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) وهو موضوع هذه الدراسة.

وكان للفارسيّ منزلة عظيمة بين النحاة، حتى قيل عنه: ((هو فوق المبرد وأعلم منه))⁽²⁾، وقيل

(1) سورة الحجر: 9.

(2) معجم الأدباء، 2: 812.

عنه -أيضاً-: ((لم يكن بين أبي علي وبين سيوييه أحدٌ أبصرٌ منه))⁽³⁾؛ وذلك لدوره البارز في إثراء علوم العربية -لا سيّما النحو- بما ألفه من مصنفات، كانت -ولا تزال- مورداً ينهل من معينه الدارسون، ويُتَقَبُّ عن أسراره الباحثون، فظهرت الدراسات والأبحاث العلمية حول الفارسيِّ ومصنفاته، وهذه الدراسة المتواضعة -التي نحن بصددِها- تحاول أن تلحق بركب سابقاتها، خدمةً للغة القرآن العظيم، ولتُسلِّطَ الضوءَ على كتابٍ جليلٍ من كتب الفارسي التي لها صلة بكتاب الله تبارك وتعالى، وهو (الإغفال) فيما أغفله الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، وموضوعها دراسة آراء أبي علي النحوية، وبيان موقفه -في الإغفال- من مذهبي البصرة والكوفة.

ويُعَدُّ كتابُ الإغفالِ من كُتُبِ الفارسيِّ التي لها صلّةٌ بكتابِ الله الكريم، ذكرَ فيه مسائلٌ أخذها على شيخه الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، مبيّناً مواضع الإغفالِ فيه، مستدرِكاً عليه ما فاتهُ.

غيرَ أنّ الفارسيِّ لم يبيّن مواضع الإغفالِ كلّها، بل فاتته بعضُ المسائلِ لم يُشرِ إليها، ولم يُقَمِّ بتقويمها، وقد نَبّه إلى ذلك أبو الحسن الباقوليّ (543هـ)، في كتابه (الاستدراك على أبي علي في الحجّة).⁽⁴⁾

وقد اعترض ابنُ خالويه (370هـ)، على الفارسيِّ في تعقيبه على الزجاج، وألّف كتاباً للردِّ عليه، عُرفَ باسم (الهاذور)، فألّف الفارسيُّ كتاباً للردِّ على ابنِ خالويه وسمّاه (نقض الهاذور)، وقد حَفِظَ لنا البغداديُّ في خزائنه الثمينة بعضَ كلامِ أبي عليِّ في نقضِ الهاذور⁽⁵⁾.

وقد كُتِبَتْ بعضُ المقالاتِ والدراساتِ حولَ الإغفالِ:

● قام الأستاذ عبدُ الفتّاحِ شلبي بالحديثِ عن الإغفالِ ضمّنَ كتابه المشهور (أبو علي الفارسي)، فوصفَ الكتاب، وبيّنَ منهجَه، وذكرَ نُصوصاً منه.⁽⁶⁾

(3) السابق، 2: 813.

(4) ينظر: الاستدراك على أبي علي في الحجّة: 361-453.

(5) ينظر: خزنة الأدب، 2: 281-287، 5: 286، 10: 339، 347، 357.

(6) ينظر: أبو علي الفارسي، 2: 476-487.

- كَتَبَ الأستاذ عليّ النَّجْدِي ناصِيفَ عام (1974م) مقالاً عَنَوْنَهُ بِ(الفارسيّ في الإغفال)، تحدّثَ فِيهِ عَن اسمِ الكتابِ، وطريقَتِهِ فِي عَرَضِ المسائِلِ، وأُسْلُوبِهِ فِيهِ، ثُمَّ نَقَلَ المسأَلَةَ الثامنة والأربعينَ مِنَ الإغفالِ؛ مثالاً لما ذَكَرَ⁽⁷⁾.
- قام الباحثُ مُحَمَّدُ حَسَنُ مُحَمَّدِ إِسْمَاعِيلِ بِدراسةِ الإغفالِ وَتَحْقِيقِهِ فِي رسالةِ جامِعِيَّةٍ؛ لِئِيلِ الماجستير، بِجامعةِ عينِ شمس، عام 1974م.
- نَشَرَ الباحثُ عبدُ اللهِ بنِ عمرِ الحاجِ إبراهيمِ عام (2000م) جزءاً مِنَ الإغفالِ (مِنَ أوَّلِ الكتابِ حَتَّى آخِرِ المسأَلَةِ الخامسة) مُحَقَّقاً⁽⁸⁾.
- وَفِي عامِ (2003م) قامَ المَجْمَعُ الثَّقَافِيُّ بالإماراتِ، بِنَشْرِ كتابِ الإغفالِ، بِتَحْقِيقِ الباحثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِ الحاجِ إبراهيمِ.
- كَتَبَ الباحثُ حَلِيمُ حَمَّادِ سَلِيمَانَ عامِ (2009م) مقالاً عَن (أثرِ سيبويهِ فِي كتابِ الإغفالِ لأبي عليّ الفارسيّ)، تحدّثَ فِيهِ عَن تَأثيرِ الفارسيّ بِشيخِ النُّحاةِ، وَأَسبابِ هذا التَأثيرِ وَمَلامِحِهِ، وَذَكَرَ أمثلةً مِنَ الإغفالِ تُوضِّحُ حَقِيقَةَ هذا التَأثيرِ⁽⁹⁾.
- وَأخيراً ظَهَرَتْ دراسةٌ للإغفالِ، عامِ (2012م)، لِلبَاحِثِ مُحَمَّدِ عَمادِ سَميرِ بايزيدِ، مَوْسُومَةً بِ(تَعقباتِ الفارسيّ لِشيخهِ الزجاجِ فِي الإغفالِ)، وَقَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِي -لأوَّلِ وَهَلَّةٍ- عَندما سَمِعْتُ بِعنوانِ الدِّراسةِ أَنَّ دِراسَتِي سَتَذهَبُ هِباءً مَنثوراً، لَكنَّ تَبَيَّنَ لي بَعْدَ اِطِّلاعِي عَلَیها أَنَّها عُنِيتْ بِدراسةِ المَواظِنِ الَّتِي حَظَّتْ فِيها الفارسيّ شِيحَهُ الزَّجَّاجِ⁽¹⁰⁾، مَنطَلاقاً مِنَ مَنظورِ أَنَّ الفارسيّ كانَ مَتَحامِلاً⁽¹¹⁾ عَلى شِيحِهِ، وَقَدْ أَهْمَلَ كَثيراً مِنَ المسائِلِ الَّتِي جِاءتْ فِي الإغفالِ لِآراءِ نِحاةِ البَصرةِ وَالكَوفةِ، وَقَدْ قامَ البَاحِثُ فِي هَذِهِ الرِسالَةِ بِدراسةِ هَذِهِ الآراءِ المَبثُوثَةِ فِي الإغفالِ، مَبيناً مَوْقِفَ الفارسيّ مِنَ آراءِ البَصريِّينَ وَالكَوفيِّينَ، وَما انْفَرَدَ بِهِ مِنَ آراءٍ نَحويَّةٍ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَیها، وَتَأثَّرَ مِنْ جِاءِ بَعْدَهُ بِهَذِهِ الآراءِ، أَي أَنَّ دِراسَةَ البَاحِثِ مُحَمَّدِ عَمادِ دراسةً

(7) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، 33: 35-40.

(8) ينظر: مجلة جامعة أم القرى، المجلد 12، ص 1089-1176.

(9) ينظر: مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد (64)، ص 52-59.

(10) ينظر: تعقيبات الفارسيّ لشيخه الزجاج في الإغفال، المقدمة، ص 9.

(11) السابق: 10، 80، 95، 107، 124، 159، 221، وغيرها.

نقدية، وهذه الدراسة –التي نحن بصددھا- دراسة منهجية أصولية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة فصول، على النحو الآتي:

❖ **الفصل الأول:** الفارسيّ ومنهجه في الإغفال، وكان الحديث فيه مقسماً إلى مبحثين: أولهما: نبذة مختصرة عن حياة أبي علي؛ نسبه، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، ووفاته.

ثانيهما: المنهج العام في الإغفال، والأصول التي اعتمد عليها في آرائه النحوية.

❖ **الفصل الثاني:** آراء الفارسي بين مذهبي البصرة والكوفة في الإغفال، وهو مقسم إلى مبحثين:

أولهما: موقفه من مذهب البصرة وأعلامه المشهورين، وهم: سيبويه، والأخفش، والمبرد.

ثانيهما: موقفه من مذهب الكوفة وعلمين من أشهر أعلامه، هما: الكسائي، والفراء.

❖ **الفصل الثالث:** آراء الفارسي في الإغفال، وهو مقسم إلى مبحثين:

أولهما: الآراء التي انفرد بها، ولم يسبقه أحد إليها.

ثانيهما: ذكر مسائل الإغفال في بعض كتب النحو.

وفي الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة.

وكان منهج البحث في عرض المسائل على النحو الآتي:

- ذكر كلام الفارسي ورأيه في المسألة.
- ثم ذكر آراء النحاة السابقين له فيها.
- ثم مناقشة الآراء والترجيح بينها اعتماداً على صحة الدليل وقوته.

وفي الختام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور: عبد الحميد حمد الزوي، الذي عرفني بكتاب الإغفال، وأعارني نسخته الخاصة من الكتاب، وتفضل بالإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عني خيراً.

هذا والله أعلم وأحكم، و له الحمد على ما أولى وأنعم، والشكر على ما وفق وأكرم.
فما كان من صواب فمن الله الكريم الأكرم، وما كان من خطأ أو سهو أو غفلة فنفسي
أثم.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفصل الأول

الفارسيّ ومنهجه في الإغفال

المبحث الأول:

نبذة مختصرة عن الفارسيّ

المبحث الثاني:

منهج الفارسي في الإغفال

المبحث الأول :

نبذة مختصرة عن الفارسيّ

أبو علي الفارسيّ

(نسبه ومولده - شيوخه - تلاميذه - آثاره - وفاته)

نسبه ومولده⁽¹⁾:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفسوي الفارسي البغدادي النحوي.

ولد بقسّا⁽²⁾، سنة ثمان وثمانين ومائتين من الهجرة.

شيوخه:

تلقى الفارسي العلم عن أئمة أفذاذ، من بينهم:

(1) الزّجاج:

أبو إسحاق بن إبراهيم السّريّ، من تلاميذ المبرد، ومن أشهر مؤلفاته (معاني القرآن وإعرابه)، وقد انتقده الفارسي، وألّف (الإغفال) -موضوع الدراسة- للردّ عليه، وتقويم ما أخطأ فيه، توفي سنة 311 هـ⁽³⁾.

(1) ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص120، ومعجم الأدباء للحموي، 2: 811، ووفيات الأعيان لابن خلكان، 2: 80، وسير أعلام النبلاء للذهبي، 16: 379، والبداية والنهاية لابن كثير، 15: 429، وبعية الوعاة للسيوطي، 1: 496، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، 2: 190، وأبو علي الفارسي لشليبي، 1: 52.

(2) قسّا بفتح الفاء والسين، مدينة بفارس، ينظر: معجم البلدان، 4: 260، 261.

(3) معجم الأدباء، 1: 51.

(2) الأَخْفَش:

علي بن سليمان بن الفضل، تتلمذ على يد ثعلب والمبرد، وهو المعروف بالأخفش الأصغر، توفي سنة 316 هـ⁽¹⁾.

(3) ابن السَّرَّاج:

أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي، صاحب (الأصول في النحو)، توفي سنة 316 هجرية⁽²⁾.

(4) ابن الخِيَّاط:

أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور، توفي سنة 320 هـ⁽³⁾.

(5) ابن دُرَيْد:

أبو بكر محمد بن الحسن بن عتاهية، صاحب (الاشتقاق)، توفي سنة 321 هـ⁽⁴⁾.

(6) ابن مجاهد:

أبو بكر محمد بن موسى بن العباس التميمي، وهو من أخذ عنه الفارسي علم القراءات، توفي سنة 324 هـ⁽⁵⁾.

(7) مبرمان:

أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، توفي سنة 325 هـ⁽⁶⁾.

(1) هدية العارفين، 1 / 676.

(2) العبر في أخبار من غير، 1 / 472.

(3) إنباه الرواة، 3 / 54.

(4) الوافي بالوفيات، 2 / 251.

(5) طبقات القراء لابن الجزري، 1 / 128.

(6) طبقات النحويين واللغويين، ص 114.

تلاميذه:

تخرّج على يدي الفارسي تلاميذ كثير، منهم من أصبح إمام أهل زمانه في النحو، من أشهرهم:

(1) ابن جني:

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، صاحب (الخصائص) و(اللمع) و(سرّ الصناعة)، وهو أشد تلاميذه تأثراً به⁽¹⁾، توفي سنة 392 هـ⁽²⁾.

(2) العبدّي:

أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدّي، توفي سنة 406 هـ⁽³⁾.

(3) ابن بلبل:

أبو عبد الله محمد بن عثمان، توفي سنة 410 هـ⁽⁴⁾.

(4) الرّبّعي:

علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الرّبّعي، توفي سنة 420 هـ⁽⁵⁾.

(5) المرزوقي:

أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، صاحب شروح: الحماسة، والمفضليات، وأشعار الهذليين، توفي سنة 421 هـ⁽⁶⁾.

(1) وأثر الفارسي ظاهر في مصنفات ابن جني، وقد كتب الباحث (رحيم الخزرجي) -من جامعة بغداد- رسالة في ذلك وسمها بـ(أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني).

(2) شذرات الذهب، 4 / 494.

(3) الأعلام، 1 / 104.

(4) معجم الأدباء، 6 / 2569.

(5) هدية العارفين، 1 / 686.

(6) إنباه الرواة، 1: 141.

6) أبو الحسين الفارسي:

محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي النحوي، ابن أخت أبي علي الفارسي، توفي سنة 421 هـ⁽¹⁾.

آثاره:

لأبي علي مصنفات كثيرة، لم يحفظ الزمن إلا القليل منها، نكتفي -هنا- بذكر المطبوع منها:

- 1) الإغفال، حققه: عبد الله بن عمر الحاج، نشره المجمع الثقافي، أبوظبي، 2003م.
- 2) الإيضاح، حققه: حسن شاذلي فرهود، نشره عالم الكتب، بيروت، ط2: 1996م.
- 3) التعليقة على كتاب سيبويه، حققه: عوض القوزي، نشرته مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1: 1991م.
- 4) التكملة، حققه: كاظم بحر المرجان، نشره عالم الكتب، بيروت، ط2: 1999م.
- 5) الحجة للقراء السبعة، حققه بدر الدين قهوجي وغيره، نشرته دار المأمون للتراث، دمشق، ط1: 1992م.
- 6) شرح الأبيات المشككة، حققه: محمود محمد الطناحي، نشرته مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1988م.
- 7) المسائل البصريات، حققه: محمد الشاطر، نشرته مطبعة المدني، القاهرة، ط1: 1985م.
- 8) المسائل البغداديات، حققه: صلاح الدين السنكاوي، نشرته مطبعة العاني، بغداد.
- 9) المسائل الحلبيات، حققه: حسن هندراوي، نشرته دار القلم، دمشق، ط1: 1987م.

(1) معجم الأدباء، 6 / 2523.

- 10) المسائل الشيرازيات، حققه: حسن هنداوي، نشرته كنوز إشبيليا، الرياض، ط1: 2004م.
- 11) المسائل العسكرية، حققه: علي جابر المنصوري، نشرته دار الثقافة، الأردن، 2002م.
- 12) المسائل العضديات، حققه: علي جابر المنصوري، نشره عالم الكتب، بيروت، ط1: 1986م.
- 13) المسائل المنثورة، حققه: مصطفى الحدري، نشرته دار عمّار، عمّان، ط1: 2004م.

وفاته:

توفي أبو علي الفارسي سنة 377 هجرية⁽¹⁾.

(1) ينظر: وفيات الأعيان، 2: 82.

المبحث الثاني: منهج الفارسي في الإغفال

أولاً: المنهج العام

يُعدُّ الإغفال من كُتُب الاستدراكات النحويَّة، التي يُعنى أصحابها بتتبُّع النحاة، ونقدهم، وتَقويم أخطائهم، وتنبههم بمواطن سهوهم وإغفالهم، وعنوان الكتاب يدلُّ دلالة واضحة على موضوعه، إذ تعقَّب الفارسيُّ شَيْخَهُ الزَّجَّاجَ في كتابه (معاني القرآن وإعرابه).

أمَّا منهجُ الفارسيِّ في الإغفال فقد جاء على طريقة المثنى والشرح، فهو يذكرُ كلامَ شيخه الزَّجَّاجَ، ثمَّ يُبيِّنُ مَوْضِعَ السَّهْوِ فيه، وبعدها يبدأ في دراسة المسألة دراسةً تدقيقاً وتمحيصاً، فيسبِرُ أغوارها، ويجمعُ شواردها، ويوضِّحُ مُبْهَمَها، ولا يدعُ شاردةً ولا واردةً تتعلَّقُ بالمسألة من قريبٍ أو بعيدٍ إلاَّ ويذكرُها، مُتَسَلِّحاً - في ذلك - بعقلِيَّته الفدَّة، وإطلاعه الواسع، وعلمه الغزير، وبراعته في مناقشة الآراء المختلفة، وحشد الأدلَّة المؤيِّدة لآرائه.

وفي الإغفال تبدو لنا شخصيَّة الفارسيِّ جليَّة في مناقشة الآراء المختلفة، فتجدُه تارةً يوافق، وأخرى يخالف، وتارةً يُصحِّح، وأخرى يُخطئ، ومرةً يُقوِّي، وأخرى يُضعِف، وفقَّ منهج رصين، وضوابط دقيقة، قوامها السَّماع والقياس، وهو ما سيبيِّنُه الباحث - بإذن الله تعالى - في منهج الفارسيِّ الاستدلالي.

ومن المظاهر الواضحة في الإغفال - وغيره من كُتُب الفارسيِّ - كثرة الاستطراد⁽¹⁾، والخروج عن المسألة التي يناقشها، فكلَّمَا عَرَضَتْ له فكرةٌ ما في سياق المسألة انساق وراءها مُسترسلاً في إيضاحها، وسبَرِ أغوارها، ولا يتركها حتى يُعطيها حقَّها من البيان، ثمَّ يرجع إلى

(1) وهي ظاهرة واضحة في جلِّ كتب الفارسيِّ، ويرجع ذلك إلى سعة اطلاعه، فكثيراً ما تراه يخرج عن مسألته التي يناقشها، إلى مسألة أخرى غيرها؛ لشبه بينهما.

المسألة الأولى بعد أن طال عليه الأمد، حتى يُحْيَلَ إِلَيْكَ أَنَّهُ قَدْ نَسِيَهَا أو تجاوزَهَا إلى غيرها،
ومن أمثلة ذلك في الإغفال قوله:

((فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ اعْتَرَضَتْ فَذَكَرْنَاهَا، ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَنَقُولُ...))⁽¹⁾.

((وهذا مما ليس يُفصِّدُ في هذا الكتابِ، إِلَّا أَنَّهُ ذُكِرَ؛ لِاتِّصَالِهِ بِمَا ذَكَرْنَا...))⁽²⁾.

((فهذا شيءٌ عَرَضَ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ مِنْهُ، ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى مَا هُوَ الْقَصْدُ مِنْ هَذَا...))⁽³⁾

ومن أسلوبِ الفارسيّ - في الإغفال - وطريقة عَرَضِهِ إيرادُ التَّسْأُلاتِ التي تتعلَّقُ بالمسألة،
والإجابة عنها؛ لِئُحِيطَ بِهَا مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهَا، فَلَا يُبْقِي مَجَالاً لِسَائِلٍ أَنْ يَسْتَفْهِمَ، أَوْ لِمُخَالَفٍ
أَنْ يَعْتَرِضَ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

((فَإِنْ قُلْتَ: ...، فَالدَّلِيلُ...))⁽⁴⁾

((فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ...؟ فَالجوابُ...))⁽⁵⁾

((وللسَّائِلِ أَنْ يَسْأَلَ فيقول: ...؟ فَالجوابُ...))⁽⁶⁾

(1) الإغفال، 1: 296.

(2) السابق، 1: 307.

(3) السابق، 1: 316.

(4) السابق، 1: 66.

(5) السابق، 1: 102.

(6) السابق، 1: 129.

ثانياً: منهج الاستدلال في الإغفال

اتَّبَعَ الفارسيُّ منهجاً قويمًا في أدلَّتِهِ، أساسُهُ السَّماعُ والقياسُ، فهو لا يَرى رأياً، ولا يَنْهَبُ مَذْهَباً، ولا يُجَوِّزُ وَجْهًا، ولا يُقَوِّمُ خَطَأً إِلَّا وَيَعْتَمِدُ - في ذلك كَلِّه - على السَّماعِ والقياسِ، فنراه يقولُ - على سبيلِ المثالِ -: ((والمجيزُ لَهُ لا يخلُو من أَحَدِ أمرين: إمَّا أن يكونَ أَجازُهُ سماعاً أو قياساً، فلا يجوزُ أن يكونَ أَجازُهُ سماعاً؛ إذ لم نعلمَ أحداً حَكى ذلك ولا رَوَاهُ، ولو كانَ لذلك أصلٌ أو رَسَمٌ لجاء في مَنْظُومٍ أو مَنْشُورٍ؛ لكثرة ذلك في التنزيلِ والشِّعْرِ، وغير ذلك من فُنُونِ الكلامِ، ففي أن لم يَحْكِ ذلك حاكٍ في نَثْرٍ ولا نَظْمٍ دليلٌ على أَنَّهُ لا أَصْلَ له، ولا مجازَ لذلك فيه، ولا كلامَ به))⁽¹⁾.

ومِنْ شِدَّةِ تَمسُّكِهِ بهذا المنهجِ في استِدلالِهِ رَدَّ كثيراً من آراءِ كِبارِ النُّحاةِ، مِنْ ذلك قولُهُ: ((فأما ما حَكاهُ أَبُو العَبَّاسِ⁽²⁾ عَنِ الخليلِ⁽³⁾ أَنَّهُ مُضَمَّرٌ (يعني إياك) وما حَكَيْتُهُ عنِ المازنيِّ⁽⁴⁾ مِنْ مِنْ ذلك فهو مُسْتَبَعَدٌ، لا أَعْلَمُ لَهُ سَماعاً يَعْضُدُهُ، ولا قياساً يُثْبِتُهُ))⁽⁵⁾.

وبذلك يَتَضَيِّحُ لنا الأَصْلُ الذي يَعْتَمِدُ عليه الفارسيُّ في تصحيحِ الآراءِ النحويَّةِ من عَدَمِهَا، وهو السَّماعُ والقياسُ.

(1) السابق، 2: 7.

(2) هو المبرِّد، محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأَسديِّ البصريِّ، أبو العَبَّاسِ النحويِّ اللغويِّ الأديب، صاحب المصنَّفات، من أشهرها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين. ينظر: معجم الأدباء، 6: 2678.

(3) هو الإمام المشهور، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيديِّ الأَسديِّ، كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وهو أوَّل من استخراج العروض، وعمل أوَّل كتاب (العين) توفي سنة أربع وسبعين ومائة. ينظر: أخبار النحويِّين البصريِّين: 30.

(4) إمام العربية، أبو عثمان، بكر بن محمَّد بن عديِّ، البصريِّ، صاحب التصريف، توفي سنة سبع وأربعين ومائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء، 12: 270.

(5) الإغفال، 1: 80.

أَمَّا السَّمَاعُ فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ كَثِيرًا فِي آرَائِهِ، فَلَا تَكَادُ تَخْلُو مَسْأَلَةٌ مِنْ مَسَائِلِ الإِغْفَالِ مِنْ
الاحتجاجِ بِهِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عِنْدَهُ عَلَى الْقِيَاسِ، فَإِذَا وَجَدَ السَّمَاعَ فَلَا حَاجَةَ لَهُ بِالْبَحْثِ عَنْ غَيْرِهِ
مِنَ الأَدَلَّةِ، يَقُولُ: ((فَإِذَا وَرَدَ السَّمْعُ فِي نَحْوِ هَذَا بِشَيْءٍ وَجِبَ اتِّبَاعُهُ، وَلَمْ يَبْقَ غَرَضٌ مَطْلُوبٌ
بَعْدَهُ))⁽¹⁾.

وقد وَظَّفَ الفَارِسِيُّ فِي الإِغْفَالِ مَصَادِرَ السَّمَاعِ كُلَّهَا، فَأَكْثَرَ مِنَ الاحتجاجِ بالقراءاتِ
الْقُرْآنِيَّةِ، وَلَمْ يُهْمِلِ الاحتجاجَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، كَمَا أَكْثَرَ مِنَ الاحتجاجِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ مَنْظُومِهِ
وَمَنْثُورِهِ، وَفَقَّ ضَوَابِطَ مُعَيَّنَةٍ، سَبَّبَتْهَا الْبَاحِثُ فِي مَكَانِهَا.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَقَدْ امْتَحَنَ بِهِ جُلَّ مَسَائِلِ الإِغْفَالِ، وَوَضَعَ لِنَفْسِهِ ضَوَابِطَ مُحْكَمَةً فِي ذَلِكَ،
وَرَسَمَ لِنَفْسِهِ حُدُوداً فِي الْقِيَاسِ أَلْزَمَ بِهَا نَفْسَهُ، سَيَتَحَدَّثُ عَنْهَا الْبَاحِثُ - بِإِذْنِ اللَّهِ - فِي
مَوْضِعِهَا.

وَسَنَقِفُ - بِعَوْنِ اللَّهِ - عَلَى دَقَائِقِ هَذَا الْمَنْهَجِ السَّيِّدِ مِنْ خِلَالِ مَبْحَثِي السَّمَاعِ،
وَالْقِيَاسِ.

(1) السابق، 1: 94، 95.

السَّماع عند الفارسيّ في الإغفال

يُعَدُّ السَّماعُ الأَصْلَ الأوَّلَ في أخذِ اللغة، وهو المعوَّلُ عليه في استِفرّائها، وبه استطاع السَّابِقُونَ الأوَّلُونَ معرفةَ الفصيحِ مِنَ الملحونِ، والمستعملِ مِنَ المتروكِ، والشائعِ مِنَ النادرِ، والكثيرِ مِنَ القليلِ، والمطرَّدِ مِنَ الشَّادِّ.

وهو عِنْدَ الأنباريِّ⁽¹⁾ النَّقْلُ، يقول: ((النَّقْلُ هو الكلامُ العربيُّ الفصيحُ، المنقولُ بالنقلِ الصَّحيحِ، الخارجِ مِنْ حدِّ القلَّةِ إلى حدِّ الكثرة))⁽²⁾.

ويُعرِّفُهُ السيوطيُّ⁽³⁾ بأنَّه: ((ماثبتٌ في كلامٍ مَنْ يُوثَّقُ بفصاحتهِ، فشَمَلَ كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيِّه -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم-، وكلامَ العربِ قبلَ بعثتهِ وفي زَمَنِهِ وبعدهُ، إلى أن فسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المؤلِّدينَ، نَظْماً ونَثْراً، عن مسلمٍ أو كافرٍ))⁽⁴⁾.

وعلى هذا فإنَّ السَّماعَ يشمَلُ: القرآنَ بقراءاته المتواترة والشَّادَّةَ، والحديثَ الصحيحَ الثابتَ بلَفْظِهِ عن رسولِ الله -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم-، وكلامَ العربِ بنوعيه المنثورِ والمنظومِ، المرويِّ عن فُصَحَاءِ العربِ زَمَنَ الاحتجاجِ.

وفي الإغفالِ جملةٌ من هذه الأدلةِ التي استشهد بها الفارسيُّ في تقريرِ الأحكامِ، والترجيحِ بين الآراءِ، والردِّ على مخالفيه، وفيما يأتي ذكرُ ذلك بالتفصيلِ.

(1) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، أبو البركات الملقب بالكمال النحوي، صاحب المصنفات العديدة، من أشهرها: الإنصاف، وملع الأدلة، وأسرار العربية، وغيرها، توفي سنة (577هـ)، ينظر: انباه الرواة، 2: 169.

(2) ملع الأدلة: 81، والإغراب في جدل الإعراب: 45.

(3) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضير السيوطي، العلامة المشهور في الأفق، صاحب المصنفات المشهورة، كالإتقان في علوم القرآن، والدر المنثور في التفسير المأثور، وغيرها، توفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة. ينظر: طبقات المفسرين: 365.

(4) الاقتراح: 74.

أولاً: استشهاده بالقراءات القرآنية

لا يُنكرُ مَنْ قرأ الإغفالَ معرفةً أبي عليٍّ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ، وليسَ هذا بغريبٍ عن رَجُلٍ مِنْ أحدِ القُرَّاءِ الذينَ ذكُرُهُمُ ابْنُ الجَزْرِيِّ⁽¹⁾ في طبقاتِهِ⁽²⁾، وصاحبِ كتابِ عَظِيمٍ في القراءاتِ يعرف ب(الحجة للقراء السبعة).

وقد استشهد النُّحاةُ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ المتواترةِ والشاذَّةِ في مُعْظَمِ مسائلِ النَّحْوِ، قال السيوطيُّ: ((أمَّا القرآنُ فكلُّ ما وردَ أنَّه قُرئَ به جازَ الاحتجاجُ به، سواءً أكانَ مُتَوَاتِرًا، أمَّ آحادًا، أمَّ شاذًّا))⁽³⁾.

غيرَ أنَّهم اختلفوا في الاستشهادِ بالقراءاتِ الشاذَّةِ، فقد استشهد النُّحاةُ -بصريُّهم وكوفيُّهم- بالقراءاتِ المتواترةِ المشهورةِ، ولم يَكُنْ مِنْ منهجِ البصريِّينَ الاستشهادُ بالقراءاتِ الشاذَّةِ، وأجاز الكوفيُّونَ وابنُ مالكٍ⁽⁴⁾ الاستشهادَ بها، ووقف آخرونَ موقفًا وسطًا⁽⁵⁾.

وكان الفارسيُّ مِمَّن استشهدَ -في الإغفالِ- بالقراءاتِ القرآنيَّةِ، ومن أمثلة ذلك:

❖ استشهدَ بها على حَذْفِ المبتدأِ في صِلَةِ المَوْصُولِ، قال: ((وقد يُحذفُ في الصِّلَةِ المبتدأُ، وذلك كَنحوِ مَنْ قرأ:))

(1) الحافظ المقرئ، شيخ الإقراء في زمانه، شمس الدين أبو الخير محمد الدمشقي الشافعي، برع في القراءات، صاحب النشر في القراءات العشر، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة. ينظر: طبقات الحفاظ: 549.

(2) ينظر: طبقات القراء، 1: 189.

(3) الاقتراح: 75.

(4) العلامة جمال الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الشافعي النحوي، إمام النحو، وحافظ اللغة، صاحب المصنقات المشهورة، وأشهرها الخلاصة (الألفية في النحو والصرف)، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة. بغية الوعاة، 1: 130.

(5) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 138.

﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾⁽¹⁾، و: ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾⁽²⁾، أي ما هو بعوضة، والذي هو أحسن⁽³⁾.

❖ ذهب أبو علي إلى أنَّ الجملة الاسمية المقترنة بالفاء الواقعة في جواب الشرط - في موضع جزم، مُسْتَدِلًّا بقراءة من عطف على محلِّ الفاء فجزم، يقول: ((وكان مَوْضِعُ الفاء مع ما بعدها مِنَ الجملة جَزْمًا، بدلالة مَنْ قَرَأَ: ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾⁽⁴⁾ فجزم⁽⁵⁾.

أما مَوْضِعُ أَبِي عَلِيٍّ مِنَ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ وَأَصْحَابِهَا فَمُضْطَرَّبٌ نَسْبِيًّا، فتارة يُجِلُّ القُرَّاءَ، وَيَقِفُ عِنْدَ رِوَايَتِهِمْ، وَيُقَدِّرُ مَعْرِفَتَهُمْ بِعِلْمِ القِراءاتِ، فيقول -مثلا- في الحسن البصري⁽⁶⁾ - بعدَ أَنْ أَوَّلَ قِراءَتَهُ لِقَوْلِ اللَّهِ -عزَّ وجلَّ- : ﴿ صَّ وَالْقُرَّانِ ﴾⁽⁷⁾ -: ((وهذا القَوْلُ إِنْ ثَبَتَتْ رِوَايَةُ بِهِ عَنِ الحَسَنِ فَهُوَ الَّذِي لَا يُدْفَعُ عَنِ التَّأْوِيلِ والعِلْمِ بِوُجُوهِ التَّنْزِيلِ))⁽⁸⁾.

وفي مَوْضِعٍ آخَرَ نراهُ يُدافعُ عن وَجْهِ مِنَ القِراءةِ، وَيَصِفُ من رَدِّهِ -وهو شيخه الزجاج- بالوَهْمِ، فعندما وقفَ الزَّجَّاجُ على قولهِ تعالى: ﴿ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دَرِّيٌّ ﴾⁽⁹⁾ قال -أي الزجاج-: ((وقد رُوِيََتْ بِالهُمَزِ⁽¹⁰⁾، والنَّحْوِيُّونَ أَجْمَعُونَ لَا يَعْرِفُونَ الوَجْهَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كِلامِ العَرَبِ

(1) سورة الأنعام: 154، وهي قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، ينظر المحتسب: 1: 234.

(2) سورة البقرة: 26، وهي قراءة رؤبة فيما حكاه ابن مجاهد، ينظر المحتسب: 1: 64.

(3) الإغفال: 2: 107، 108.

(4) سورة الأعراف: 186، وهي قراءة حمزة والكسائي، ينظر: السبعة، 299.

(5) الإغفال، 2: 512.

(6) هو الحسن البصري، من سادات التابعين، بلغ الفصاحة، وبلغ المواعظ، كثير العلم بالقرآن ومعانيه، توفي سنة عشر ومائة. ينظر: طبقات المفسرين: 13.

(7) سورة ص: 1، قرأها الحسن البصري: ((صَادٍ)) بكسر الدال، ينظر: المحتسب، 2: 230.

(8) الإغفال، 1: 98.

(9) سورة النور: 35.

(10) أي (دُرِّيٌّ) وهي قراءة حمزة وأبي بكر بن عاصم، ينظر: السبعة: 455.

شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ فُعِيلٍ))⁽¹⁾.

فَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ بِقَوْلِهِ: ((مِنَ الْوَهْمِ الظَّاهِرِ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ: «وَقَدْ رُوِيَتْ بِالْهَمْزِ، وَالنَّحْوِيُّونَ أَجْمَعُونَ لَا يَعْرِفُونَ الْوَجْهَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى فُعِيلٍ» وَوَجْهُهُ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَنَّهُ (فُعِيلٌ) مِنَ الدَّرءِ، الَّذِي هُوَ الدَّفْعُ، وَهُوَ صِغَةٌ... هَكَذَا قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِالْهَمْزِ فِي دُرَيْءٍ))⁽²⁾.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِوَجْهِ آخَرَ لِلآيَةِ، يَقُولُ: ((وَمَّا يُثْبِتُ الْهَمْزَ فِي دُرَيْءٍ مَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ⁽³⁾ عَنْ أَبِي عَمْرٍو⁽⁴⁾ قَالَ: قَالَ: مُذْ خَرَجْتُ مِنَ الْخُنْدَقِ لَمْ أَسْمَعْ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ إِلَّا: ﴿كَأَنَّهَا كَوَكَبٌ دَرِيءٌ﴾⁽⁵⁾ بِكَسْرِ الدَّالِ))⁽⁶⁾.

وَتَارَةً تَرَاهُ يَرُدُّ الْقِرَاءَةَ، وَيُقَرَّرُ طَعْنَ النُّحَاةِ فِي بَعْضِ الْقُرَاءِ، مِنْ ذَلِكَ رُدُّهُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ نَافِعٍ⁽⁷⁾ نَافِعٍ⁽⁷⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشًا﴾⁽⁸⁾ بِهَمْزٍ مَعَائِشٍ، ذَاكِرًا أَنَّ (مَعْيِشَةً) تُجْمَعُ عَلَى (مَعَائِشٍ)، مُقَرَّرًا بِطَعْنِ الْمَازِنِيِّ فِي الْإِمَامِ نَافِعٍ، يَقُولُ: ((فَأَمَّا قِرَاءَةُ هَذَا الْقَارِئِ

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 4: 44.

(2) الإغفال، 2: 489.

(3) الإمام العلامة الحافظ، حجة الأدب، ولسان العرب، أبو سعيد، عبد الملك بن قُرَيْبٍ بن عبد الملك بن علي بن أصمع، البصري، مات سنة خمس عشرة ومائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء، 10: 175.

(4) هو أبو عمرو بن العلاء بن عَمَّار، وهو من مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، توفي سنة أربع وخمسين ومائة. ينظر: مراتب النحويين: 13-14.

(5) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، ينظر: السبعة: 455.

(6) الإغفال، 2: 491.

(7) الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة، توفي سنة 169هـ، ينظر: غاية النهاية، 2: 289.

(8) سورة الأعراف: 10، تجدر الإشارة إلى أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْمَشْهُورَةَ لِلْإِمَامِ نَافِعٍ - وَغَيْرِهِ مِنَ الْقُرَاءِ - لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشًا﴾ من دون همز معايش، غير أَنَّ ابْنَ مَجَاهِدٍ ذَكَرَ أَنَّ قِرَاءَةَ الْهَمْزِ رَوَاهَا خَارِجَةٌ عَنِ نَافِعٍ، يَنْظُرُ: السبعة: 278.

(معائش) بالهمز، فقال أبو عثمان: «أصلُ أخذِ هذهِ عنِ نافعٍ، قال: ولم يكن يدري ما العريئة»
وكلام

العربِ الصحيحِ في نحو هذا والقياسِ فيه⁽¹⁾ على ما ذكرناه⁽²⁾.

ثُمَّ يُصْرَحُ بِتَخَطُّتِ الْقِرَاءَةِ فَيَقُولُ: ((وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّهُ عَلَى جِهَةِ الْعَلَطِ أَشْبَهُ
بِالصَّوَابِ))⁽³⁾.

وفي مَوْضِعٍ آخَرَ يُخَطِّئُ الْقِرَاءَةَ، مُتَّجِئًا بَعْدَ سَمَاعِ ابْنِ مُجَاهِدٍ⁽⁴⁾ لِمَنْ يَقْرَأُ بِهَا، يَقُولُ: ((هذه
القراءةُ التي ذكرها أنها جائزةٌ بفتحِ (أَنَّ) على تقديرِ البديلِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي
لَهُمْ خَيْرٌ﴾⁽⁵⁾ - لا تَصِحُّ إِلَّا بِنَصْبِ (خير) ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) تَصِيرُ بَدَلًا مَنِ (الذين كفروا) وَإِذَا صَارَ
بَدَلًا مِنْهُ فَكَأَنَّمَا قَالَ: لا تَحْسَبَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرًا، فَيَلْزِمُ انْتِصَابُ (خير) مِنْ حَيْثُ كَانَ
المفعولُ الثاني لـ (حسب)... وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُوسَى عَنْهَا فَرَعَمَ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَقْرَأُ بِهَا))⁽⁶⁾.

وفي مَوْضِعٍ آخَرَ يَأْتِي بِوَجْهِ مَنِ الْقِرَاءَةِ لَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْقِرَاءِ، لَكِنَّهُ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ،
وهذا لا يطعن في القراءات؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَجَوَازُ وَجْهِ فِي اللُّغَةِ لا يعنى بالضرورة أن
يكونَ جائزاً في القراءة، وهذا ما بيّنه بقوله: ((وقد يجوزُ في اللغَةِ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّيْءِ وَجْوهٌ،
وتكونُ التِّلاوةُ على وَجْهِ وَاحِدٍ دُونَ سَائِرِ الوجوهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ على وَجْهَيْنِ مِمَّا تَحْتَمِلُهُ،

(1) القياس في ذلك أنّ هذه الياء إذا كانت زائدة قلبت همزة في الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وإذا كانت أصلية بقيت
من دون إعلال في الجمع، مثل: معيشة ومعائش.

(2) الإغفال، 2: 235.

(3) السابق، 2: 245.

(4) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، الحافظ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، أول من سبّع السبعة، توفي
سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. غاية النهاية في طبقات القراء، 1: 128.

(5) سورة آل عمران: 178، وهي قراءة حمزة، ينظر: السبعة: 220.

(6) الإغفال، 2: 141، 142.

فليس يمنع إجماع القراء على: ﴿فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾⁽¹⁾ أن يكون (صُور) جمع صورةٍ من هذه الجهة، ولا يدفع أن يكون (صُور) [بواو مديّة] جمع صورة من هذه الجهة مَسَاغٌ، فصورةٌ إذا جُمِعَتْ على صُور كان كقولهم: ثُومَةٌ إذا جمعت على ثُوم.

ولو قُرئ: ((فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ)) لجاز، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي الْكَلِمَةِ الشَّيْئَانِ فَأَكْثَرُ، فَيُقْرَأُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ جَائِزاً فِي اللَّغَةِ، وَلَا يَمْنَعُ تَرْكُ الْقُرَّاءِ الْقِرَاءَةَ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَائِزاً فِي اللَّغَةِ⁽²⁾.

(1) سورة غافر: 64.

(2) الإغفال، 2: 472.

ثانياً : استشهاده بالحديث النبوي

اختلف النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاستدلال به على إثبات صحة ما ذهبوا إليه من قواعد وأحكام، وانقسموا إلى ثلاثة فرق:

- 1- ذهب طائفة من النحاة إلى منع الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ومن هؤلاء: ابن الضائع (680هـ)⁽¹⁾، وأبو حيان (745هـ)⁽²⁾، ومن تبعهما، وعلة منعهم أمران: (أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه -صلى الله عليه وسلم- لم تُقل بتلك الألفاظ جميعاً، نحو ما روي من قوله -صلى الله عليه وسلم-: ((رَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ))، ((مَلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ))، ((خُذْهَا بِمَا مَعَكَ))... الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب⁽³⁾). وقد ردّ الدماميني⁽⁴⁾ حجاج المانعين بكلام جيد⁽⁵⁾.
- 2- وذهبت طائفة أخرى إلى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ومنهم: السيرافي⁽⁶⁾ (368)، وابن عصفور⁽⁷⁾ (663هـ).

-
- (1) أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، له شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ثمانين وستمائة. بغية الوعاة، 2: 204.
 - (2) الإمام أنير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، نحوي عصره ولغويّه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، من مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، التذليل والتكميل في شرح التسهيل، وغير ذلك، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة. المرجع السابق، 1: 280.
 - (3) الاقتراح: 93، وفي أدلة النحو: 74، 75.
 - (4) هو بدر الدين، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي، المعروف بابن الدماميني، من تصانيفه: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح التسهيل، وشرح البخاري، وغير ذلك، توفي سنة سبع وثلاثين وثمانمائة. بغية الوعاة، 1: 66.
 - (5) ينظر: خزنة الأدب، 1: 14.
 - (6) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، النحوي، صاحب التصانيف، من أكبرها (شرح كتاب سيبويه)، توفي سنة ثمان وستين وثمانمائة. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 227.
 - (7) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، من مصنفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح الجمل، وغير ذلك، توفي سنة ثلاث وستين وستمائة.

=

وابنُ خَرْوفٍ (609هـ)⁽¹⁾، وغيرُهُمْ⁽²⁾.

3- والطائفة الثالثة وَقَفَتْ مَوْقِفًا وَسَطًا مِنْ الطائفتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فلم يَمْنَعُوا الاستشهاد بالحديثِ النبويِّ مطلقاً، ولكنَّهُ وَضَعَ ضوابطَ معينةً للأحاديثِ التي يَصِحُّ الاستشهادُ بها، ومن رُوِّدِ هذا المذهبِ الإمامِ الشاطبيُّ (790هـ)⁽³⁾، يقول: ((إِنَّ الحديثَ في النَّقْلِ ينقسم قِسْمَيْنِ:

أحدهما: ما عُرِفَ أَنَّ الْمُعْتَنَى به فيه نَقْلٌ معانيه، لانقُلُ ألفاظه، فهذا لم يَقَعْ به استشهادٌ من أهلِ اللِّسَانِ.

والثاني: ما عُرِفَ أَنَّ الْمُعْتَنَى به فيه نَقْلُ ألفاظه؛ لمقصودٍ خاصٍّ بها، فهذا يَصِحُّ الاستشهادُ به في أحكامِ اللسانِ العربيِّ، كالأحاديثِ المنقولةِ في الاستدلالِ على فصاحةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ككتابه إلى هَمْدَانَ... وكتابه إلى وائلِ بنِ حُجْرٍ... إلى أمثالِ هذا مِنْ الأحاديثِ المتحرّرى فيها اللَّفْظُ⁽⁴⁾.

وقد أقرَّ البَاحِثُونَ بِمَجْمَعِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُصْرِيِّ ما توصل إليه الشيخ (محمد الخضر حسين) في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي⁽⁵⁾، فقرروا: أَنَّهُ لا يُحْتَجُّ في العربيةِ بحديثٍ لا يوجد في الكُتُبِ المدوّنةِ في الصّدْرِ الأوّلِ، كالكُتُبِ الصِّحاحِ السِّتَّةِ⁽⁶⁾ فما قبلها، ويُحْتَجُّ بالحديثِ المدوّنِ في هذه الكُتُبِ الآنفَةَ الذِّكْرِ على الوجه الآتي:

(1) الأحاديثُ المتواترةُ المشهورةُ.

بغية الوعاة، 2: 210.

(1) هو عليّ بن محمد بن يوسف بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، المتوفى سنة تسع وستمائة. ينظر: معجم الأدباء، 5: 1969.

(2) الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة: 5.

(3) هو محيي الدين الشاطبي، المحدث المالكي، محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحسين بن سراقه، محيي الدين أبو بكر الأنصاري الأندلسي الشاطبي، توفي سنة اثنتين وستين وستمائة. ينظر: الوافي بالوفيات، 1: 167.

(4) المقاصد الشافية، 3: 402، 403. وينظر: الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي: 164.

(5) ينظر مقاله بمجلة المجمع، ج3: ص197، شعبان (1355هـ) - أكتوبر (1936م).

(6) وهي: البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

- (2) الأحاديثُ التي تُستعملُ ألفاظها في العباداتِ.
- (3) الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.
- (4) كتب النبي؛ صَلَّى اللهُ عليه وسلم.
- (5) الأحاديث المروية لبيان أنه - صَلَّى اللهُ عليه وسلم - كان يخاطب كلّ قوم بلغتهم.
- (6) الأحاديث التي عرف من حال رواةها أنّهم لا يميزون رواية الأحاديث بالمعنى، كابن سيرين⁽¹⁾ والقاسم بن محمّد⁽²⁾.
- (7) الأحاديث المروية من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة.

وهذا الذي أقرّه المجمع المصري أولى بالقبول؛ لئلاّ نهمّل الاحتجاج بأفصح كلام بعد كلام الرحمن؛ كلام أفصح من نطق بالضاد - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم -، وفق هذه الضوابط الدقيقة التي وضعها المجمع المصري.

أما أبو علي الفارسي فقد كان من قدامى النحاة الذين احتجوا بالحديث النبوي الشريف، وإن كان بعض النحاة سبقه إلى ذلك، كسيبويه⁽³⁾، والفراء⁽⁴⁾⁽⁵⁾، ويزعم الدكتور عبد الفتاح شلبي شلبي أنّ ابن خروف الأندلسي (609هـ)⁽⁶⁾ قد تأثر بأبي عليّ فيما ذهب إليه من جواز الاحتجاج

-
- (1) هو محمّد بن سيرين الأنصاريّ، التابعي، الإمام في التفسير، والحديث، والفقه، وتعبير الرؤيا، توفي سنة عشرين ومائة. ينظر: طبقات المفسّرين: 14.
 - (2) القاسم بن محمّد بن أبي بكر الصديق، الإمام الحافظ، فقيه المدينة في وقته، قال عنه ابن عون: كان القاسم ممّن يأتي بالحديث بحروفيه، توفي سنة 108هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، 5: 53.
 - (3) إمام النحاة، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسي، ثم البصري، توفي سنة ثمانين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء، 8: 352.
 - (4) أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي النحوي، توفي سنة سبع ومائتين. المرجع السابق، 10: 118.
 - (5) ينظر: الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 149.
 - (6) وهو من ينسب إليه أنّه أول من تّبّه إلى قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، ينظر: العربية، ليوهان فك: 235.

بالحديث النبوي، يقول شلبي:

((ولست أزعم هنا أنّ صاحبي -أبا علي الفارسي- أوّل من اعتمد على الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والصرفي والنحوي، ولكيّ أكتفي بتقرير أنّ أبا عليّ سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث، والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف، وأرى أنّ ابن خروف قد تأثر بأبي عليّ))⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإنّ أبا عليّ الفارسي قد ثبت احتجاجه بالحديث النبوي الشريف، وفي الإغفال⁽²⁾ -موضوع الدراسة- ما يدلّ على ذلك، وإن كان احتجاجه به فيه قليلاً⁽³⁾، ومن أمثلة ذلك:

❖ احتجّ بالحديث النبوي على أنّ (آني) بمعنى التباطؤ والتأخر، يقول: ((وآني على (أفعل) وفي الحديث للذي آخر حضور الجمعة: «آذيت وآنيت»⁽⁴⁾ ومنه قيل للذي المكث في أموره: متأنّ))⁽⁵⁾.

❖ واحتج بالحديث النبوي على أنّ العرب عدلوا عن الشؤمي إلى اليسرى في تسمية الجهة تفاقلاً، يقول: ((وقالوا: اليمنى للجارحة حيث قالوا بخلافها: الشؤمي، وقالوا فيها: اليسار واليسرى تفاقلاً... كما سمّوا نفس الجهة اليسرى، فعدلوا عن الأشأم والشؤمي إلى اليسار واليسرى، وفي الحديث: «من جانبها الأشأم»⁽⁶⁾))⁽¹⁾.

(1) أبوعلي الفارسي لشلبي: 203.

(2) تجدر الإشارة إلى أنّ الاستشهاد بالحديث في الإغفال كان مقتصرًا على اللغة دون النحو، وهي ظاهرة عند النحاة المتقدمين، فقد كانوا يستشهدون بالحديث في اللغة، بدليل اعتماد كتب المعاجم اللغوية اعتماداً كبيراً على الحديث. ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي: 38.

(3) احتجّ أبو عليّ بالحديث النبوي في خمسة مواضع، ينظر: ج1: 111، 309، 314، ج2: 156، 187.

(4) نصّ الحديث أنّ النبي -صلّى الله عليه وسلّم- قال لرجل جاء يوم الجمعة يتخطّى رقاب الناس: «اجلس، فقد آذيت وآنيت».

(5) الإغفال، 1: 314.

(6) نصّ الحديث: ما قاله النبي -صلّى الله عليه وسلّم- في وصف الإبل: «ولا يأتي خيرها إلا من جانبها الأشأم» ويعني ويعني بخيرها لبنها؛ لأنّها إنّما تحلب وتركب من الجهة اليسرى، ومن ذلك قوله تعالى -في سورة البلد- «وَالَّذِينَ كَفَرُوا

ثالثاً: استشهاده بكلام العرب

يعدّ كلام العرب -شعره ونثره- من أهمّ مصادر السماع عند النحاة، فقد بنوا جُلّ قواعدهم وأحكامهم على ما سمعوه مشافهة من العرب الأقباح، ممّن لم يُطعن في فصاحتهم، ولم تفسد -بمخالطة العجم- ألسنتهم، فلم يأخذوا اللغة ((عن حضري قطّ، ولا عن سگان البراري، ممّن كان يسكن أطراف بلادهم، التي تجاور سائر الأمم حولهم))⁽²⁾ بل أخذوا عن ((القبائل الضاربين في وسط الجزيرة؛ كأسد، وقيس، وتميم، وهذيل))⁽³⁾.

فدوّن العلماء ما سمعوه من كلامهم، وبنوا عليه قواعدهم، واستنبطوا منه أحكامهم، وتعدّدت فيه آراؤهم، فكان كلامهم حجّة في العربية، قال السيوطي: ((أمّا كلام العرب فيُحتج منه بما ثبت أنّه عن الفصحاء الموثوق بعريتهم))⁽⁴⁾.

وفيما يأتي سنتكلم -بإذن الله- عن شطري كلام العرب: الشعر، والنثر.

أ) استشهاده بالشعر:

يُعدّ الشعر العربي من مصادر السماع التي أكثر منها النحاة في الاستشهاد، فلا تكاد تجد مسألة -في اللغة أو الصرف أو النحو- إلّا وقد ازدانت ببيت أو أكثر من الشعر احتجاجاً أو استشهاداً أو استئناساً، وكأنّ القواعد بنيت عليه وحده دون مصادر السماع الأخرى، حتى قيل: ((من فضل النظم أنّ الشواهد لا توجد إلّا فيه، والحجج لا تُؤخذ إلّا منه،

بَيَّاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْئِمَةِ ﴿١٩﴾ [البلد: 19].

(1) الإغفال، 2: 187.

(2) الاقتراح: 102.

(3) في أصول النحو: 59.

(4) الاقتراح: 100.

أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجّة، والشعر هو الحجّة⁽¹⁾.

وقد وضع العلماء ضوابط دقيقة للاستشهاد بالشعر، فقسموا الشعراء -بحسب الزمان- إلى طبقات، قال ابن رشيق⁽²⁾: ((طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم -وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام- وإسلامي، ومُحدَث⁽³⁾)).

وعلى ذلك فإنّ مَنْ يستشهد بشعرهم في اللغة والصرف والنحو على النحو الآتي:

((الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليّون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس⁽⁴⁾، والأعشى⁽⁵⁾)).

الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد⁽⁶⁾، وحسان⁽⁷⁾.

الثالثة: المتقدّمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير⁽⁸⁾، كجرير⁽⁸⁾، والفرزدق⁽⁹⁾.

(1) الإمتاع والمؤانسة، 2: 136.

(2) هو الحسن بن رشيق القيروانيّ، صاحب العمدة في صناعة الشعر، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة. بغية الوعاة، 1: 504.

(3) العمدة، 1: 113.

(4) امرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو آكل المرار، صاحب المعلقة المشهورة، توفي سنة 544. طبقات فحول الشعراء، 1: 51.

(5) ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، الملقب ب(صنّاجة العرب). المرجع السابق، 1: 52.

(6) لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أدرك الإسلام، وبعد إسلامه ترك الشعر، توفي سنة 41هـ. معجم تراجم الشعراء، 2: 607.

(7) حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر النبي -صلى الله عليه وسلم-، من المخضرمين، توفي سنة 54هـ. المرجع السابق، 1: 338.

(8) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، صاحب الفرزدق والأخطل، توفي سنة 110هـ، المرجع السابق، 1: 315.

(9) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، شاعر البصرة، اشتهر بمجائه لجرير والأخطل، لقب بالفرزدق؛ لجهامة وجهه وغلظه، توفي سنة 110هـ. المرجع السابق، 1: 240.

الرابعة: المولّدون، ويقال لهم المحدثون، وهم مَنْ بعدهم إلى زماننا، كبشّار بن بُرد⁽¹⁾،

وأبي نُواس⁽²⁾.

فالتبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأمّا الثالثة فالصحيح صحّة الاستشهاد بكلامها... وأمّا الرابعة فالصحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام مَنْ يوثق به منهم⁽³⁾.

وعلى هذا المنهج الدقيق سار الفارسيّ -كسابقه- في الإغفال، فلم يستشهد بأشعار الطبقة الرابعة⁽⁴⁾، والأبيات التي كان يستشهد بها كانت من شعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى.

وقد كان للشعر -في الإغفال- نصيبٌ وافٍ من مصادر السماع، فلا تكاد تخلو مسألة - من مسائل الإغفال - من بيت أو بيتين، بل قد تجده يحشد الكثير من الأبيات لدعم حجّته في مسألة واحدة، ومن أمثلة استشهاده بالشعر ما يأتي:

❖ استشهد بالشعر على وقوع الجملة بعد (بَيِّن) يقول: ((إنّ الكلم الواقع بعد (بين) على ضربين: مفرد، وجملة، وقد ذكرنا المفرد مستقصى، فأما وقوع الجملة بعدها فنحو قوله -وهو بيت الكتاب-:

(1) بشّار بن برد العُقَيْلي، من المولدين، أدرك الدولتين الأموية والعباسية، أُنّم بالزندقة، فمات ضرباً بالسياط سنة 167هـ. المرجع السابق، 1: 290.

(2) الحسن بن هانئ بن عبد الأوّل بن صباح الحكمي، شاعر العراق في عصره، صاحب الخمريّات، توفي سنة 198هـ. المرجع السابق، 1: 61.

(3) خزائن الأدب، 1: 5, 6.

(4) تجدر الإشارة إلى أنّ أبا عليّ سار وفق هذه الضوابط في كتبه، إلّا في موضع واحد أخذ عليه أنه استشهد بشعر أبي تمام في كتابه الإيضاح، وذلك في باب (كان)، وهو قوله: من كان مرعى عزمه وهمومه.. روض الأمانى لم يزل مهزولاً، وعلّلوا ذلك بأنّ عضد الدولة -الذي أُلّف لأجله الكتاب- كان مولعاً بشعر أبي تمام، فأراد أبو عليّ أن يتودّد إلى عضد الدولة بذلك، ينظر: الإيضاح: 118، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: 112.

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفَضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ

ونحو قول الآخر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَحْوُ الْمِلَاطِ نُجَيْبٌ

يريد: بينا هو⁽¹⁾.

❖ واستشهد بالشعر على جواز عدم توكيد الفعل بعد (إِنْ) المؤكدة ب(مَا) يقول: ((فمما جاء قد دخلت فيه (إِنْ) (مَا) المؤكدة، ولم يلزم الفعل النون -قول الأعمش):

فَأَمَّا تَرَبِّيَ وَلي لِمَّةً فَإِنَّ الحَوَادِثَ أودى بِهَا

وأنشد أبو زيد⁽²⁾:

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسُدُّ أُبَيْتُوهَا الأَصَاغِرُ حَلَّتِي

وأنشد أيضاً:

إِمَّا تَرَى شَمَطاً فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَنَانِ
فَقَدْ أَرُوغُ قُلُوبَ العَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمْلَنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ

وأنشد أيضاً:

إِمَّا تَرَى شَيْباً عَالَانِي أَعْتَمُهُ
هَنْزَمَ خَدِّي بِهِ مَلْهَرْمُهُ
فَرُبَّ فَيَنَانٍ طَوِيلٍ لِمَمُّهُ

(1) الإغفال، 1: 269، 270.

(2) هو سعيد بن أوس بن ثابت من الأنصار، وهو من رواة الحديث، ثقة عندهم مأمون، وكذلك حاله في اللغة، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. ينظر: مراتب النحويين: 55.

وأنشد أبو عبيدة⁽¹⁾ لبعض الهذليين:

فَمَا تَنْجُوا مِنْ حَتْفِ أَرْضٍ فَمَا لِحَقِّمَا لِحَتْفِهِمَا لِرَامَا

وقال جرير:

إِنَّمَا تَرَبَّنِي وَهَذَا الدَّهْرُ دُو غَيْرِ فِي الْمُنْكَبَيْنِ وَفِي الْأَصْلَابِ تَحْيِبُ
فَقَدْ أُمِدُّ بِجَادِ السَّيْفِ مُعْتَدِلًا مِثْلَ الرُّدَيْنِيِّ هَزْنَهُ الْأَنْتَائِبُ

وهذا كثير في الشعر جدًّا⁽²⁾.

فانظر كيف حشد هذه الأبيات؛ ليستشهد بها على مسألة واحدة.

❖ واستشهد بالشعر - كذلك - على حذف لام الأمر الجازمة وبقاء عملها بعد حذفها بقوله: ((وحذفت اللام الجازمة في نحو قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ قَوْمٍ تَبَالًا

وأنشد أبو زيد:

فَتُضْحِي صَرِيحًا مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ وَلَا تُسْمَعُ الدَّاعِي وَيُسْمَعُ مَنْ دَعَا

وأنشد البغداديون:

وَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْحَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

وأنشدوا:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لِيَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ ...⁽¹⁾

(1) هو معمر بن المثنى التيمي، من تيم قريش، توفي سنة عشر ومائتين. المرجع السابق: 57.

(2) الإغفال، 1: 135، 136.

والناظر في الإغفال -موضوع الدراسة- يجد نظائر كثيرة لحشد الشواهد الشعرية
للاستشهاد بها على المسألة الواحدة.

(1) السابق، 1: 63، 64.

(ب) استشهاده بالنثر:

يعدّ النثر من مصادر السماع التي احتجّ بها اللغويون والنحويون، فكتبهم مليئة بأمثال العرب وأقوالهم، التي احتجّوا بها على كثير من القضايا والمسائل، وقد ضبط العلماء الأخذ عن العرب بضوابط محكمة، فوضعوا لفصاحة العرب الموثوق بهم حدوداً زمانية ومكانية، أمّا حدود الزمن فتمتدّ من العصر الجاهليّ، وتقف ((عند أواخر العصر الأمويّ، وأوائل العصر العباسيّ))⁽¹⁾، وأمّا حدود المكان فقد فرّقوا ((بين لغة البادية ولغة المدينة، وبين قبائل الوسط وقبائل الأطراف))⁽²⁾ ثمّ اقتصروا -وفق هذه الحدود- على قبائل معيّنة، وهم: ((قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخّذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))⁽³⁾.

وقد تشدّد البصريّون في النقل عن كلام العرب، فلم يأخذوا عن الذين خالطوا الأعاجم، أمّا الكوفيّون فقد نقلوا عن لغاتٍ لم يأخذ بها البصريّون، ما جعلهم يتفاخرون على الكوفيّين بقولهم: ((نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشواريز⁽⁴⁾ وباعة الكواميخ⁽⁵⁾))⁽⁶⁾.

وقد دافع المخزوميّ عن منهج الكوفيّين بقوله: ((لا يعني أخذهم بالللهجات التي أبأها البصريّون أنّهم كانوا يترخّصون كلّ الترخّص في قبول اللهجات واللغات، ولكنّهم وثّقوا بأولئك،

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 81.

(2) أصول النحو للحلواني: 56.

(3) الاقتراح: 101، 102.

(4) الشواريز: جمع شيراز؛ وهو اللبن الرائب المستخرج مأؤه. ينظر: المعجم الرائد: 484.

(5) الكواميخ: جمع كامخ؛ وهو إدام يؤتدم به، وهو معرّب. ينظر: المعرّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي: 562.

(6) ينسب هذا القول للرياشي (257هـ)، ينظر: أخبار النحويين البصريين: 68.

ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصحّ إغفاله، وخاصة بعد ما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع⁽¹⁾.

ولعلّ ما ذهب إليه الكوفيّون أولى بالقبول، خاصة إذا ثبت ورود هذه اللغات في القراءات القرآنية؛ لأنّ القرآن العظيم بقراءاته - المتواترة والشاذّة - حجّة في اللغة، فالمنهج القويم أن تُراعى - في وضع القواعد والأحكام - القراءات القرآنية، لا أن تُردّد بعضُ القراءات؛ لتعارضها مع أحكام بنيت على استقرارٍ غير محيط باللغة كلّها.

أمّا أبو عليّ فقد التزم في الإغفال بالضوابط التي حدّدها العلماء في النقل عن العرب، فنراه يمتحن بلغات القبائل التي حدّدها العلماء في الأخذ، وهم: أسد، وقيس⁽²⁾، وقيم، وأهل الحجاز⁽³⁾، وهذيل⁽⁴⁾، وكنانة⁽⁵⁾.

ومن أمثلة احتجاجه بالنثر ما يأتي:

❖ ((عَسَى الْعُؤَيِّرُ أَبُوساً)).

هذا المثل جاء فيه خبر (عسى) مفرداً، والقياس أن يكون جملة لا مفرداً، لكنّ أبا عليّ ذكر أنّ الأمثال يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من الكلام، وكأنيّ به يميز الضرورة في النثر، كما جازت في النظم، يقول: ((إنّ هذا الكلام كامل، والأمثال قد يُستجاز فيها ما لا يستجاز في الكلام، ألا تراهم قالوا: «عسى الغوير أبوساً» وأنت لا تقول في الكلام: عسى زيد منطلقاً))⁽⁶⁾.

(1) مدرسة الكوفة: 331، 332.

(2) الإغفال، 1: 187.

(3) السابق، 1: 143.

(4) السابق، 1: 136.

(5) السابق، 2: 408.

(6) السابق، 2: 413.

❖ ((اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ)).

احتجّ به على مجيء الفعل الماضي بمعنى الأمر، يقول: ((وقالوا: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً»
فمعنى هذا: لِيَتَّقِيَ اللَّهَ... والدليل على ذلك أنهم يجيبونه بالجواب المنجزم، كما يجيبون الأمر،
وقولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبُّ عَلَيْهِ» فيدلّك جزمهم للجواب على أنّ مثال الماضي أريد
به الأمر))⁽¹⁾.

والأمثال والأقوال التي احتجّ بها أبو عليّ في الإغفال كثيرة، لا يتسع المقام لسردها،
ومنها:

مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ⁽²⁾، الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ⁽³⁾، إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّاهُ
الشَّوَابِّ⁽⁴⁾، اسْتَنَوَقَ الْجَمَلَ⁽⁵⁾... إلخ.

(1) السابق، 1: 363.

(2) السابق، 1: 307.

(3) السابق، 1: 311.

(4) السابق، 1: 77، 73.

(5) السابق، 1: 41.

القياس عند الفارسيّ في الإغفال

يُعدّ القياس الأصل الثاني بعد السماع، وقد اعتمد عليه النحاة كثيراً في ضبط قواعدهم، فالجامعون للغة لم يحيطوا بها كلّها، ولم يسمعوها كلّها من العرب، بل سمعوا بعضها، وقاسوا عليه غيره، وقد عرّف ابن الأنباري القياس بقوله: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))⁽¹⁾ أي أنّه: ((حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، في حكم من الأحكام، بعلة جامعة بينهما))⁽²⁾.

وعلى ذلك فإنّ للقياس أركاناً أربعة، وهي: ((أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة))⁽³⁾. ومثال ذلك ((أنّ تُركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله، فتقول: اسمُ أسند الفعل إليه، مقدّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل - هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع))⁽⁴⁾. ومثال ذلك - أيضاً - أن تقول: صحافة أو طباعة قياساً على تجارة وزراعة، فالأصل (أو المقيس عليه، أو المنقول عن العرب) هو تجارة وزراعة، والفرع (أو المقيس، أو غير المنقول) هو قولنا صحافة وطباعة، والعلة (أو الأمر الجامع بينهما) الاشتراك في الحرفة، والحكم (أو ما يثبت للمقيس إذا تحققت العلة) هو الاشتراك في الصيغة⁽⁵⁾.

ويذكر النحاة أنّ أولى مظاهر القياس ظهرت على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي⁽⁶⁾، الذي قيل في حقّه إنه ((أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل))⁽¹⁾. ثمّ سلك

(1) الإغراب في جدل الإعراب: 45.

(2) الشاهد وأصول النحو: 221.

(3) الاقتراح: 208.

(4) لمع الأدلة: 93.

(5) ينظر: القياس في اللغة العربية: 21.

(6) هو أبو بحر، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان ملتماً بالعربية والقراءة، إماماً فيهما، وكان شديد التجرّد للقياس،

النحاة بعده مسلك القياس، إلى أن جاء أبو عليّ الفارسيّ فاتّخذ مذهباً وطريقة، وبلغ من براعته فيه وحسن إتقانه إياه أن قال: ((أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس))⁽²⁾.

ولمكانة القياس عند أبي عليّ عرف النحو بأنه قياس، يقول: ((النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))⁽³⁾، وكأنيّ به يحاكي قول الكسائيّ (189هـ)⁽⁴⁾: ((إنّما النحو قياس متّبع))⁽⁵⁾، وبلغ من عظيم عنايته بالقياس أنّه صار ((يمتحن به كلّ مسألة تعرض له، وعلى رسومه يصدر فتاواه، ويعتقد آراءه))⁽⁶⁾.

والأصل في القياس أن يكون مبنياً على السماع، والمسموع عن العرب منه الكثير المطرد، ومنه القليل النادر، ومنه الشاذ الذي ينقل ولا يُقاس عليه، وهذا الأخير - أعني الشاذ - قسمه الفارسيّ إلى ثلاثة أقسام، يقول: ((اعلم أنّ الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، شاذ عنهما.

فأمّا الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس فكما في (يَدَع) و (يَنَدِر) فماضي هذا لا يمنع منه القياس، ألا ترى أنّه لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا، فلهذا شدّد عن قياس نظائره، فصار قول الذي يقول: (وَدَع) شاذّاً في الاستعمال... وأمّا المطرد في

للقياس، توفي سنة سبع عشرة ومائة. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 26.

(1) طبقات فحول الشعراء، 1: 14.

(2) الخصائص، 2: 88.

(3) التكملة: 181.

(4) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهّبن بن فيروز الأسدي، توفي سنة تسع وثمانين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء، 9: 131.

(5) إنباه الرواة، 2: 267.

(6) في أصول النحو: 86.

الاستعمال الشاذ في القياس فنحو قولهم: (استحوذ)... ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم: (اليجدع) وإدخال لام التعريف فيه على الفعل⁽¹⁾.

وقد رسم الفارسيّ لنفسه ضوابطَ دقيقةً - في القياس - لم يتخطّها، وحدوداً لم يتعدّها، ومن تلك الضوابط أنّه لا يقيس إلّا على المسموع من كلام العرب، يقول: ((والقياس إلّا يجوز إلّا أن تبني على أمثلة العرب؛ لأنّ في بنائك إيّاه إدخالاً له في كلام العرب))⁽²⁾، وهو بذلك يحاكي القول المشهور، المأثور عن المازنيّ: ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب))⁽³⁾.

ومن أدلّة التزامه بهذا الضابط قوله: ((أمّا هذا الضرب من الحذف فلا يجوز تسويغه حتّى يتقدّمه سماع))⁽⁴⁾، وقوله: ((ولو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس، بل كان يثبتّه ويقوّيه ويعضده ولا ولا ينافيه))⁽⁵⁾.

ومن الضوابط التي التزم بها أبو عليّ في القياس - أنّه لا يقيس على القليل النادر⁽⁶⁾، ومن أدلّة تمسّكه بهذا الضابط قوله: ((فإنّ القياس على هذا الفذ الشاذ غير سائغ))⁽⁷⁾، وقوله: ((ليست هذه الحروف من الكثرة والسعة بحيث يقاس غيرها عليها))⁽⁸⁾، وقوله: ((والنادر لا يقاس يقاس عليه))⁽⁹⁾، وقوله: ((فلا يجب أن يترك الكثير إلى القليل، والشائع إلى النادر))⁽¹⁰⁾.

(1) المسائل العسكرية: 76-83.

(2) المنصف، 1: 180، 181.

(3) المزهري، 1: 117.

(4) الإغفال، 1: 49.

(5) السابق، 1: 93.

(6) تجدر الإشارة إلى أنّ القليل النادر إذا كان لا يوجد غيره جاز القياس عليه، بدليل ما سيقوله بعد قليل: ((فلا يجب أن يترك الكثير إلى القليل، والشائع إلى النادر)).

(7) الإغفال، 1: 50.

(8) السابق، 1: 50.

(9) السابق، 2: 521.

(10) السابق، 1: 89.

ومن ضوابط القياس التي اعتمدها أبو عليّ في الإغفال - تأخير القياس عن السماع، فإذا وجد - لمسألة ما - أصلاً مسموعاً قدّمه على القياس، يقول تلميذه ابن جنيّ⁽¹⁾ - في ذلك -: ((واعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه))⁽²⁾.

ومن عبارات أبي عليّ الدالة على التزامه بذلك قوله: ((فإذا ورد السمع في نحو هذا بشيء وجب التزامه، ولم يبق غرض مطلوب بعده))⁽³⁾، وقوله: ((ليس مفعّل) في هذا الباب في المصادر المصادر قياساً مطّرداً... وإذا لم يكن قياساً وجب أن يُقتصر على المسموع، ولا يجاوز به غيره))⁽⁴⁾.

وقد توسّع الفارسيّ في القياس كثيراً، حتى أثير عنه قوله: ((لو شاء شاعر أو ساجع أو مُتّسع أن يبيّن بالحق اللام اسماً وفعلاً وصفةً لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: حَرَجَجُ أكرمُ من دُخُلِلٍ، وضَرَبَ زيدٌ عمراً، ومررت برجلٍ ضَرَبَ وكَرَمَ، ونحو ذلك. قلت له: أفترجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، ولكنّه مقيسٌ على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم))⁽⁵⁾.

وبذلك يكون أبو عليّ قد أسس مذهباً راسخاً الأركان في القياس، وخطا خطوات بعيدة، وسلك مسلكاً غريباً لم يسبق إليه.

(1) هو أبو الفتح عثمان بن جنيّ النحوي، كان من حدّاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، ومن مؤلفاته: الخصائص، والمنصف، وسرّ صناعة الإعراب، وغير ذلك، أخذ عن أبي عليّ الفارسيّ وصحبه أربعين سنة، توفي سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 244.

(2) الخصائص، 1: 178.

(3) الإغفال، 1: 94، 95.

(4) السابق، 2: 80، 81.

(5) الخصائص، 1: 432.

وفيما يأتي أمثلة لقياس أبي عليّ في الإغفال:

❖ يرى أبو عليّ أنّ الكاف في (إِيَاكَ) ليست ضميراً متّصلاً، وإنّما علامة للخطاب، قياساً على الكاف التي في (ذَلِكَ)، يقول: ((فإذا جاز أن تكون الكاف والياء والألف والواو تارة أسماءً، وتارة حروفاً، جاز ذلك في سائر هذه العلامات ولم يمتنع، فتكون الكاف والهاء في هذا الاسم لعلامة الخطاب والغيبة فقط، كما كانت تلك الحروف الأخر لهما من غير أن تكون اسماً، فيكون تغير هذا الآخر بتغيّر المضميرين، كتغيّر (ذلك) وما أشبهه من علامات الخطاب))⁽¹⁾.

❖ ويرى أبو عليّ جواز حذف الضمير من الصفة، قياساً على حذفه من صلة الموصول، يقول: ((والجائز عندي في هذه الأقاويل التي قيلت في الآية⁽²⁾ قول من قال: إِنَّ (اليوم) جُعِلَ مفعولاً على السّعة، ثمّ حُذفت الهاء من الصفة كما تُحذف من الصلة؛ لأنّ حذفها منها في الكثرة والقياس كحذفها منها، أمّا القياس فلأنّ الصفة تخصّص الموصوف، كما أنّ الصلة تخصّص الموصول، ولا تعمل في الموصوف ولا تتسلّط عليه، كما لا تعمل الصلة في الموصول، ومرتبها أن تكون بعد الموصوف، كما أنّ الصلة كذلك، وقد تلزم الصفة في أماكن كما تلزم في الصلة؛ وذلك إذا لم يُعرف الموصوف إلاّ بها، ولا تعمل فيما قبل الموصوف، كما لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول، وتتضمّن ذكراً من موصوفها، كما تتضمّن الصلة من موصولها، فكثرة مشابهة الصفة للصلة على ما تراه))⁽³⁾.

(1) الإغفال، 1: 77.

(2) وهي قول الله -تعالى-: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: 48].

(3) الإغفال، 1: 206.

❖ ويرى أبو عليّ أنّ ناصب الاسم المستثنى هو الجملة الظاهرة قبله بتوسُّط (إلّا) قياساً على المفعول معه، يقول: ((في هذا التمثيل إيهامٌ أنّ الاسم المستثنى ينتصب عن جملة غير التي فيها الأسماء المستثنى منها، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ الاسم المستثنى ينتصب عن الجملة الظاهرة الواقعة قبل (إلّا) الكائن فيها الأسماء المستثنى منها، إلّا أنّ الاسم المستثنى ينتصب بتوسُّط حرف الاستثناء، وله معناه، كما أنّ الاسم في نحو: (ما صَنَعْتَ وَأَبَاكَ) و(جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ) منتصب عن الجملة المذكورة قبل الواو، إلّا أنّه منتصبٌ بتوسُّط الواو، وللواو معنى الاجتماع، فكما أنّ (الطيالسة) ونحوها منتصب عن الجملة التي قبل الواو، كذلك الاسم المستثنى منتصب عن الجملة التي قبل (إلّا))⁽¹⁾.

(1) السابق، 1: 337.

الفصل الثاني

آراء الفارسي بين مذهبي
البصرة والكوفة في الإغفال

المبحث الأول:

موقفه من المذهب البصريّ في الإغفال

المبحث الثاني:

موقفه من المذهب الكوفيّ في الإغفال

لم يكن أبو عليّ الفارسيّ من المتعصّبين للمذهب، بل كان منصفاً في أخذه وردّه، متسلحاً بالدليل والحجة في موافقته ومخالفته، لا يستميت في الذبّ عن مذهبه، ولا يبالي في التعليل والتحايل على حجج خصومه إذا كانت أقوى من حجج مذهبه، فهو يقف موقفاً وسطاً من الآراء والأحكام، فإذا وجد للرأي سماعاً يسنده، أو قياساً يعضده، فهو رأيه ومذهبه، أيّاً كان صاحب الرأي بصريّاً أو كوفيّاً.

ولا يرى الباحث أن يدليّ بأحكام مسبقة على مذهب أبي عليّ قبل دراسة آرائه، لذا سيدرس الباحث في هذا الفصل موقف أبي عليّ - في الإغفال - من المذهبين المشهورين في تاريخ النحو العربيّ (البصري والكوفي) ؛ لنحكم على مذهب الرجل من خلال مواقفه وآرائه.

وستكون الدراسة مقسّمة إلى مبحثين:

الأول: موقف الفارسيّ من المذهب البصريّ في الإغفال.

الثاني: موقف الفارسيّ من المذهب الكوفيّ في الإغفال.

المبحث الأول :

موقف الفارسيّ من المذهب البصريّ في الإغفال

كان أبو عليّ - في الإغفال - يميل إلى المذهب البصريّ، ففي كثير من المسائل يأخذ بآراء البصريّين، ويحتجّ بحججهم، ويرجّح أقوالهم، وينتصر لهم من معارضيهم، وقليلاً ما يخالفهم، ويرجّح آراء غيرهم، ففي غير موضع من الإغفال يعدّ نفسه منهم، معبراً عن ذلك بقوله: ((أصحابنا))، لذا وضعه الزبيديّ⁽¹⁾ في الطبقة العاشرة من طبقات البصريّين⁽²⁾.

ومن آرائه التي وافق فيها البصريّين:

- (أنّ) الناصبة حرفٌ وليست اسماً⁽³⁾.
- (حتّى) لا تضاف إلى الضمائر⁽⁴⁾.
- عدم جواز حكاية الفعل⁽⁵⁾.
- (حيثُ) لا تأتي إلاّ مضافة، وما بعدها لا يكون صلةً لها⁽⁶⁾.
- علة بناء الفعل مضارعة الحرف⁽⁷⁾.

(1) محمّد بن الحسن الزبيديّ النحويّ الأندلسيّ، من أئمة اللغة العربية، صاحب (أخبار النحويين)، توفي سنة 380هـ. ينظر: انباه الرواة، 3: 108.

(2) من الذين عدّوه بصريّاً من المتقدمين: الزبيديّ، وابن النديم، وأبو حيّان، ومن المتأخرين: السيوطيّ، ومن المعاصرين: بروكلمان، وشلي.

(3) ذكر الفارسيّ أنّه مذهب سيبويه والملازمي والمبرد، ينظر: الإغفال، 1: 121.

(4) ذكر محقق الإغفال أنّه مذهب جمهور البصريين، ينظر: الإغفال، 2: 76، هامش (3)

(5) ذكر الفارسيّ أنّه مذهب سيبويه، ينظر: الإغفال، 1: 310.

(6) السابق، 2: 250.

(7) السابق، 1: 279.

وستتعرّف على موقف أبي عليّ - في الإغفال - من المذهب البصريّ من خلال موقفه من آراء أعلام المذهب، وهم:

سيبويه، والمبرد، والأخفش⁽¹⁾.

(1) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، أحد أئمة نحاة البصرة، وهو الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه، له مصنفات عديدة، أشهرها (معاني القرآن)، توفي سنة 215 هـ. ينظر: معجم الأدباء، 3: 1374.

أولاً: موقف الفارسيّ من سيبويه في الإغفال

وقف الفارسيّ من إمام النحاة موقف الإجلال والتعظيم، ومن عباراته الدالة - في الإغفال - على ذلك:

((فالقول فيه ما قال سيبويه))⁽¹⁾.

((فالقول... ما ذهب إليه سيبويه))⁽²⁾.

((قول سيبويه أقرب إلى الصواب وأبعد من الخطأ))⁽³⁾.

((وقول سيبويه عندي أصح وإن كان أغمض))⁽⁴⁾.

((وهذا الذي ذكرته لك مذهب سيبويه وقوله))⁽⁵⁾.

وبلغ من إجلاله له أنه يشرح مسألة بعينها، شرحاً مفصلاً؛ معللاً ذلك أنّها من مسائل سيبويه، يقول: ((وإنما شرحنا هذا لأنّها من مسائل الكتاب))⁽⁶⁾.

وأثر سيبويه في الإغفال لا يغفل عنه أحد، فلا تكاد تجد مسألة من مسائل الإغفال إلاّ وتزدان بنصوص الكتاب⁽⁷⁾، وكأنّ أبا عليّ حفظ كتاب سيبويه عن ظهر قلب، وفهم دقائق كلامه، وهذا يفسّر لنا قول أبي حيّان التوحيدي⁽⁸⁾: ((أما أبو عليّ فأشدّ تفرّداً بالكتاب،

(1) الإغفال، 1: 283.

(2) السابق، 2: 40.

(3) السابق، 1: 216.

(4) السابق، 2: 112.

(5) السابق، 1: 354.

(6) السابق، 1: 363.

(7) كتب الدكتور حليم حمّاد مقالاً عن ذلك عنوانه ب(أثر سيبويه في كتاب الإغفال لأبي عليّ الفارسيّ)، ينظر: مجلّة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، العدد(64)، ص52.

(8) علي بن محمّد العبّاس، المتكلم الصوفي، صاحب: الإمتاع والمؤانسة، والبصائر، والإشارات، وغيرها، أتم بالزندقة

وأشدّ إكباباً عليه⁽¹⁾.

غير أنّ تأثر أبي عليّ بسببويه لم يمنعه من مخالفته، وتقديم رأي مخالفه على رأيه، وسنقف على أمثلة لما وافق أو خالف فيه سببويه.

والإلحاد، توفي سنة 414هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، 5: 286.

(1) الإمتاع والمؤانسة، 1: 131.

(ما) المصدرية

جاءت هذه المسألة في سياق ردّ أبي عليّ على الزجاج في علة النصب بـ(أَنَّ) في قول الله -عزّ وجلّ-: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾، فقد قال عنها الزجاج: ((هو نصب؛ لأنَّ (أَنَّ) وما بعدها بمنزلة الاسم))⁽²⁾.

فردّ أبو عليّ ذلك بقوله: ((ويدلُّ - أيضا - على فساد قوله أَنَّ (أَنَّ) إنما نصبت الفعل؛ لأنّها معه بمنزلة الاسم -وجودنا لما هو مع الفعل بمنزلة الاسم غير ناصب له، وذلك الشيء هو (ما) التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، وذلك كالتي في قوله -عزّ وجلّ-: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾⁽³⁾، و﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁽⁴⁾، و﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾⁽⁵⁾، فهذه حرف كما أَنَّ (أَنَّ) حرف، وهو مع الفعل بمنزلة اسم، كما أَنَّ (أَنَّ) كذلك، ولم ينصب الفعل كما نصبتَه (أَنَّ))⁽⁶⁾.

غير أنّ هذا الدليل الذي ذكره الفارسي فيه نظر؛ فالفعل ماضٍ في الآيات التي استدل بها، فكيف يُنصب؟

ثم ساق أدلته على حرفية (ما) المصدرية قائلا: ((فأما الدليل على أَنَّ (ما) التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر حرف ليس باسم -وقوع صلتها بعدها خالية من ذكرٍ يعود إليها، حيث لا يحصى كثرة في التنزيل والشعر، فمن ذلك قوله -تعالى-: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾⁽⁷⁾).

(1) سورة التوبة: 32.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 1: 100.

(3) سورة المائدة: 117.

(4) سورة البقرة: 3.

(5) سورة البقرة: 10.

(6) الإغفال، 1: 120.

(7) السابق، 1: 120، 121.

ثمّ ختم المسألة بأن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه، يقول: ((وما قلناه من أنّ (ما) هذه ك(أَنَّ) حرف ليس باسم، كما أنّ (أَنَّ) حرف ليس باسم مذهب سيبويه))⁽¹⁾.

آراء النحاة في (ما) المصدرية أهي حرف أم اسم؟

قال المرادي⁽²⁾: ((ومذهب سيبويه والجمهور أن (ما) المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتها، وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنّها اسم مفتقرة إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنيعك، وعند الأخفش: الصنيع الذي صنعته))⁽³⁾.

وقال الرضي⁽⁴⁾: ((و(ما) المصدرية حرف عند سيبويه، اسم موصول عند الأخفش والرماني⁽⁵⁾ والمبرد⁽⁶⁾)).

فالظاهر من هذين النصّين أن (ما) حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش والمبرد، أما سيبويه فمذهبه كما ذكر، يقول في الكتاب: ((إلا أنّ من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة، وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتى لا يكون بعدها مذكور يليها إلا الأفعال... ومن ذلك -أيضا- : ائني بعد ما تفرغ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ...))⁽⁷⁾.

(1) السابق، 1: 121.

(2) الحسن بن القاسم بن عبد الله المرادي المصري، المعروف بابن أمّ قاسم، شرح الشاطبية وألفية ابن مالك، توفي سنة 749هـ. ينظر: الأعلام، 2: 211.

(3) الجني الداني: 332.

(4) محمّد بن الحسن الرضي الأسترابادي، عالم بالعربية، شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وشفافية ابن الحاجب في الصرف، توفي سنة 686هـ. الأعلام، 6: 86.

(5) أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرّماني النحوي، صاحب التصانيف، روى عن ابن دريد وابن السراج، توفي سنة 384هـ، ينظر: الأنساب، 3: 89.

(6) شرح الرضي، 2: 51.

(7) الكتاب، 3: 10، 11.

وأما حقيقة مذهب المبرد والأخفش فعكس ما ذُكر في النصين السابقين، فقد نقل المبرد الخلاف في المسألة بين سيبويه والأخفش، مرتضياً رأي سيبويه ومتبعاً مذهبه، يقول: ((فأما اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدراً فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت: أعجبنى ما صنعت، فهو بمنزلة قولك: أعجبنى أن قمت... والأخفش يقول: أعجبنى ما صنعت، أي ما صنعته، كما تقول: اعجبنى الذي صنعته... والقياس والصواب قول سيبويه))⁽¹⁾.

فهذا الكلام يبيّن مذهب المبرد في المسألة، وأنه خلاف ما نسب إليه.

وأما الأخفش فالمشهور أنه يرى أن (ما) المصدرية اسم، غير أني لم أقف على نص للأخفش يثبت ذلك، والذي وجدته في كتابه معاني القرآن قوله:

((وأما قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ فـ(يَكْذِبُونَ) يحدون، وهو الكفر، وقال بعضهم: (يَكْذِبُونَ) خفيفة، وبها نقرأ، يعني يكذبون على الله وعلى الرسل، جعل (ما) والفعل اسماً للمصدر، كما جعل (أن) والفعل اسماً للمصدر في قوله: أحب أن تأتي، وأما المعنى فإنما هو بكذبهم وتكذيبهم))⁽²⁾.

ففي هذا النص جعل (ما) كـ (أن)، ومعلوم أنّ (أن) الناصبة حرف وليست اسماً باتفاق، وإن كان للأخفش قول باسمية (ما) المصدرية ولم أقف عليه فابن الشجري⁽³⁾ ذكر بطلان قول الأخفش في قوله:

((مذهب سيبويه أن (ما) المصدرية لا تحتاج إلى عائد، وكان أبو الحسن يخالفه في ذلك، ويضم لها عائداً، فهي على قوله اسم، وعلى قول سيبويه حرف، ومما يبطل قول الأخفش أننا

(1) المقتضب، 3: 200.

(2) معاني القرآن: 166.

(3) الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، النحوي، كان فريد عصره في اللغة والنحو، أشهر مصنفاته: (الأمالي)، توفي سنة 542هـ. ينظر: نزهة الألباء: 299.

نقول: عجبت مما ضحك زيد ومما نام، فنجد ضحك ونام خاليين من ضمير عائذ على (ما) ظاهر أو مقدر⁽¹⁾.

وهذا يؤكد لنا صحة ما ذهب إليه ابن خروف من اتفاقهم على حرفية (ما)، قال ابن هشام⁽²⁾: ((وزعم ابن خروف أن (ما) المصدرية حرف باتفاق))⁽³⁾.
وبذلك يظهر لنا صحة ما ذهب إليه الفارسي من أن (ما) المصدرية حرف.

(1) أمالي ابن الشجري، 2: 240، 241.

(2) عبد الله بن يوسف بن عبد الله، ابن هشام النحوي المشهور، صاحب أوضح المسالك، ومغني اللبيب، وقواعد الإعراب، وغيرها من المصنّفات، توفي سنة 761 هـ. ينظر: الدرر الكامنة، 2: 308.

(3) مغني اللبيب، 4: 60..

ناصب المستثنى

يرى الفارسي أنّ عامل النصب في المستثنى ب(إلاّ) هو الجملة الواقعة قبل أداة الاستثناء، يقول في ردّه على الزجاج -الذي يرى أن ناصب المستثنى فعل محذوف-: ((في هذا التمثيل إيهام أنّ الاسم المستثنى ينتصب عن جملة غير التي فيها الأسماء المستثنى منها، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ الاسم المستثنى ينتصب عن الجملة الظاهرة الواقعة قبل (إلاّ) الكائن فيها الأسماء المستثنى منها))⁽¹⁾.

واحتجّ لذلك بالقياس، يقول: ((كما أنّ الاسم في نحو: ما صنعت وأباك، وجاء البرد والطيلالسة، منتصب عن الجملة المذكورة قبل الواو... كذلك الاسم المستثنى منتصب عن الجملة التي قبل إلاّ))⁽²⁾.

اختلف النحاة في ناصب المستثنى، وقد ذكر المرادي ثمانية أقوال للنحاة في ذلك، ثمّ عقب عليها بقوله: ((أكثرها ظاهر البعد، وأظهرها الأول والثاني))⁽³⁾. ويقصد بالأول: أنّ عامل النصب في المستثنى هو (إلاّ) وذكر أنّه مذهب سيبويه والمبرد وغيرهما، ويقصد بالثاني: أنّ العامل هو الفعل المذكور قبل (إلاّ) وذكر أنّه مذهب سيبويه والفراسي وغيرهما.

فظاهر كلام المرادي أنّ لسبويه رأيين في ناصب المستثنى، ورأي المبرد أنّ (إلاّ) هي العاملة، وللوقوف على صحة قول المرادي رجعت لكتاب سيبويه، ومقتضب المبرد -فوجدت غير الذي قال، أمّا سيبويه فلم يقل: إنّ (إلاّ) هي العامل في المستثنى، وكلامه واضح في المسألة، يقول: ((والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها [أي إلاّ] خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً))⁽⁴⁾.

(1) الإغفال، 1: 337، وينظر: تعقبات الفارسي: 110.

(2) السابق، 1: 337.

(3) الجنى الداني: 517.

(4) الكتاب، 2: 310.

فمذهب سيويه أنّ العامل في المستثنى هو الفعل المذكور قبل (إلاّ)، وليس كما ذكر المرادي أنّ (إلا) هي العاملة.

وأما المبرد فيرى أنّ العامل في المستثنى هو فعل محذوف، غير الفعل المذكور قبل (إلا) يقول: ((وذلك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أنّ زيداً فيهم، فلما قلت: إلاّ زيداً، كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني زيداً، أو أستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل))⁽¹⁾.

فمذهب المبرد -إذن- أنّ عامل المستثنى فعلٌ محذوف، وليس ل(إلاّ) عمل في المستثنى كما ذكر المرادي.

وقد تبع ابنُ السراج رأيَ المبرد، يقول: ((فالمستثنى بعض المستثنى منهم، ألا ترى أنّ زيداً من القوم، فهو بعضهم، فتقول على ذلك: ضربت القوم إلاّ زيداً، ومررت بالقوم إلاّ زيداً، فكأنك قلت في جميع ذلك: أستثني زيداً))⁽²⁾.

والذي يظهر للباحث أنّ رأي المبرد ومن تبعه أقرب إلى الصواب؛ لأنّ (إلاّ) جاءت لمعنى وهو الاستثناء، ولا يستقيم الكلام إلاّ بذكرها، وليتحقق هذا المعنى كان لابد أن يكون له أثر في الإعراب، فكان الفعل (أستثني) هو العامل؛ ليتناسب مع أسلوب الاستثناء، ومما يدل على ذلك أنّ المستثنى -في الاستثناء التام- يكون منصوباً، فقولنا: مررت بالقوم إلاّ زيداً، لا يستقيم أن يكون الفعل اللازم (مررت) هو الناصب لزيد، فإذا كان ذلك كذلك صحّ أن يكون العامل غير الفعل المذكور، ولزم أن يكون العامل محذوفاً مناسباً لمعنى الاستثناء وهو (أستثني).

(1) المقتضب، 4: 390.

(2) الأصول، 1: 281.

وصف المعرفة بالنكرة

في هذه المسألة يظهر لنا أنّ الفارسيّ وإن كان عظيم التأثير بسببويه إلا أنّ تأثيره به لم يمنعه من مخالفته في بعض آرائه، وتفضيل رأي غيره على رأيه وتقديمه عليه.

وفي هذه المسألة يقول الفارسيّ: ((فأمّا قولهم: مررت بالرجلِ مثلك، فقد اختلف الخليل وسيبويه والأخفش فيه))⁽¹⁾. ثم ذكر مذهب سيبويه والأخفش، ثم بيّن موقفه من هذا الاختلاف بقوله: ((وكلا الأمرين مذهب، وذلك أنّ الصفة لا يكون هذا موصوفها، ولا هذا الموصوف هذه صفته، فقدّر كلّ فريق تقديراً، وتأوّل تأويلاً يصحّ الكلام عليه⁽²⁾، ألا ترى أنّك إذا قدّرت زيادة الألف واللام في (الرجل) صلح أن يكون (مثلك) صفة له، وكذلك إذا قدّرت الألف واللام في (مثلك) و (خير منك) ولم تقدّر زيادتها في (الرجل) صلح أن يكون على هذا موصوف هذه الصفة، إلا أنّ تقدير أبي الحسن ومذهبه عندي أقوى))⁽³⁾.

ثم ذكر سبب تقديمه لرأي الأخفش، وهو ((أنّك على مذهبه تقدّر زيادة حرف ملفوظ به، وعلى المذهب الآخر تنوي حرفاً غير ملفوظ، وزيادة الحروف المظهرة أكثر من النية بالحروف المضمرة... وشيء آخر يقوي مذهب أبي الحسن وهو أنّه لو ظهرت اللام لم يُجْز دخولها على (مثلك) فما لا يجوز مظهراً فهو من الجواز مضمراً أبعد))⁽⁴⁾.

من المعلوم أنّ الصفة تتبع الموصوف تعريفاً وتنكيراً، ((فنعنت المعرفة معرفة، ونعنت النكرة نكرة))⁽⁵⁾ ولكن جاء قول للعرب خلاف ذلك، وهو قولهم: ((مررت بالرجلِ مثلك)) فجاءت النكرة (مثل) صفة للمعرفة (الرجل) وحتى يستقيم الأمر، وتطرّد القاعدة لجأ النحاة - كعادتهم

(1) الإغفال، 1: 289.

(2) لعلّه يقصد أنّ كليهما - أي سيبويه والأخفش - له تأويل يصح القول به.

(3) الإغفال، 1: 289، 290.

(4) السابق، 1: 290، 291.

(5) الأصول لابن السراج، 2: 23.

فيما يخالف قواعدهم- إلى التأويل والتقدير، فقدّر سيبويه (أل) في الصفة (مثل)، وحكم الأخفش بزيادة (أل) في الموصوف (الرجل).

يقول سيبويه: ((ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجلٍ مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجلٍ خيرٍ منك أن يفعل ذلك، وزعم الخليل أنه جرّ هذا على تية الألف واللام، ولكنّه موضع لا تدخله الألف واللام، كما كان: الجماء الغفير منصوباً على تية إلقاء الألف واللام))⁽¹⁾.

فسيبويه يقرّ مذهب الخليل الذي يرى أنّ (مثل) النكرة جاز أن تكون صفة ل(الرجل) المعرفة؛ لأنه يقدر الألف واللام فيها.

ويقول الأخفش: ((و(غير) و (مثل) قد تكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام، نحو قولك: إني لأمرُّ بالرجلِ غيرك، وبالرجلِ مثلك فما يشتمني، و(غير) و (مثل) إنّما يكونان صفة للنكرة، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع، فأجريتاً صفة لما فيه الألف واللام... ألا ترى أنّك إذا قلت: إني لأمرُّ بالرجلِ مثلك، فإنّما تريد: برجلٍ مثلك؛ لأنك لا تجد له رجلاً بعينه))⁽²⁾.

ففي هذا النصّ نجد أنّ الأخفش يرى أنّ الألف واللام في (الرجل) زائدتان وإن لم يصرّح بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ للسيرافي رأياً آخرَ مخالفاً لسيبويه والأخفش، يقول -في شرحه لكلام سيبويه في النصّ السابق-: ((يعني أنّ الرجل معرفة، ومثلك وخير منك نكرة، وقد وصف بهما المعرفة؛ لتقارب معناهما؛ لأنّ الرجل في هذين المثالين غير مقصود به إلى رجلٍ بعينه، وإن كان لفظه لفظ المعرفة؛ لأنّه أريد به الجنس، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما، فاجتمعا، فحسن نعت أحدهما بالآخر))⁽³⁾.

(1) الكتاب، 2: 13.

(2) معاني القرآن: 16-17، وينظر: الدرس النحوي عند الأخفش: 101، 100.

(3) نقلاً عن حاشية الكتاب، ينظر: الكتاب، 2: 13، هامش (2).

والذي يظهر للباحث أنّ القول بزيادة الألف واللام أقرب للصواب؛ وذلك أنّ القول بزيادة الألف واللام لا يستوحش منه، فقد قيل بزيادتهما في مواضع عدة، منها: الذي، والتي، وفروعهما من الأسماء الموصولة، والآن، والخمسة العشر، وغيرها¹، ومّا يدل على ذلك أنّ تقدير سبويه فيه نظر، فإذا كانت إضافة (مثل) إلى الضمير لا تكسبه التعريف، فكيف يكتسبه من تقدير (أل)؟

(1) ينظر: الجنى الداني: 197، 198.

تكرار (أنّ)

هذه المسألة من المسائل التي خالف فيها الفارسي سيوييه، وردّ فيها قوله.

يقول الفارسي: ((لا تخلو (أنّ) الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾⁽¹⁾ ... من أن تكون بدلاً من الأولى، أو تكون مكررة للتأكيد وطول الكلام، أو تكون زائدة غير معتدّ بها؛ كما في قوله: ﴿فَيَمَّا نَقْضِهِمْ﴾⁽²⁾ أو تكون مرتفعة بالظرف))⁽³⁾.

ثمّ ذكر اختلاف النحاة في المسألة، قال: ((فمذهب سيوييه أنّ (أنّ) الثانية بدل من الأولى، ومذهب الجرمي وأبي العباس أنّها مكررة للتأكيد، ومذهب أبي الحسن أنّها مرتفعة بالظرف، ولم يقل أحد أنّها زائدة غير معتدّ بها))⁽⁴⁾.

ثمّ بدأ في مناقشة هذه الآراء والأقوال، ونقدها والردّ عليها؛ ليخلص بعدها إلى القول: ((ولا يجوز عندي أن تكون (أنّ) الثانية في شيء من الآي بدلاً من الأولى... وقول أبي العباس وأبي عمّر لا يجوز عندي أيضا... وأما كون (أنّ) في هذه الآي زائدة غير معتدّ بها كما في قوله: ﴿فَيَمَّا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ فلم يقل أحد فيها ذلك... فإذا ثبت أنّه لا يجوز حمل (أنّ) على شيء من هذه الوجوه الثلاثة في الآي ثبت أنّها مرتفعة بالظرف))⁽⁵⁾.

تجدد الإشارة إلى أنّ قوله: ((لم يقل أحد فيها ذلك)) ليس بحجة معتمدة، فكون هذا الرأي لم يقله أحد لا يدل على صحة رأيه الذي ذهب إليه.

(1) سورة المؤمنون: 35.

(2) سورة النساء: 155.

(3) الإغفال، 2: 449، 450.

(4) السابق، 2: 450.

(5) الإغفال، 2: 250-255.

هذه المسألة⁽¹⁾ اختلف فيها سيبويه والمبرد والأخفش، وقد ذكر الفارسي في النصين السابقين مذهب كل واحد منهم، وبتبع آرائهم في كتبهم تبين للباحث أنّ مذهب سيبويه والمبرد كما ذكر، أمّا مذهب الأخفش فليس كذلك، وسنقف على حقيقة ذلك بنقل كلامهم من مظانّه.

يقول سيبويه: ((ومّا جاء مبدلاً في هذا الباب: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ فكأنّه على: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متّم، وذلك أريد بها، إنّما قُدِّمت (أنّ) الأولى؛ ليُعْلَم بعد أيّ شيء الإخراج))⁽²⁾.

فمذهب سيبويه -إذن- أنّ (أنّ) الثانية بدل من الأولى.

ويقول المبرد: ((هذا باب من أبواب (أنّ) مكررة، وذلك قولك: قد علمت أنّ زيداً -إذا أتاك- أنّه سيكرمك، وذلك أنّك قد أردت: قد علمت أنّ زيداً -إذا أتاك- سيكرمك، فكررت الثانية توكيداً، ولست تريد بها إلاّ ما أردت بالأولى، فمن ذلك قوله -عزّ وجلّ-: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾))⁽³⁾.

فعلى ذلك يكون مذهب المبرد على النحو الذي ذكره الفارسي، وهو أنّ (أنّ) كررت للتأكيد.

ويقول الأخفش: ((وأما قوله -عزّ وجلّ-: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ فالآخرة بدل من الأولى))⁽⁴⁾.

(1) ينظر هذه المسألة في: الانتصار لسيبويه على المبرد: 188-191، وتفسير البحر المحيط، 6: 373، والأشباه والنظائر في النحو، 3: 238، ومعاني القرآن للنحاس، 4: 455، 456، وسفر السعادة، 2: 774، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق1، 1: 515، وتعقبات الفارسي لشيخه الزجاج: 344.

(2) الكتاب، 3: 132، 133.

(3) المقتضب، 2: 254.

(4) معاني القرآن، 1: 119.

في هذا النص يتضح لنا أنّ ما ذكره الفارسيّ بشأن مذهب الأخفش ليس دقيقاً، فكلام الأخفش واضح في هذا النص، ومذهبه موافق لمذهب سيبويه.

أقول: ليس من السهل أن يقع الفارسيّ -وهو المعروف بفطنته وسعة اطلاعه- في مثل هذه المغالطة، وينسب للأخفش ما ليس له، لذا للسائل أن يسأل: هل الأخفش المذكور في هذه المسألة هو الأخفش الأوسط؟ أم هو الأخفش الأصغر الذي يعدّ أحد شيوخ الفارسيّ، ومع عدم توفر آراء الأخفش الأصغر؛ ليتحقق الباحث من رأيه في المسألة، يبقى السؤال على حاله، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

أما مذهب الفارسي في المسألة فقد سبق ذكره، وهو أنّ (أنّ) الثانية مرتفعة بالظرف (إذا)، والتقدير: ((أبعدكم أنكم إذا متم إخراجكم، كما تقول: وقت موتكم إخراجكم))⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المبرد ذكر هذا الرأي واستحسنه، ولم ينسبه لأحد، يقول: ((فأمّا ما قيل في الآية التي ذكرنا قبل سوى الذي اخترناه وهي ﴿أَبْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُحْرَجُونَ﴾ فإن يكون ﴿أَنْكُمْ تُحْرَجُونَ﴾ مرتفعاً بالظرف، كأنّه في التقدير: أبعادكم أنكم إذا متم إخراجكم، فهذا قول حسن جميل))⁽²⁾.

من خلال هذه المسائل التي ذكرناها يتضح لنا موقف الفارسيّ من شيخ النحاة سيبويه، فهو وإن كان شديد التأثر به، إلاّ أنّه في بعض الأحيان يقدم رأي غيره عليه، ويخالف رأيه متى رأى الصواب في غيره.

(1) الإغفال، 2: 455، 456.

(2) المقتضب، 2: 255.

ثانياً: موقف الفارسيّ من الأخفش في الإغفال

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، من نحاة البصرة، ومن أئمة المذهب البصري وأعمدته، صاحب كتاب (معاني القرآن)، وهو أول من درّس (الكتاب) بعد وفاة سيبويه، وقد تكرر اسمه كثيراً في الإغفال، ويأتي الأخفش في المرتبة الثانية بعد سيبويه من حيث موافقة الرأي والتقديم، فكثيراً ما أخذ بقوله، واستحسن مذهبه، وقوى تقديره، بل نجده يقدم رأيه - في بعض المسائل - على رأي سيبويه⁽¹⁾، فتراه يقول:

((إلا أنّ تقدير أبي الحسن ومذهبه عندي أقوى))⁽²⁾.

((وهذا عندي مذهب أبي الحسن))⁽³⁾.

((و لا يصحّ فيها عندنا إلا قول أبي الحسن))⁽⁴⁾.

إلا أنّ ذلك لم يمنعه من مخالفته أحياناً، حسب ما يراه أنّه الصواب، وهذا يدلّنا - مرة أخرى - على إنصاف الفارسيّ، واتباعه منهجاً قويماً لا أشخاصاً، أيّاً كانت مكانتهم أو مذهبهم.

وسيتناول الباحث أمثلة من المسائل تبين موقف الفارسيّ من الأخفش.

(1) ينظر: مسألة زيادة (أل) في قولهم (مررت بالرجل مثلك). الإغفال، 1: 190

(2) السابق، 1: 290.

(3) السابق، 2: 47.

(4) السابق، 2: 295.

الضمير المنفصل (إِيَّاكَ)

ذكر الفارسي أقوال النحاة في (إِيَّاكَ) فقال:

((إِنَّ النَّظَّارَ فِي الْعَرَبِيَّةِ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، فَحَكِيَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ السَّرَاجَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّ الْخَلِيلَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (إِيَّا) مُضْمَرٌ مُضَافٌ، وَحَكِيَ عَنِ الْمَازِنِيِّ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ الْحَكِيِّ عَنِ الْخَلِيلِ فِي أَنَّهُ اسْمٌ مُضْمَرٌ مُضَافٌ.

وَحَكِيَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ... أَنَّهُ اسْمٌ مَفْرُودٌ مُضْمَرٌ، يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ كَمَا يَتَغَيَّرُ آخِرُ سَائِرِ الْمُضْمَرَاتِ؛ لِاخْتِلَافِ أَعْدَادِ الْمُضْمَرِينَ، وَأَنَّ الْكَافَ فِي (إِيَّاكَ) كَالْتِي فِي (ذَلِكَ) فِي أَنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْخِطَابِ فَقَطْ، مَجْرَدَةٌ مِنْ كَوْنِهَا عَلَامَةً لِلْمُضْمَرِ))⁽¹⁾.

وقد أخذ الفارسيُّ برأي الأخفش، واستدل بما يقوي مذهبه، واستبعد رأي الخليل والمازني بقوله: ((فَأَمَّا مَا حَكَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ مُضْمَرٌ مُضَافٌ، وَمَا حَكَيْتَهُ عَنِ الْمَازِنِيِّ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مُسْتَبْعَدٌ لَا أَعْلَمُ لَهُ سَمَاعًا يَعْضُدُّهُ، وَلَا قِيَاسًا يُثَبِّتُهُ))⁽²⁾.

تُعَدُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ⁽³⁾، وَمِنْ مَذَاهِبِ النُّحَاةِ فِيهَا:

المذهب الأول: إِنَّ (إِيَّا) اسْمٌ مُضْمَرٌ، وَلِوَاحِقِهِ (إِيَاءٌ، وَالْكَافُ، وَالْهَاءُ) حُرُوفٌ تَبَيَّنَ أَحْوَالُ الْمُتَكَلِّمِ (التَّكَلُّمُ، وَالْخِطَابُ، وَالْعَيْبَةُ)، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيبُوهِ وَالْأَخْفَشِ.

المذهب الثاني: إِنَّ (إِيَّا) اسْمٌ مُضْمَرٌ، وَلِوَاحِقِهِ ضَمَائِرٌ أُضِيفَ (إِيَّا) إِلَيْهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ.

(1) السابق، 1: 76.

(2) السابق، 1: 80.

(3) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، 1: 312، وشرح المفصل، 2: 311، وشرح التسهيل، 1: 144، والدرّ المصون، 1: 55، وائتلاف النُصرة: 104، وجمع الهوامع، 1: 206، وحاشية الصبّان، 1: 196، وروح المعاني، 1: 86، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه: 47، وآراء الأخفش في كتاب جمع الهوامع: 23.

المذهب الثالث: إِنَّ (إِيَّاكَ) بكامله اسمٌ واحدٌ مضمَّرٌ، وهو مذهب الكوفيين⁽¹⁾.

وقد نقل سيبويه رأي الخليل ولم يبدِ اعتراضه عليه، ولم يعقب على كلامه بما يخالفه، يقول:

((وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إِيَّاكَ نفسِكَ، لم أعنفه؛ لأنّ هذه الكاف مجرورة. وحدثني من لا أتهمُّ عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ السَّيِّئَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابَّ))⁽²⁾.

ولم أقف على كلامٍ صريحٍ - في الكتاب - لسيبويه يبيِّنُ فيه رأيه الذي نُسبَ إليه في كتُب النحاة، والذي قاله عن (إِيَّاكَ):

((اعلم أنّ علامة المضمَّرين المنصوبين (إيَّاهُ) ما لم تقدر على الكاف التي في رَأَيْتُكَ، و كُما التي في رَأَيْتُكُما، و كُم التي في رَأَيْتُكُم، و كُنَّ التي في رَأَيْتُكُنَّ، و الهاء التي في رَأَيْتُهُ، والهاء التي في رَأَيْتُهَا، و هُما التي في رَأَيْتُهُمَا، و هُم التي في رَأَيْتُهُم، و هُنَّ التي في رَأَيْتُهُنَّ، و بي التي في رَأَيْتِنِي، و نا التي في رَأَيْتِنَا))⁽³⁾.

وما نُسبَ للأخفش لم أره في كتابه (معاني القرآن)، وعند حديثه عن قول الله -جلّ شأنه-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾⁽⁴⁾، قال:

((وأما قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فلم يُقل: أَنْتَ نعبد؛ لأنّ هذا موضع نصب، وإذا لم يُقدَر في موضع النصب على (الكاف) أو (الهاء) وما أشبه ذلك من الإضمار؛ الذي يكون للنصب جُعِلَ (إِيَّاكَ) أو (إِيَّاهُ) أو نحو ذلك ممَّا يكون في موضع نصب، قال [الله تعالى]: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾⁽⁵⁾؛ لأنّ هذا موضع نصبٍ، تقول: (إيَّيَّيَّ أو زيدياً منطلقاً)، وقال [الله تعالى]: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾⁽⁶⁾ هذا في موضع نصب، كقولك: (ذهب القوم إلا زيدياً)، وإمَّا

(1) ينظر: الجني الداني: 537، 536.

(2) الكتاب، 1: 279.

(3) السابق، 2: 355.

(4) سورة الفاتحة: 5.

(5) سورة سبأ: 24.

(6) سورة الإسراء: 67.

صارت: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في موضع نصب من أجل ﴿نَعْبُدُ﴾ ، وكذلك: ﴿إِيَّاكَ دَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾.
أيضاً

لكن تواتر الخبر في كتب النحاة أنّ سيبويه والأخفش والفراسي يرون أنّ (إيّا) اسمٌ مُضمَّرٌ غير مضاف، ولعلّ ما ذهبوا إليه أقرب إلى الصواب، وأولى من القول إنّ (إيّا) مضافٌ إلى (الكاف)؛ ((لأنّ الإضافة للتخصيص، والمضمَّر أشدُّ المعارفِ تخصيصاً))⁽²⁾، ((والقياسُ أن يكون (إيّا) مثل الألف والنون في (أنت)، فيكون (إيّا) الاسم، وما بعدها للخطاب، ويقوي ذلك أنّ الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تُضاف، و (إيّا) مع ما يتصلُّ بها كالشيء الواحد، نحو: أنت))⁽³⁾.

وأما ما رواه سيبويه عن الخليل من قول الأعرابي: ((فإيأه وإيّا الشواب)) فلا يُقاسُ عليه؛ لُنُدْرته وشذوذه عن القياس المتبع، والتواتر في السمع.

(1) معاني القرآن، 1: 16، 15.

(2) الإغفال، 1: 75.

(3) الأصول في النحو، 2: 117.

ارتفاع الاسم بالظرف

يرى الفارسيّ أنّ الاسم إذا تقدمه الظرف (شبه الجملة؛ الظرف والجار والمجرور) -فإنّ هذا الظرف يكون هو العامل في الاسم الواقع بعده، وقد اعترض على الزجاج عندما نسب للأخفش غير هذا القول، وذلك عند حديثه عن قول الله -عزّ وجلّ-: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾⁽¹⁾.

قال الزجاج: ((ارتفع (أميئون) بالابتداء، و(منهم) الخبر، وفي قول الأخفش يرتفع (أميئون) بفعلهم، كأنّ المعنى: استقرّ منهم أميئون))⁽²⁾.

فقال الفارسيّ -معتزلاً على قوله-: ((ليس يرتفع (أميئون) عند أبي الحسن بفعلهم، إنّما يرتفع بالظرف الذي هو (منهم)، ومذهب سيبويه أنّه يرتفع بالابتداء، ففي (منهم) عنده ضمير لقوله (أميئون)، وموضع (منهم) على مذهبه رفع؛ لوقوعه موقع خبر المبتدأ، فأما على مذهب أبي الحسن فلا ضمير لقوله: (أميئون) في (منهم)، ولا موضع له عنده، كما أنّه لا موضع ل(ذهب) من قولك: ذهب زيد))⁽³⁾.

ثم ذكر الفارسيّ الأصل الذي اعتمد عليه الأخفش في ذلك، وهو القياس، قياس عمل الظرف على عمل الفعل، يقول:

((وإنّما رفع أبو الحسن الاسم بالظرف في نحو هذا؛ لأنّه نظر إلى هذه الظروف فوجدها تجري مجرى الفعل في مواضع، وهي أنّها تحتمل الضمير، كما يحتمله الفعل، وما قام مقامه من أسماء الفاعلين، وما شُبّه به، ويؤكّد ما فيها كما يؤكّد ما في الفعل، وما قام مقامه... وينتصب عنها الحال كما ينتصب عن الفعل، وتوصل بها الأسماء الموصولة، كما توصل بالفعل والفاعل... وتوصف به النكرة كما توصف بالفعل والفاعل، فلما رآها في هذه المواضع تقوم

(1) سورة البقرة: 78.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 1: 159.

(3) الإغفال، 1: 329.

مقام الفعل - أجزاها مبتدئة مُجْرَى الفعل، فرفع بها الاسم، كما يرفع بالفعل، وقامت هذه الظروف مقام الفعل في هذه المواضع، فقال في عندك زيد، وفي الدار عمرو، و﴿وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ ونحو ذلك: إنَّه مرتفع بالظرف⁽¹⁾.

واستدلَّ الفارسيّ على صحّة ذلك بمسألة تقديم الحال على الفعل، يقول:

((فأمّا الدليل على أنّ الاسم في نحو: (في الدار زيد) و﴿وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ إنّما يرتفع بالظرف دون الفعل، فلو كان مرتفعاً بالفعل الذي هو (استقرّ) كما أنّ (أمييون) مرتفع ب(استقرّ) لجاز قائماً في الدار زيد)، كما يجوز قائماً استقرّ زيد عنده، فلما لم يُجْزُ تقديم الحال في هذا، علّم أنّه لا مدخل للفعل هنا، ولا موضع له؛ إذ لو كان ارتفاع (زيد) بالفعل المضمر، لما امتنع تقديم الحال والفعل مضمر، كما لم يمتنع تقديمها والفعل مظهر، نحو: (قائماً استقرت)، فامتناع تقديم الحال في نحو: (قائماً في الدار زيد) يدلّ على أنّه لا عمل للفعل ههنا)⁽²⁾.

مسألة عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف -الظرف والجار والمجرور- من مسائل الخلاف⁽³⁾، وللنحاة فيها مذهبان⁽⁴⁾.

الأول: أن يكون مرفوعاً على الابتداء، والجار والمجرور أو الظرف قبله خبر مقدّم عليه، وهو مذهب البصريين.

الثاني: أن يكون مرفوعاً بالظرف، وهو مذهب الكوفيين والأخفش.

(1) السابق، 1: 329، 330.

(2) السابق، 1: 332، 333.

(3) ينظر المسألة في: البيان في غريب إعراب القرآن، 1: 98، والإنصاف، 1: 51، ونتائج الفكر، 325، وارتشاف الضرب، 1122، والدّر المصون، 1: 445، ومغني اللبيب، 5: 316-320، والمساعد على تسهيل الفوائد، 1: 236، والتراكيب الإسنادية، 15.

(4) ينظر: مسائل نحوية في سورة الحجرات المدنية، مها بنت عبد العزيز، مجلة البحوث والدراسات القرآنية-الرياض، العدد الرابع، السنة الثانية، ص192.

واحتج البصريون على ما ذهبوا إليه بدخول (إِنَّ) على الظرف، نحو: ((إِنَّ فِي الدار زيدا، ولو كان مرتفعاً بالظرف ل بقي مرفوعاً مع وجود الظرف معنى، وعدم ذلك دليل فساده))⁽¹⁾.

واحتج الكوفيون والأخفش على صحة ما ذهبوا إليه بأنّ الأصل في قولهم: ((أمامك زيد، وفي الدار عمرو - حلّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل))⁽²⁾.

والذي يظهر للباحث أنّ مذهب الأخفش - في هذه المسألة - أقوى من غيره، فعلى مذهبه لا تحتاج إلى إضمار، وعدم الإضمار أولى من الإضمار، وعلى مذهبه لا تحتاج لتفسير هذا المضمّر أهو فعل (استقر) أم اسم (مستقر)؟ وهل هذا المضمّر هو الخبر أو متعلّق الخبر؟

ويدل على صحة مذهبه أنّ بعض النحاة قسموا الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية⁽³⁾، وهذا التقسيم لم يأت من فراغ، ولو لم يكن للظرف عمل فيما بعده فما جدوى ذكر الجملة الظرفية كإحدى أقسام الجملة.

ويدل - أيضاً - على صحة مذهبه أنّ سيبويه يرى ((أنّ الظرف يرفع [يعمل فيما بعده] إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة استفهام، أو حرف نفي، أو كان الواقع بعده (أن) التي في تقدير المصدر... وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلّها، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه))⁽⁴⁾.

(1) ائتلاف النصرة: 92.

(2) مسائل نحوية في سورة الحجرات: 192.

(3) ينظر: مغني اللبيب، 5: 13.

(4) الإنصاف: 52.

إعراب ما بعد (أي) في النداء

في قول الله -عز وجل-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾⁽¹⁾ ذكر الزجاج⁽²⁾ أنّ مذهب سيبويه في إعراب ما بعد (أي) أنّه في موضع رفع صفة ل (أي)، ومذهب الأخفش أنّ ما بعد (أي) صلة لها.

ذهب الفارسيّ إلى ما ذهب إليه سيبويه، وعلّل ذلك بأنّ ((الصفة هي المنادى في الحقيقة، و(أي) وُصِّلَتْ إليه))⁽³⁾.

ثمّ اعترض على الأخفش ورد مذهبه بقوله: ((فالقول عندي في ذلك أنّ (أيّاً) لا يجوز أن تكون في النداء موصولة، ولا يجوز إلاّ أن تكون موصوفة))⁽⁴⁾. وعلّل ذلك بأنّ الأسماء الموصولة تختلف صلاتها، فتارة تكون جملة فعلية، وتارة اسمية، وتارة ظرفية، وأخرى شرطية، ولو كانت (أي) في النداء - موصولة لتنوعت صلتها كباقي الموصولات، يقول الفارسيّ:

((لم نجد في جميع هذه الأسماء الموصولة شيئاً يلزمه ضربٌ واحدٌ من الصلّات، لا يتعدّى به غيره، ولا يوصل بسواه، بل كلّ واحد منها يوصل بكلّ واحد من الفعل والفاعل، والظرف المقام مُقامه، والمبتدأ والخبر، والشرط والجزاء، فلو كانت (أي) في النداء موصولة لوصلت بكلّ واحد من الأشياء الأربعة التي ذكرناها))⁽⁵⁾.

تعدّ (أي)⁽⁶⁾ في النداء وصلة لنداء الاسم المبدوء بالألف واللام، والاسم الواقع بعد (أي) هو المقصود بالنداء، نحو: يا أيُّها الرجل، وما بعد (أي) صفة لها، وهذا رأي سيبويه وجمهور البصريين، يقول سيبويه:

(1) سورة البقرة: 153.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 1: 228.

(3) الإغفال، 2: 8.

(4) السابق، 2: 17.

(5) السابق، 2: 17.

(6) ينظر المسألة في: شرح المفصل، 1: 339، والدرّ المصون، 1: 185، ومغني اللبيب، 1: 522، والمقاصد الشافية، 5:

((يا أيها الرجل؛ (الرجل) وصف لقوله: يا أيها، ولا يجوز أن يسكت على يا أيها، فربَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم؛ لأنهم إنما جاؤوا ب(يا أيها) ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام، فلذلك جاء به))⁽¹⁾.

وقد خالف الأخفش جمهور البصريين، وزعم أن ((أي)) في النداء اسم موصول، يقول ابن مالك: ((وأجاز الأخفش أن تكون ((أي)) هذه موصولة، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة ((أي))⁽²⁾.

وقد رُدَّ عليه بأنَّه ((لو صحَّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ، وكان أولى من حذفه؛ لأنَّ كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صحَّ ما قال لجاز أن يغني عن المرفوع بعد ((أي)) جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أنَّ ((أيًا)) غير موصولة))⁽³⁾.

والذي يظهر للباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه -وتبعه فيه الفارسي وجمهور البصريين- أقرب للصواب، وحجتهم أقوى ممَّا ذهب إليه الأخفش، وذلك للأسباب الآتية:

1- على مذهب الأخفش تُقدَّر محذوفاً واجب الحذف؛ وهو المبتدأ، وليس هذا من مواضع وجوب حذف المبتدأ، وهي أربعة مواضع ((أحدها: إذا أُخبر عنه بنعت مقطوع، ك(مررت بزیدِ الكريم)... الثاني: إذا أُخبر عنه بمخصوص نَعَم، ك(نعم الرجلُ زيدٌ)... الثالث: إذا أُخبر عنه بمصدر يدل من اللفظ بفعله ك(صبرٌ جميل) أي: صبري، الرابع: إذا أُخبر عنه بصريح قسم، نحو (في ذمّتي لأفعلن) أي: يميني))⁽⁴⁾.

311، وشرح المكوّدي: 217، وجمع الهوامع، 2: 38، وروح المعاني، 1: 182.

(1) الكتاب، 2: 106.

(2) شرح التسهيل، 3: 400.

(3) السابق، 3: 400.

(4) البهجة المرضية: 138.

2- على مذهب الأخفش تجعل صلة الموصول مقتصرة على الجملة الاسميّة المحذوف صدرها (وهو المبتدأ)، وهذا لم يُقَلَّ به أحدٌ من النحاة، وليس في الموصولات ما يكون صلتهما على هيئة واحدة، بل إنّ الاسم الموصول ((يوصل بالفعل والفاعل، وبالابتداء والخبر، والظرف))⁽¹⁾.

3- لو كانت (أيّ) -في النداء- موصولة؛ لفقدت الغاية المقصودة من المجيء بها، وهو كونها وُصِّلَتْ لما فيه الألف واللام، ولو لم تكن كذلك لجاز وقوع النكرة بعدها، ومن المعلوم أنّه ((لا توصف (أيّ) إلاّ باسم محليّ بأل))⁽²⁾.

من خلال ما تقدم ظهر لنا موقف الفارسيّ من الأخفش، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد سيبويه من حيث الإجلال، وتقديم الرأي، وقلة المخالفة، بل رأينا كيف قدّم رأيه على رأي شيخ النحاة⁽³⁾، واستحسنه، وأخذ به.

(1) المقتضب، 3: 130.

(2) المعجم الوافي: 102.

(3) ينظر: مسألة وصف المعرفة بالنكرة.

ثالثاً: موقف الفارسيّ من المبرّد في الإغفال

أبو العباس، محمد بن يزيد المبرّد، شيخ العربية في زمانه، صاحب (المقتضب)، الذي يُعدّ من أقدم الكتب - بعد كتاب سيبويه - التي وصلت إلينا في النحو والصرف.

وقد وقف الفارسيّ من المبرّد مواقف متباينة، فتارة يردّ رأيه ويخطئه فيما ذهب إليه، وتارة أخرى يوافقّه ويستحسن رأيه ويقدمه على غيره، أمّا إذا وقف على مسألة من المسائل التي أخذها المبرّد على سيبويه في كتابه (الغلط) - فنجدّه ينتصر لسيبويه، ويفنّد ما قاله المبرّد في ذلك⁽¹⁾.

ولعلّ ذلك ما دعا الدكتور عبد الفتاح شلبي، صاحب كتاب (أبو علي الفارسيّ) إلى القول بأنّ الفارسيّ هاجم المبرّد؛ بسبب اعتراضه على سيبويه في (الغلط)⁽²⁾، وهذا الكلام مجانب للصواب، وبعيد عن الحقيقة، فالفارسيّ - في الإغفال - لم يخطئ المبرّد في كل مسألة له رأي فيها، بل وافقه في بعض الآراء، ويدل على ذلك - أيضاً - أنّ الفارسيّ قدّم رأي المبرّد على رأي سيبويه في بعض المسائل، وسنقف على حقيقة ذلك كلّّه - بإذن الله - من خلال المسائل الآتية.

(1) ينظر: الإغفال، 1: 54، 286.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي، 2: 477.

توكيد الفعل بالنون بعد (إمّا)

يرى الفارسي أنّ الفعل الواقع بعد (إنّ) الشرطية المؤكّدة ب(مّا) يجب توكيده بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، يقول: ((لأنّ السبب الذي له دخلت النون الشرط في قوله -عز وجل-: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾⁽¹⁾، و﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا﴾⁽²⁾، و﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾⁽³⁾، ونحو ذلك عند النحويين؛ إمّا هو لحاق (مّا) أوّل الفعل، بعد (إنّ)، فلذلك صار موضعاً للنونين بعد أن لم يكن لهما موضعاً))⁽⁴⁾.

وسبب توكيد الفعل مع (إمّا) عنده ((أنّه استقبح أن يؤكّد الحرف ولا يؤكّد الفعل، وله من الرتبة والمزية على الحرف ما للاسم على الفعل، فلمّا أكّد الحرف، والفعل أشدّ تمكناً منه، قبح ترك تأكيده مع تأكيد الحرف))⁽⁵⁾.

ثم بعد ذلك صرّح أنّ ما ذهب إليه من وجوب توكيد الفعل بعد (إمّا) هو مذهب المبرد، يقول: ((فهذا الذي ذكرناه يصلح أن يحتجّ به من زعم أنّ النون لازمة للشرط إذا لحقت (مّا) (إنّ) الجزاء، وقد قال ذلك أبو العباس محمّد بن يزيد))⁽⁶⁾.

تذكر كتب النحو أن في هذه المسألة اختلافاً⁽⁷⁾ بين سيوييه والمبرد والفراسي، فذهب ((المبرد إلى أنّ الفعل الواقع بعد (إنّ) الشرطية المؤكّدة ب(مّا) يجب تأكيده بالنون... وذهب سيوييه إلى أنّه جائز لا واجب))⁽⁸⁾. وسنرى صحّة ذلك بالبحث عن النصوص في مظانها.

(1) سورة البقرة: 38.

(2) سورة مريم: 26.

(3) سورة الإسراء: 28.

(4) الإغفال، 1: 128.

(5) السابق، 1: 130.

(6) السابق، 1: 131-132.

(7) ينظر هذه المسألة في: شرح المفصل، 5: 115، والبحر المحيط، 1: 320، وجمع الهوامع، 1: 511، والدر المصون، 1:

298، وحاشية الصبان، 3: 319، وائتلاف النصرة: 164.

(8) الدر المصون، 1: 299.

يقول سيبويه: ((ومن مواضعها [أي نون التوكيد] حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلن)، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموه هذه اللام، وإن شئت لم تقحم هذه النون، كما أنك إن شئت لم تجئ بها))⁽¹⁾.

ويقول المبرد: ((ومن مواضعها الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة في حرف الجزاء؛ لأنها تكون كاللام التي تلحق القسم في قولك: لأفعلن، وذلك قولك: إِمَّا تَأْتِيَنِي آتَكَ، ومتى ما تقعدن أقعد، فمن ذلك قول الله -عز وجل-: ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا﴾، وقال: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ﴾⁽²⁾.

فكلام سيبويه واضح الدلالة أنه يرى جواز توكيد الفعل بعد (إمّا)، وكذلك المبرد يتضح من كلامه أنه موافق لما ذهب إليه سيبويه، وقد ذكر الشيخ عزيمة، محقق المقتضب -في تعليقه على رأي المبرد- أن ((ظاهر كلام المبرد هنا أنه موافق لسيبويه في أن التوكيد بعد (إمّا) غير واجب، فلم يختلف معه، وردّد تعليقه، ويتضح ذلك أيضاً بالرجوع إلى كلامه في الكامل⁽³⁾... واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (إمّا) صريح في أنه لا يرى وجوب توكيد المضارع بعد (إن) المدغمة في (ما) الزائدة))⁽⁴⁾.

(1) الكتاب، 3: 515.

(2) المقتضب، 3: 13، 14.

(3) يقول المبرد: ((ولكن (ما) لا تكون لازمة، ولكن تكون زائدة في (إن) التي هي للجزاء، كما تزداد في سائر الكلام، نحو: أين تكن أكن، وأينما تكن أكن، وكذلك: متى تأتني آتك، ومتى ما تأتني آتك، وتقول: أن تأتني آتك، وإمّا تأتني آتك... كما قال:

فَإِمَّا تَرَيَنَّ لِأَعْيُنِي لَا أَعْيُنُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أُكَبَّ فَأُنْعَسَا ((

الكامل، 1: 378، 379.

(4) المقتضب، 3: حاشية ص 13.

والذي يراه الباحث أنه لا خلاف في المسألة، فسيبويه يرى الجواز، والمبرد - وإن لم يصرح - يوافق سيبويه، والفارسي - وإن قال بالوجوب - نجد أنه أخذ برأي سيبويه، بل واحتج له، وحشد الشواهد؛ لإثبات مذهب سيبويه، يقول:

((فإن قيل: فما جاء من هذا في التنزيل كله بالنون، نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾⁽¹⁾ و﴿وَأَمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ﴾.

فقد يجيء في التنزيل ما يجوز فيه وجهان - على وجه واحد، ولا يجب أن يكون غير ذلك غير جائز، وإن علم أنه الوجه الأجود، فكذلك مجيء الفعل منوناً مع (إمّا) لا يوجب أن غيره لا يجوز، وإذا عَصَدَ هذا القياس الذي ذكرناه سماعاً في نظمٍ أو نثرٍ من كلامهم صار قول من قال: إن هذه النون تلزم الشرط بعد (إمّا) كالساقط⁽²⁾.

وبذا يتضح لنا ألا خلاف في المسألة بين سيبويه والمبرد والفارسي.

(1) سورة الأنفال: 58.

(2) الإغفال، 1: 34.

ومن وروده في الشعر قوله:

فِيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

وقوله:

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجِّحَ وَالَّذِي عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ

وقوله:

مَنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَحِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَيِّي

واستثنى البصريون شيئين:

أحدهما: اسم الله تعالى، فيقال: يا الله؛ للزومها فيه، كأَنَّهَا من بِنْيَةِ الكلمة، فيجوز حينئذٍ قطع همزه ووصله.

والثاني: الجملة المسمّى بها، كأن تسمّي: (الرجل قائم)، فإذا ناديته قلت: (يا الرجل قائم أقبل)؛ لأنَّه سُمِّيَ به على طريق الحكاية.

واستثنى المبرد ثالثاً وهو الموصول إذا سُمِّيَ به، نحو: يا الذي قام⁽¹⁾.

فالمسألة -إذن- من مسائل الخلاف، ومن المسائل التي أخذها المبرد على شيخ النحاة في الغلط، وسنذكر نص سيبويه، وردّ المبرد عليه، ثم انتصار الفارسي لسيبويه.

قال سيبويه: ((وإذا سمّيت رجلاً: الذي رأيته، والذي رأيت... لا يجوز لك أن تناديه، كما لا يجوز لك أن تنادي الضارب أبوه، إذا كان اسماً؛ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ فيه الألف واللام))⁽²⁾.

وقال المبرد: ((ومن ذلك قوله [يعني سيبويه]- في باب الحكاية-: (وإذا سمّيت رجلاً: الذي رأيته، لم تغيّره، ولم يُجْز أن تناديه)).

(1) هـع الهوامع، 2: 36، 37.

(2) الكتاب، 3: 333.

قال محمد بن يزيد: وهذا خطأ من قِيلَ أنه لو كان كذا خرج من حدِّ الأسماء؛ لأنَّ الاسم وقع؛ ليقصد صاحبه به وقد صار اسماً، فخرج من أن تقول فيه: يا أيُّها، ولكن تقول: يا الذي رأيتَه، كما تقول: يا اللهُ اغفر لي⁽¹⁾.

وقد انتصر الفارسيّ لسيبويه - في الإغفال - ونصَّ على أنَّ ((هذا الذي ذكره لا يلزم أن يُنادى (الذي) من أجله، وليس حدُّ الأسماء وحكمها أن يجوز نداؤها، ولا ذاك من شرائطها، ألا ترى أن كلَّ ما فيه الألف واللام أسماء، ولا يجوز نداء شيءٍ منها.

فإن قيل: إنَّ تلك يتوصل إلى ندائها ب(أيّ) ولا يجوز التوصل إلى نداء (الذي) إذا سمَّيت به ب(أي)؛ لاختصاصه. قيل: يتوصل إلى ندائه بشيءٍ آخر غير (أيّ)... وذلك بأن يُجعل في صلة اسم يجوز نداؤه⁽²⁾.

ثمَّ ذكر الفارسيّ أنَّ المبرد لم يقطع بهذا في كتابه (المسائل المشروحة من كتاب سيبويه)⁽³⁾ ووافق سيبويه ولم يخالفه.

وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه من المبرد، وذكر أنَّ ((قوله: لو كان كما وصف لخرج من حدِّ الاسم، فقول غير مستقيم، وكيف يُخرجه تركُّ النداء من حدِّ الأسماء، والعرب قد سمَّت بالضحَّاك والحارث وأشباههما ولم تلحقها حرف النداء، ولا أخرجها ذلك من حدِّ الأسماء⁽⁴⁾.

والذي يطمئن إليه الباحث أنَّ (الذي) لا يجوز نداؤه كغيره من الأسماء التي في أولها الألف واللام، ولكن يتوصل إلى ندائها كلّها ب(أيّ) كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾⁽⁵⁾.

(1) الانتصار لسيبويه: ص 208.

(2) الإغفال، 1: 286، 287.

(3) من الكتب المفقودة المنسوبة للمبرد.

(4) الانتصار لسيبويه: 208.

(5) سورة الحجر: 6.

معنى (كان) في الشرط والجزاء ودلالاتها على الزمن المستقبل

ذكر الزجاج في قول الله -تعالى-: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾⁽¹⁾ -قول المبرد في معنى (كان) في باب حروف الشرط، وهو أنَّ (كان) لا تتغير، وتبقى على معنى المضى.

فردَّ الفارسيُّ على المبرد قوله، وخطَّاه فيما ذهب إليه، يقول أبو علي:

((اعلم أنَّ هذا الذي ذهب إليه أبو العبَّاس في (كان) أنَّه على معنى المضى -غير مستقيم، ولم يقله أحدٌ علمت من البصريين غيره؛ وذلك أنَّ الشرط والجزاء لا يقعان إلا فيما يُستقبل، والحروف في الجزاء تُحيلُ معنى المضى إلى الاستقبال⁽²⁾ لا محالة، ولو جاز وقوع الماضي بعدها على بابه لما جزمت))⁽³⁾.

من المعلوم أنَّ أدوات الشرط تدخل على الأفعال التي في معنى الاستقبال، وإذا وقع الفعل الماضي بعدها أوَّل إلى معنى الاستقبال؛ ((لأنَّ هذه الأدوات تقتضي الاستقبال، ومثال ما ظاهره خلاف ذلك بلفظ كان: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾⁽⁴⁾، ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ، قَدْ﴾⁽⁵⁾ وأوَّل ما قيل على تقدير: إن أكن كنت قلته، وإن يكن كان قميصه قُدَّ))⁽⁶⁾.

(1) سورة هود: 15.

(2) قد يتغير زمن الفعل الماضي -حسب السياق والقرائن- إلى الزمن المستقبل، كأن يقع بعد أدوات الشرط؛ ((لأنَّ جميع أدوات الشرط المجازمة تجعل زمن الماضي الواقع فعل شرط أو جواب شرط -مستقبلاً خالصاً)). النحو الوافي، 1: 54. وهو ما يعرف في الدرس الحديث بالزمن النحوي، الذي يحدده السياق، ويسمَّون الزمن الذي يقع فيه الفعل الماضي بعد أدوات الشرط بمستقبل الماضي. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: ص 251.

(3) الإغفال، 2: 329، 330.

(4) سورة المائدة: 116.

(5) سورة يوسف: 26.

(6) المساعد على تسهيل الفوائد، 3: 186.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض النحاة اختلفوا⁽¹⁾ في وقوع (كان) بعد أدوات الشرط، أتوّل إلى معنى الاستقبال، أم تبقى على حالها تدل على معنى المضى؟

فرعم المبرد أنّ (كان) تبقى على حالها تدلّ على معنى المضى، يقول المبرد: ((مما يُسأل عنه في هذا الباب قولك: إنّ كنت زرتني أمسٍ أكرمئك اليوم، فقد صار ما بعد (إنّ) يقع في معنى الماضي، فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبيل (إنّ) ولكنّ لقوّة (كان)، وإنّما أصلُ الأفعال وعبارتها جاز أن تُقلّب (إنّ) فتقول: إنّ كنت أعطيتني فسوف أكافيك، فلا يكون ذلك إلّا ماضياً، كقول الله -عزّ وجلّ-: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾، والدليل على أنّه كما قلتُ، وأنّ هذا لقوّة (كان) -أنّه ليس شيءٌ من الأفعال يقع بعد (إنّ) غير (كان) إلّا ومعناه الاستقبال، لا تقول: إنّ جئتني أمسٍ أكرمئك اليوم⁽²⁾.

وقد ردّ ابن السراج على المبرد وخطأه، وذكر أنّ الذي قاله المبرد لا يراه ولا يقول به، وعلّل ذلك بأنّه ((لا يجوز أن تخلو (إنّ) من الفعل المستقبل؛ لأنّ الجزء لا يكون إلّا بالمستقبل، وهذا الذي قاله عندي نقضٌ لأصول الكلام، فالتأويل عندي لقوله: إنّ كنت زرتني أمسٍ أكرمئك اليوم -إنّ تكن كنت ممن زارني أمسٍ أكرمئك اليوم... فدلّت (كنت) على (تكن)، وكذلك قوله -عزّ وجلّ-: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ أي إنّ أكن كنت، أو إنّ أقل كنت قلته، أو أقر بهذا الكلام⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المبرد لم يقل بذلك في المقتضب، بل إنّ يرى عكس ما نقله عنه ابن السراج والزجاج وغيرهما من النحاة، يقول المبرد: ((وقد يجوز أنّ تقع الأفعال الماضية في الجزء على معنى المستقبلية؛ لأنّ الشرط لا يقع على فعلٍ لم يقع، فتكون مواضعها مجزومة، وإن لم يتبيّن فيها الإعراب⁽⁴⁾.

(1) ينظر المسألة في: الأصول في النحو، 2: 190، وإعراب القرآن للنحاس، 2: 324، 325.

(2) نقلاً عن الأصول في النحو، 2: 190.

(3) السابق، 2: 191.

(4) المقتضب، 2: 49.

ويقول -أيضاً-: ((ولو قلت: إن أتيتني آتاك، لصلح، كما قال الله -عزّ وجلّ-: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ﴾؛ لأنّ معناه من يكن))⁽¹⁾.

ولذا فلا خلاف في المسألة، ولا صحة لما نسب إلى المبرد في هذه المسألة، إلا أن يكون له رأي ثانٍ لم يقف عليه الباحث، أو أنّه رجع عن الرأي الأول إلى الرأي المثبت في المقتضب.

تبيّن من خلال هذه المسائل موقف الفارسيّ من المبرد، فهو يقف منه موقف المنصف، يوافقه ويستحسن رأيه، ويعارضه ويردّ عليه، وفق منهجه القائم -في الأخذ والرد- على السماع والقياس، ولا صحة لما يراه بعضهم أن الفارسيّ هاجم المبرد انتصاراً لسيبويه على المبرد الذي خطّاه في كتابه (الغلط).

(1) السابق، 2: 58.

المبحث الثاني:

موقف الفارسي من المذهب الكوفي في الإغفال

المذهب الكوفي هو المذهب الثاني في تاريخ النحو العربي، وقد بدأ بظهور أبي جعفر الرؤاسي⁽¹⁾، غير أننا لا نجد لآرائه أثراً ظاهراً في كتب النحو، وأول ملامح المذهب ظهرت على يد الكسائي وتلميذه الفراء.

وقد رأينا في المبحث السابق ميول أبي عليّ في آرائه - إلى المذهب البصري، وشدة تأثيره بإمام المذهب وشيخ النحاة، وذبه عنه، ودفاعه عن آرائه، وانتصاره له من معارضيه، غير أنّ الفارسي لم يمنع ميوله وتأثره من مخالفة البصريين، وتقديم آراء بعض الكوفيين، فقد أخذ في الإغفال - بأرائهم، وعلى رأسهم الكسائي، إمام المذهب الكوفي في زمانه.

ومن آرائه التي وافق فيها الكوفيين:

- حذف اللام الجازمة⁽²⁾، كما في قوله - تعالى -:
﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾⁽³⁾.
- حذف العائد من الصفة⁽⁴⁾، في قوله - سبحانه -:
﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾⁽⁵⁾.

(1) أبو جعفر محمد بن أبي سارة بن أخي معاذ الهراء، وسمي الرؤاسي؛ لعظم رأسه، وقيل: إنه أول من ألف كتاباً من الكوفيين في النحو، وهو شيخ الكسائي والفراء، توفي سنة 187هـ، ينظر: نزهة الألباء: 50.

(2) ذكر الفارسي أنه قول الكسائي، ينظر: الإغفال، 1: 64.

(3) سورة الجاثية: 14.

(4) ذكر محقق الإغفال أنه قول الكسائي، وقد ذكر الفارسي هذا القول في أول المسألة دون أن يعزوه لأحد، ينظر:

الإغفال، 1: 203، هامش (1)

(5) سورة البقرة: 48.

- زيادة (لا) النافية⁽¹⁾ في قوله -عزّ وجلّ-:
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾.

وستتعرف على حقيقة موقف الفارسي من المذهب الكوفي -في الإغفال- من خلال دراسة موقفه من علمين يمثلان المذهب، وهما: الكسائي، والفراء.

(1) ذكر محقق الإغفال أنه قول الكسائي والفراء، ينظر: الإغفال، 2: 194، هامش (2)، 2: 199.
(2) سورة الأنعام: 109.

أولاً: موقف الفارسيّ من الكسائيّ في الإغفال

أبو الحسن، عليّ بن حمزة الكسائيّ (179هـ)، إمام نحاة الكوفة في زمنه، له آراءٌ نحويّةٌ مبثوثة في بطون كتب النحو العربيّ، ولم يُبقِ لنا الدهر من آثاره سوى رسالة واحدة، موسومة ب(ما تلحن فيه العامة)⁽¹⁾.

أمّا موقف الفارسيّ منه -في الإغفال- فقد كان موافقاً له في جُلِّ آرائه التي نُسبت إليه في بعض المسائل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى موافقة الكسائيّ -في كثير من المسائل النحوية- لمذهب البصريين⁽²⁾، ويرجع ذلك لتأثره بكتاب سيبويه، الذي قرأه على الأَخفش⁽³⁾.

والمسائل التي سنذكرها ستبيّن لنا ما ذكر من موقف الفارسيّ من إمام نحاة الكوفة.

(1) وقد قام بتحقيقه الدكتور: رمضان عبد التّوّاب، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(2) ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع: 37.

(3) ينظر: نزهة الألباء: 108.

حذف اللام الجازمة

جاءت هذه عند حديث الفارسيّ عن حذف حروف المعاني⁽¹⁾، كحذف (لا) النافية، وقد، وهمة الاستفهام، ومن بين حروف المعاني التي ذكر أنّه يجوز حذفها -لام الأمر الجازمة، كقول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ قَوْمٍ تَبَالًا

ثمّ ذكر الفارسيّ رأي الكسائيّ في حذف اللام الجازمة، بقوله: ((وقال الكسائيّ في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُونَ﴾⁽²⁾: إنّما هو ليغفروا، فحذف اللام))⁽³⁾.

ثم احتجّ بالقياس على ما ذهب إليه الكسائيّ بقوله:

((وقياس قوله هذا عندي أنّ تكون اللام محذوفة من هذا القبيل نحو قوله -تعالى -: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁴⁾)⁽⁵⁾.

حذف لام الأمر الجازمة⁽⁶⁾ من الحذف المطّرد لحروف المعاني، فقد يحذف الحرف الذي جاء لمعنى ويقيم عمله، نحو قول الله -عزّ وجلّ -: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُونَ﴾ وقول الله - سبحانه -: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾. وكقول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ قَوْمٍ تَبَالًا

والتقدير: لتفدّ.

(1) الإغفال، 1: 62.

(2) سورة الجاثية: 14.

(3) الإغفال، 1: 64.

(4) سورة إبراهيم: 31.

(5) الإغفال، 1: 64.

(6) ينظر المسألة في: إعراب القرآن للنحاس، 2: 370، وشرح الأبيات المشكّلة الإعراب: 53، ومشكل إعراب القرآن، 1: 439، 2: 205، والتبيان في إعراب القرآن، 2: 769.

وقول الآخر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والتقدير: لتدعي، ولأدع.

وللنحاة أقوال متباينة في تقدير عامل الجزم في الفعل الذي حذفته منه لام الأمر الجازمة،
فقول الله - تعالى -: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ للنحاة فيه أوجه:

((أحدها: أَنْ (يقيموا) مجزوم بلامٍ محذوفة، تقديره: ليقيموا، فحذفت وبقِيَ عملها، كما
يُحذفُ الجار وبقِيَ عمله...))

الثاني: أَنْ (يقيموا) مجزوم على جواب (قُلْ)...

الثالث: أَنَّهُ مجزوم على جواب المَقُولِ المحذوف، تقديره: قل لعبادي: أقيموا... يقيموا))⁽¹⁾.

ومَنْ قال بالوجه الأول الكسائي، فيما حكاه عنه الفارسي، قال: ((وقال الكسائي في قوله
-تعالى -: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾: إِنَّمَا هُوَ لِيَغْفِرُوا، فحذف اللام))⁽²⁾.

ومَنْ قال بالوجه الثاني أبو الحسن الأخفش، يقول: ((وقال: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ
لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾⁽³⁾ فأجراه على اللفظ حتى
صار جواباً للأمر))⁽⁴⁾.

ومَنْ قال بالوجه الثالث المبرد، فقد قال: ((وأما قوله: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

(1) الدرّ المصون، 7: 104-105.

(2) الإغفال، 1: 64.

(3) الإسراء: 53.

(4) معاني القرآن، 1: 82.

وما أشبهه، فليس (يقولوا) جواباً ل(قل)، والمعنى -والله أعلم-: قل لعبادي: قولوا يقولوا⁽¹⁾.

والذي يظهر للباحث أن الوجه الأول أقرب للصواب؛ لأنَّ الحذف في حروف المعاني وبقاء عملها مطّرد، فقد حذفت (كي) الناصبة، و(أن) الناصبة، وبعض حروف الجر، وكذلك لام الأمر⁽²⁾.

(1) المقتضب، 2: 81.

(2) ينظر: مغني اللبيب، 6: 481-492.

حذف العائد من الصفة

ذكر الزجاج في قول الله -تعالى-: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾⁽¹⁾ أن ((معنى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أي: لا تجزي فيه، وقيل: لا تجزيه))⁽²⁾.

وقد عقب عليه الفارسيّ بذكر مذاهب النحاة واختلافهم في تقدير المحذوف، وترجيحه بينها، بقوله: ((والجائز عندي من هذه الأقاويل التي قيلت في الآية قول من قال: إنَّ اليومَ جُعِلَ مفعولاً على السَّعة⁽³⁾، ثمَّ حُذِفَت الهاء من الصفة))⁽⁴⁾.

وقد اعتمد الفارسيّ في ترجيحه على القياس، فقد ((حُذِفَت الهاء من الصفة كما تحذف من الصلة؛ لأنَّ حذفها منها في الكثرة والقياس كحذفها منها، أمَّا القياس فلأنَّ الصفة تخصَّص الموصوف، كما أنَّ الصلة تخصَّص الموصول، ولا تعمل في الموصوف ولا تتسلَّط عليه، كما لا تعمل الصلة في الموصول، ومرتبها أن تكون بعد الموصوف، كما أنَّ مرتبة الصلة كذلك، وقد تلزم الصفة في أماكن، كما تلزم الصلة؛ وذلك إذا لم يعرف الموصوف إلاَّ بها، ولا تعمل فيما قبل الموصوف، كما لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول، وتتضمن ذكراً من موصوفها، كما تتضمنه الصلة من موصولها... وقد كُثِرَ مجيء الصلة محذوفاً منها العائد إذا كان مفعولاً -في التنزيل وجميع النثر والنظم... والصفة كالصلة فيما ذكرت لك من جهات الشبه، فإذا كان كذلك حَسُنَ الحذف منها، كما حَسُنَ من الصلة))⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة: 48.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 1: 128.

(3) الاتساع في الظرف أن يُجْعَلَ مفعولاً به، ولا يُقَدَّر فيه حرف الجر، قال الجرجاني (471هـ): ((اعلم أنَّ الظرف إذا اتَّسع فيها كان حقيقة الاتساع ألاَّ يُقَدَّرَ فيها حرف الجرّ الذي هو (في)، فيقال: سرت يوم الجمعة، وينزل في التقدير منزلة (زيد) في قولك: ضربت زيداً، ولا تكون (في) مقدرة مع يوم الجمعة كما لا تكون مع زيد)). المقتصد، 1: 647.

(4) الإغفال، 1: 206.

(5) السابق، 1: 206، 207.

مسألة تقدير العائد المحذوف من الصفة في قول الله -عز وجل-: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ -اختلف فيها النحاة⁽¹⁾ على قولين:

القول الأول: المحذوف من الآية هو الجار ومجروره (فيه)، وعلل أصحاب هذا القول أن الظروف -في المعنى- يضم معها حرف الجر، فنحو قولك: أتيتك اليوم، أصله: أتيتك في اليوم، ودليلهم على ذلك أنك إذا أخبرت عن الظرف أظهرت حرف الجر المضمرة، ((تقول إذا كنت عن (خلف) ونحوه في قولك: قمت خلفك: خلفك قمت فيه، كما تقول: السوق قمت فيه))⁽²⁾. وإلى هذا القول ذهب سيوييه والأخفش.

قال سيوييه -عند حديثه عن إضمار حروف الجر-: ((كما قال -سبحانه-: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ أُضْمِرَ فِيهِ﴾)⁽³⁾.

وقال الأخفش: ((قال: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ فنون (اليوم)؛ لأنه جعل (فيه) مضمراً، وجعله من صفة اليوم، كأنه قال: يوماً لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئاً، وإنما جاز (فيه) كما جاز إضافته إلى الفعل، تقول: هذا يومٌ يفعل زيدٌ، وليس من الأسماء شيئاً يُضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان؛ ولذلك جاز إضمار فيه))⁽⁴⁾.

القول الثاني: المحذوف هو الضمير العائد من الصفة على الموصوف، وعلل أصحاب هذا القول أن ((اليوم جعل مفعولاً على السعة، ثم حذفت الهاء من الصفة كما تحذف من الصلة))⁽⁵⁾. وإلى هذا ذهب الكسائي.

(1) تنظر المسألة في: إعراب القرآن، 1: 221، ومشكل إعراب القرآن، 1: 132، وأما ابن الشجري، 1: 6، والتبيان في إعراب القرآن، 1: 60، والدرّ المصون، 1: 335، ومغني اللبيب، 5: 603، وروح المعاني، 1: 251.

(2) الإغفال، 1: 205، 206.

(3) الكتاب، 1: 386.

(4) معاني القرآن للأخفش، 1: 92-93.

(5) الإغفال، 1: 206.

قال الفراء: ((قوله: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾... وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة [الصفة في اصطلاح الكوفيّين هي حرف الجرّ] ⁽¹⁾ في الصّلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هاهنا لأجزت: أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه))⁽²⁾.

والذي يظهر للباحث أنّ القول بأنّ المحذوف هو (هاء) -أقرب إلى الصواب؛ وذلك قياساً على حذف العائد من صلة الموصول، لما بين الصلة والصفة من أوجه الشبه، التي بيّنها الفارسيّ في أول المسألة، ويدلّ على صحّة ذلك أنّ التقدير في كلا المذهبين يشتمل على عائد محذوف وهو (هاء)، سواء أكان التقدير: لا تجزيه أم لا تجزي فيه.

(1) الصفة مصطلح كوفي، يقصد به عند الكسائي الظرف، وعند الفراء الجار والمجرور، وعند ثعلب ظرف المكان، ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع: 127، 128.

(2) معاني القرآن للفراء، 1: 31، 32.

إعراب قول الله - تعالى -: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾

في قول الله - عزّ وجلّ -: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽¹⁾ ذكر الزجاج أنّ (فيكون) فُرِثَتْ بالرفع والنصب، ((فالرفع على فهو، ويكون على معنى ما أراد الله فهو يكون، والنصب على ضربين: أحدهما: أن يكون قوله: فيكون عطفاً على أن نقول فيكون، ويجوز أن يكون نصباً على جواب كُنْ))⁽²⁾.

وقد اعترض الفارسيّ على توجيه الزجاج لقراءة النصب، وخطّاه بقوله: ((اعلم أنّ هذا الذي أجازاه من النصب في (يكون) على أنه جواب - لم يُجْزَه أحدٌ من أصحابنا غيره، ولم أعلم لغيرهم إجازة له على هذا الوجه))⁽³⁾.

ثم ذكر أنّ الكسائيّ قرأ هذه الآية بنصب (فيكون)، عطفاً على (أنّ نقول)، يقول: ((وجدت الكسائيّ يقول: إنّه سمعه من العرب أكثر من خمسين مرّةً بالنصب، وما علمتُهُ حمل ذلك على أنّه جواب، ولكن على أنّ))⁽⁴⁾.

اختلف القراء في قراءة قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ((فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم⁽⁵⁾ وأبو عمرو⁽⁶⁾ وحمزة⁽⁷⁾: {كن فيكون} رفعاً، وكذلك في كلّ القرآن، وقرأ ابن عامر⁽⁸⁾

(1) سورة النحل: 40.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 3: 198.

(3) الإغفال، 2: 355، وينظر: تعقبات الفارسي: 230.

(4) السابق، 2: 355.

(5) عاصم بن بهدلة أبي النجود، أبوبكر الأسدي الكوفيّ، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، توفي سنة 127هـ. ينظر: غاية النهاية، 1: 315.

(6) زبّان بن العلاء بن عمّار المازنيّ التميميّ البصريّ، مُفَرِّئُ البصرة، توفي سنة 154هـ. ينظر: النجوم الزاهرة في تراجم القراء: 13.

(7) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفيّ التميميّ الزبّاتي، أحد القراء السبعة، توفي سنة 156هـ. ينظر: غاية النهاية، 1: 236.

(8) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، من التابعين، إمام أهل الشام، توفي سنة 118هـ.

والكسائيّ: ﴿فَيَكُونُ﴾ (نصباً)⁽¹⁾.

أما قراءة الرفع ففي توجيهها ثلاثة أوجه:

((أحدها: أن يكون مستأنفاً، أي: خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: فهو يكونُ...))

والثاني: أن يكون معطوفاً على (يقول)...

والثالث: أن يكون معطوفاً على (كن) من حيث المعنى)⁽²⁾.

وأما قراءة النصب -لآبتي: النحل:40، ويس:82- فإنَّ الكسائيّ يحمله على أنّ (فيكون) معطوفٌ على (أنْ نقول)⁽³⁾.

وقد قرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب في ستّة مواضع⁽⁴⁾، وطعن ابن مجاهد⁽⁵⁾ وابن الأنباري⁽⁶⁾ والعكبري⁽⁷⁾⁽⁸⁾ وغيرهم من النحاة في هذه القراءة، ووجه الطعن أنّ ((ابن عامر جعل (فيكون) -وهو المضارع- جواباً للفاء للفظ (كن)؛ لأنّ لفظه أشبه بالأمر، والمضارع لا يُنصب بعد الفاء إلاّ إذا سبقها طلب، و(كن) هنا معناها الخبر وليس الأمر، كما أنّ المضارع إذا نُصِب بعد الفاء من جواب الأمر لا بدّ أنّ ينعقد منهما شرط وجزاء، وذلك لا يكون إلا باختلاف

ينظر: النجوم الزاهرة: 15.

(1) الحجّة، 5: 65، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، 2: 241، وجامع البيان في القراءات، 3: 353.

(2) الدرّ المصون، 2: 87.

(3) ينظر: الإغفال، 1: 391.

(4) البقرة: 117، وآل عمران: 47، والنحل: 40، ومريم: 35، ويس: 82، وغافر: 68.

(5) ينظر: السبعة: 168، 409.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، 1: 120.

(7) أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري النحوي، صاحب التبيان في إعراب القرآن، وغيره، توفي سنة 450هـ. ينظر: زهة الألباء: 259.

(8) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، 1: 60.

الفعلين أو الفاعلين، وفي قراءة ابن عامر اتفق الفعلان والفاعلان، فلا يجوز فيها نصب المضارع بعد الفاء))⁽¹⁾.

وقد دافع أبو حيان عن قراءة ابن عامر، وردَّ على من خطَّأها، قال: ((وهذا قول خطأ؛ لأنَّ هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءةُ ابن عامر؛ وهو رجلٌ عربيٌّ، لم يكن ليلحن، وقراءةُ الكسائيِّ في بعض المواضع؛ وهو إمامُ الكوفيين في علم العربية))⁽²⁾.

والذي يظهر للباحث جوازُ نصبِ المضارع بعد الأمر، على قراءة ابن عامر لقوله -تعالى- : ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ، ولا ينبغي أن ترد قراءة متواترة؛ بسبب قاعدة قد تكون وُضِعَتْ بعد استقرارِ ناقصٍ لكلام العرب، ردَّ النحاة لأجله كثيراً من أوجه العربية، وخطَّؤوا بسببه بعض القراءات المتواترة، وكان الأولى أن تعدل تلك القواعد بحسب ما يوافق القراءة القرآنية، فمثلاً في قول الله -عزَّ وجلَّ- : ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ((لماذا لا نجعل فعل (كن) فعل أمرٍ لفظاً ومعنى، وتنتهي المشكلة؟ ... [لأنَّ النحاة ذكروا أن (كن) في هذه الآية لا يراد به الأمر، وإنما معناه الخبر] لماذا لا نجعل الفعل على حقيقته؟))⁽³⁾.

ويدل على فساد قول بعض النحاة في تحطئة قراءة ابن عامر لهذه الآية بنصب المضارع - أنَّ منهم مَنْ أجازَ النصبَ في بيتٍ مجهولِ القائلِ بداعي الضرورة الشعرية، قال سيبويه: ((وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب؛ وذلك لأنَّك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سَأَثْرُكَ مَنْزِلِي لِيَنِي تَمِيمٌ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا))⁽⁴⁾.

(1) مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات السبع: 270.

(2) البحر المحيط، 1: 536.

(3) ظاهرة التأويل في القرآن الكريم: 218.

(4) الكتاب، 3: 39.

التنازع

جاءت مسألة التنازع - في الإغفال - في معرض حديث أبي عليّ عن شدّة اتصال الفعل بالفاعل، وعدم جواز حذف الفاعل، معترضاً على الكسائيّ الذي أجاز حذفه، يقول أبو عليّ - عن الفاعل - : ((ومن ذلك - أيضاً - أنّك تضمّره في لفظك إذا عرفته، ولا تحذفه⁽¹⁾ منه كما يحذف المبتدأ الذي هو نظيره إذا عرفته، فمن أجل ذلك لم يجوز عندنا ما ذهب إليه الكسائيّ في: (ضربت قومك) أنّ (ضربني) لا شيء فيه))⁽²⁾.

معللاً ذلك بأنّه ((لو جاز ذلك لجاز إذا جرى ذكر اثنين أو جماعة فاستغني عن ذكر أسمائهم؛ لجرّي ذكرها أن تقوله بغير علامة تثنية ولا جمع، فكنت تُفَرِّغُ الفعل؛ للدلالة على فاعليه، فكما لم يجوز هذا عند الجمع، كذلك لا يجوز - إذا لم يجرّ ذكر الفاعل - أن تُفَرِّغَ الفعل للدلالة ما يجيء بعده عليه، بل إذا لم يجرّ ذكره كان حذفه وتفريغ الفعل منه أقبح؛ لأنّه من العلم به أبعده، إذ لم يجرّ له ذكر، فكما كان العلم بالمحذوف أقل، والأحوال الدالة عليه أنقص، كان الحذف له أقبح وأبعده))⁽³⁾.

ثم ذكر مذهبه في المسألة بقوله: ((فالقول في (ضربني وضربت قومك) ما ذهب إليه سيبويه - رحمه الله - من أنّه مضمّر على شريطة التفسير، والفعل غير فارغ من الفاعل))⁽⁴⁾.

اختلف النحاة في مسألة التنازع⁽⁵⁾، فذهب البصريّون إلى إعمال العامل الثاني، وذهب الكوفيّون إلى إعمال العامل الأوّل، واستدل البصريّون بأمر عدّة:

(1) هناك فرق بين الحذف والإضمار، ف((الحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، والإضمار إسقاط الشيء لفظاً لا معنى)). الكليات: 384.

(2) الإغفال، 2: 40.

(3) السابق، 2: 40.

(4) السابق، 2: 40، 41.

(5) ينظر: المسائل البصريّات، 2: 919، الإنصاف، 1: 82، ومسائل خلافة في النحو: 106، وائتلاف النصرة: 113، وجمع الموامع، 3: 94، وروح المعاني، 16: 41، والتنازع أو الإعمال في النحو العربي: 164.

((أحدها: كثرة إعمال الثاني، وقلة إعمال الأول، حتى إنه يكاد لا يوجد في غير شعر، بخلاف الأول؛ فإنه قد جاء في القرآن...))

والثاني: أن الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول، فكان أولى به مما بُعد عنه؛ وهو الأول، كما قالوا: حَشَّنْتُ⁽¹⁾ بصدري وصدري زيد، بخفض الصدر حملاً على الباء؛ لأنها أقرب إليه من الفعل الذي هو خشنت...

والثالث: أنهم اعتبروا الجوار مع فساد المعنى، فقالوا: جَحَرُ ضَبِّ خَرِبٍ، فحملوا الحرب على الضب، وهو في المعنى للجحر؛ لقرب الجوار، وقرأ الأعمش⁽²⁾ ويحيى بن وثاب⁽³⁾: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾⁽⁴⁾ بخفض المتين حملاً على القوة، والمعنى ل(ذو)؛ لقرب الجوار⁽⁵⁾.

واستدل الكوفيون بأمر أهمها:

((أحدها: أن الأول سابق، صالح للعمل كالثاني، فكان إعماله أولى من إعمال الثاني؛ لأنَّ للسبقية أثراً في العمل، ألا ترى أن (ظننت) وأخواتها لا تلغى إذا تقدمت على معموليها، بخلاف ما إذا لم تتقدم...))

والثاني: أن إعمال الثاني يؤدي إلى محذور، وهو الإضمار قبل الذكر إذا قلت: ضربني وضربتُ زيداً، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، فكذلك ما أدى إليه⁽⁶⁾.

(1) خَشَّنَ صدره أي أوغره، ينظر: المعجم الوسيط: 197.

(2) أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكوفي، كان يسمى بالمصحف؛ لشدة إتقانه وضبطه وتحريه، توفي سنة 148هـ. ينظر: النجوم الزاهرة في تراجم القراء: 52.

(3) يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي، من التابعين، روى عن ابن عمر وابن عباس، توفي سنة 103هـ. ينظر: غاية النهاية، 2: 331.

(4) سورة الذاريات: 58.

(5) المقاصد الشافية، 3: 188-189.

(6) السابق، 3: 190.

وللكسائي رأي مخالف للمذهبيين - وإن كان ظاهره موافقاً لمذهب البصريين - فهو يرى إعمال العامل الثاني بشرط أن يكون الفعل السابق من دون فاعل؛ لا ظاهر ولا مستتر، قال المرادي: ((وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني، بشرط حذف فاعل الأوّل))⁽¹⁾.

وحذف الفاعل - في باب التنازع - لم يقل به أحد من النحاة قبل الكسائي، وقد جاء في كتب النحو أنّ من شروط الحذف ((ألاً يكون ما يُحذفُ كالجُزءِ، فلا يحذفُ الفاعل))⁽²⁾.

ويرى سيبويه والمبرد - وغيرهما - إضمار الفاعل إذا دلّ عليه دليل، وهو ما يعبرون عنه بالإضمار على شرط التفسير.

قال سيبويه: ((إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلاً يخلو من فاعل))⁽³⁾.

وقال المبرد: ((فالعرب تختار إعمال الآخر؛ لأنه أقرب، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا، قال الله - عزّ وجلّ - : ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ وقال: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾⁽⁴⁾ فالفعلان فارغان في اللفظ، مُعْمَلَانِ فِي الْمَعْنَى، قال الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

أراد: نحن راضون بما عندنا.

فإذا أعملت الأول قلت: ضربتُ وضربني زيداً، فإن قدمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر: ضربني وضربتُ زيداً، قدمت الفعل مضمرّاً فيه الفاعل؛ لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل، والذي بعده تفسيراً له، وهو من المضمّر المتقدّم على شريطة التفسير))⁽¹⁾.

(1) توضيح المقاصد والمسالك، 2: 638.

(2) مغني اللبيب، 6: 336.

(3) الكتاب، 1: 79.

(4) سورة الأحزاب: 35.

والذي يظهر للباحث أنّ إعمال العامل الثاني أولى بشرط أن يضمّر الفاعل في العامل الأول؛ لأنّ إعمال العامل الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله، ومعلوم أنّ الفعل شديد الاتصال بفاعله، حتى كأنّهما كالكلمة الواحدة، والفاعل -أيضا- عمدة في الكلام وليس فضلةً فيحذف.

من خلال ما سبق -من مسائل- يتضح لنا موقف الفارسيّ من إمام نحاة الكوفة (الكسائيّ)، فقد رأينا أنّه يوافق -في الإغفال- في جلّ المسائل التي فيها رأي للكسائيّ، وهذا يدلّ على إنصاف الفارسيّ، وعدم تعصبه لنحويّ مهما كان مذهبه.

(1) المقتضب، 3: 112-113.

ثانياً: موقف الفارسيّ من الفراء في الإغفال

أبو زكرياء، يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، إمام نحاة الكوفة في زمنه، صاحب (معاني القرآن)، أشهر كتاب وصل إلينا في النحو الكوفيّ، وقد كان للفراء أثرٌ في علم العربية، حتى قال عنه ثعلب⁽¹⁾: ((لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنّه خلّصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنّها كانت تُتنازع ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلّم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب))⁽²⁾.

أمّا موقف الفارسيّ من الفراء - في الإغفال - فقد كان كثيراً ما يخطئه ويردّ رأيه، ومن أمثلة ذلك قوله:

((تبيّن أنّ قول الفراء... خطأ))⁽³⁾.

((وأما قول الفراء... فبعيدٌ من الصواب جدّاً))⁽⁴⁾.

((فأما ما أنشده الفراء في هذا... فلا حجّة له فيه))⁽⁵⁾.

((وحكي عن الفراء أنّه قال... والدليل على فساد هذا القول...))⁽⁶⁾.

((اعلم أنّ قول الفراء... فاسدٌ))⁽⁷⁾.

وسيتضح لنا حقيقة ذلك من خلال المسائل القادمة.

(1) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني النحوي، إمام الكوفيين في زمانه، أخذ عن الأعرابي والأثرم وسلمة بن عاصم وابن سلام الجمحي، وأخذ عنه الأخفش الصغير وابن عرفة وابن الأنباري، توفي سنة 291هـ. ينظر: نزهة الألباء: 233.

(2) إنباه الرواة، 4: 9.

(3) الإغفال، 1: 102.

(4) السابق، 2: 95.

(5) السابق، 2: 96.

(6) السابق، 2: 220.

(7) السابق، 2: 324.

جواب القسم

في قوله -تعالى-: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾⁽¹⁾ ذكر الفارسي أنّ الفراء زعم أنّ قوله - سبحانه-: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾⁽²⁾ جواب القسم، وأصله: لكم أهلكننا، وحذفت اللام؛ بسبب الفاصل بين القسم وجوابه، ونص الفراء:

((إنّ قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ يمينٌ، اعترض كلامٌ دون موقع جوابها، فصار جوابها جواباً للمعترض ولها، فكأنّه أراد: والقرآن ذي الذكر لكم أهلكننا، فلما اعترض قوله: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ صارت (كم) جواباً للعزة ولليمين، ومثله قوله: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾⁽³⁾، اعترض دون الجواب قوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾⁽⁴⁾، فصارت ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ تابعة لقوله: ﴿فَالهَمَّهَا﴾ وكفى من جواب القسم، وكأنّه قال: والشمس وضحاها لقد أفلح))⁽⁵⁾.

فخطأه الفارسي بقوله: ((وهذا الذي ذكره غير جائز البتة عندنا، وذلك أنّه لا مدخل لشيء من اللامات على (كم)، أمّا التي للابتداء فتمنع من الدخول عليها من جهتين:

إحداها: لانتصاب (كم) بالفعل الذي بعده، وهي لا تدخل على المفعولات.

والجهة الأخرى: أنّ هذه اللام إنّما تدخل على المبتدأ، الذي تسلط عليه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وما ضارعها، فإذا لم يجوز دخول هذه الأفعال عليه، لم يجوز دخول لام الابتداء؛ لأنّها تبقى متعلقة، و(كم) في كلتا جهتيها الخبر والاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها، ولا تبني عليه، وإنّما تبني الجملة التي هي فيه على ما قبلها، فالحكم لها من دونها.

(1) سورة ص: 1-2.

(2) سورة ص: 3.

(3) سورة الشمس: 1.

(4) سورة الشمس: 7.

(5) معاني القرآن، 2: 397.

وأما الداخلة على الأفعال [أي اللام المؤكدة] دون الأسماء، نحو: لينطلقنّ، ولقد قام زيد، فإنّها تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء، وإذا كان كذلك لم يكن لها على (كم) مدخل؛ إذ كانت اسماً... فإذا امتنع بما ذكرنا دخول واحدة من اللامين على (كم)... تبين أنّ قول الفراء: (كم أهلكنا) جواب القسم خطأ⁽¹⁾.

ثمّ ذكر ما حكاه الفراء أنّ بعضهم يرى أنّ قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾⁽²⁾ هو جواب القسم، ونصّ الفراء:

((وزعم قومٌ أنّ جواب ﴿وَالْقُرْآنِ﴾: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾، وذلك كلام قد تأخّر تأخراً كثيراً عن قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ وجرت بينهما قصص مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم))⁽³⁾.

فعبّ عليه الفارسيّ بقوله: ((وليس يمتنع عندي؛ لجري هذه القصص أن تكون عليه، وإن كان الأحسن غيره، وليس الفصل بهذه القصص بينهما بأبعد من ذكر أمرٍ في سورة يكون الجواب عنه في سورة أخرى))⁽⁴⁾.

اختلف النحاة والمفسرون في جواب القسم⁽⁵⁾ لقول الله -سبحانه-: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ على أوجه:

((فقيل: جواب القسم ﴿صَّ﴾؛ لأنّ معناه حق، فهي جواب لقوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾، كما تقول: حقّاً والله، نزل والله، وجب والله...))

(1) الإغفال، 1: 100-102.

(2) سورة ص: 64.

(3) معاني القرآن، 2: 397.

(4) الإغفال، 1: 103.

(5) ينظر هذه المسألة في: معاني القرآن للأخفش، 2: 492، ومعاني القرآن للنحاس، 6: 76-77، وتفسير البغوي، 7: 69، والجامع لأحكام القرآن، 15: 144، ومغني اللبيب، 6: 518، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، 6: 437.

وقيل: الجواب ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾؛ لأنّ (بل) نفي لأمر سبق، وإثبات لغيره...

وقيل: الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، كأنه قال: والقرآن لكم أهلكننا، فلمّا تأخّرت (كم) حذفت اللام منها، كقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَلَهَا﴾، ثمّ قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ أي: لقد أفلح.

وقال الأخفش: جواب القسم ﴿إِن كُنتُمْ إِلَّا كَذِبًا أُولَئِكَ يُجِيبُونَكَ بِمَثَلٍ ذَرْبًا وَاللَّذِينَ فِيهَا يُخَالِفُ الْمَذْحِجُ﴾⁽¹⁾...

وقال الكسائي: جواب القسم قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾...

وقيل: الجواب ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾⁽²⁾

وقال قتادة⁽³⁾: الجواب محذوف، تقديره: والقرآن ذي الذكر لتبعثنّ ونحوه⁽⁴⁾.

والذي يظهر للباحث أنّ أقرب الأقوال إلى الصواب قول من قال: إنّ جواب القسم محذوف، ويقوي ذلك:

- عدم اتفاقهم على تحديد جواب القسم في قوله -تعالى-: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾.
- كثرة حذف جواب القسم في القرآن الكريم، ومن أمثلة ما حذف جوابه:
قوله -تعالى-: ﴿قِيَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾⁽⁵⁾
وقوله -سبحانه-: ﴿وَالنَّزِعَاتِ غَرْقًا﴾⁽⁶⁾

(1) سورة ص: 14.

(2) سورة ص: 54.

(3) قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب، أخذ القراءة عن الحسن البصريّ وابن سيرين، توفي سنة 215هـ. ينظر: معجم الأدباء، 5: 2233.

(4) الجامع لأحكام القرآن، 15: 144.

(5) سورة ق: 1.

(6) سورة النازعات: 1.

وقوله -عزّ وجلّ-: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيْلٍ عَشْرٍ﴾⁽¹⁾، وغيرها من الآيات⁽²⁾.

- اتفاق بعض النحاة والمفسرين على القول بحذف جواب القسم⁽³⁾ في هذه الآية، ومنهم: قتادة، والنحاس⁽⁴⁾، والزمخشري⁽⁵⁾، والقرطبي⁽⁶⁾، وابن هشام، وغيرهم.

(1) سورة الفجر: 1، 2.
(2) ينظر: مغني اللبيب، 6: 515-516.
(3) ينظر في ذلك: معاني القرآن للنحاس، 6: 77، والكشاف، 5: 240، والجامع لأحكام القرآن، 15: 144، ومغني اللبيب، 6: 517.
(4) أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري النحوي، تلميذ الزجاج، من أشهر مؤلفاته (إعراب القرآن)، توفي سنة 338هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء، 15: 401.
(5) أبو القاسم محمود بن عمر، صاحب (الكشاف) و(الفائق في غريب الحديث)، توفي سنة 538هـ.
ينظر: نزهة الألباء: 290.
(6) محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري المالكي، صاحب (الجامع لأحكام القرآن)، توفي سنة 671هـ.
ينظر: طبقات المفسرين: 246.

إعراب قوله - تعالى -: ﴿فَلَا تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾⁽¹⁾

ذكر الزجاج أنّ للنحاة قولين في إعراب قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾:

((قال بعضهم: إنّ (فيتعلمون) عطف على قوله: (يعلمون) وهو خطأ؛ لأنّ قوله (منهما) دليل ههنا على أنّ التعلّم من الملكين خاصة، وقيل: (فيتعلمون) عطف على ما يوجبه معنى الكلام، المعنى: إنّما نحن فتنّة فلا تكفر، فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر، فيأبون فيتعلمون، وهذا قول حسن. والأجود في هذا أن يكون عطفاً على يعلمان فيتعلمون، واستغنى عن ذكر (يعلمان) بما في الكلام من الدليل عليه))⁽²⁾.

وقد بيّن الفارسيّ رأيه في إعراب (فيتعلمون)، وأجاز حملها على الأوجه الآتية:

((إمّا أن يُجْعَلَ الفعل معطوفاً بالفعل على فعلٍ قبله، وإمّا أن يُجْعَلَ خبرٌ مبتدئاً محذوفٍ. والفعل الذي قبله لا يخلو من أن يكون (كفروا) ... أو يكون (يعلمون) أو (يعلمان) ... أو فعلاً مقدّراً محذوفاً من اللفظ، يُسْتَدَلُّ عليه بالمعنى))⁽³⁾.

اختلفت أقوال النحاة في توجيهه: (فيتعلمون) من قول الله - عزّ وجلّ -: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾ ومردّها كلها إلى أحد أمرين: إمّا أن يكون (فيتعلمون) معطوفاً على فعلٍ قبله، وإمّا أن يكون خبراً لمبتدئاً محذوف، وملخص هذه الأقوال⁽⁵⁾ على النحو الآتي:

(1) سورة البقرة: 102.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 1: 185.

(3) الإغفال، 1: 370.

(4) سورة البقرة: 102.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 1: 253، والتعليقة، 2: 155، والتبيين في إعراب القرآن، 1: 100، والبحر المحيط، 1:

500، والدر المصون، 2: 37، وروح المعاني، 1: 344، وتعقبات الفارسي، 1: 117.

الأول: أن يكون (فيتعلمون) معطوفاً على (كفروا)، وهو قول سيوييه، ونصّه: ((وقال

-عزّ وجلّ-: ﴿فَلَا تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ فارتفعت؛ لأنّه لم يُخْبِر عن الملكين أنّهما قالوا: لا تكفر فيتعلمون؛ ليجعلا كفره سبباً لتعلّم غيره، ولكنّه على كفروا فيتعلّمون))⁽¹⁾.

الثاني: أن يكون معطوفاً على (يعلمون الناس السحر) وهو أحد قولي الفراء، يقول الفراء: ((فيتعلمون ليست بجواب لقوله: وما يعلمان، إنّما هي مردودة على قوله: يعلمون الناس السحر فيتعلمون ما يضرّهم ولا ينفعهم))⁽²⁾.

الثالث: أن يكون معطوفاً على محذوف دلّ عليه أول الكلام، والتقدير: يأبون فيتعلمون، وهو القول الثاني للفراء، يقول: ((ويكون (فيتعلمون) متصلة بقوله: إنّما نحن فتنة، فيأبون فيتعلمون ما يضرّهم، وكأنّه أجود الوجهين في العربية))⁽³⁾.

الرابع: أن يكون معطوفاً على (وما يعلمان)، وهو قول الزجاج، يقول: ((والأجود في هذا أن يكون عطفاً على يعلمان فيتعلمون))⁽⁴⁾.

الخامس: أنّ (فيتعلمون) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، وهو من الأقوال التي أجازها الفارسيّ، يقول: ((فأما كونه خبراً للمبتدأ المحذوف فعلى أنّ تقديره: فهم يتعلّمون منهما، وذلك غير ممتنع))⁽⁵⁾.

السادس: أنّه مستأنف، وهو قول العكبري، يقول: ((وقيل: هو مستأنف))⁽⁶⁾.

والذي يبرّحه الباحث أن تكون جملة (فيتعلمون) جملة مستأنفة، منقطعة عمّا قبلها؛ ليتجنب الخلاف في التأويل، الذي قد يؤدي إلى الابتعاد عن المعنى المراد من الآية الكريمة، وقد

(1) الكتاب، 3: 38.

(2) معاني القرآن، 1: 64.

(3) السابق، 1: 64.

(4) معاني القرآن وإعرابه، 1: 185.

(5) الإغفال، 1: 382.

(6) التبيان، 1: 100.

قال بهذا القول غير واحد من النحاة، قال مكّي القيسي⁽¹⁾: ((وهذه مسألة فيها نظر، وبحث عن المعاني التي بها يتم الإعراب، وأحسنه أن يكون (فيتعلمون) مستأنفاً))⁽²⁾.

وقال النحاس: ((أحسن ما قيل فيه إنه مستأنف))⁽³⁾.

(1) مكّي بن أبي طالب ، أبو محمّد القيسيّ القيروانيّ ثمّ الأندلسيّ، توفي سنة 437هـ. ينظر: غاية النهاية،2: 270.

(2) مشكل إعراب القرآن،1: 146.

(3) إعراب القرآن،1: 253.

حكاية الفعل

زعم الفراء أنّ (الآن) أصلها: أنّ لك أن تفعل كذا، وأنّ الألف واللام دخلتا على جهة الحكاية.

فاعترض عليه الفارسي وردّ عليه بقوله: ((اعلم أنّ قول الفراء: إنّ (الآن) إمّا هو أنّ كذا وكذا، وأنّ الألف واللام دخلت على جهة الحكاية - فاسد؛ وذلك أنّه إنّ كان فعلاً قد نُقِلَ فسُمِّيَ به، لا يخلو من أحد أمرين:

إمّا أنّ يكون فيه ضميرُ الفاعل، وإمّا أنّ يكون فارغاً.

فإن كان فيه ضميرُ الفاعل وجب ألاّ يدخل فيه ألف ولام، ألا ترى أنّ الجُمْلَ التي يسمّى بها من الفعل والفاعل لا مدخل للألف واللام فيه، كتسميتهم ب(بَرَقَ نَحْرُهُ) و(تَأَبَّطَ شَرًّا) و(ذَرَى حَبًّا)، فلا تدخل الألف واللام على شيءٍ من هذا، فكذلك (الآن)... وإن كان فارغاً من الفاعل خالياً منه، كان فاسداً من جهتين:

إحدهما: أنّه لا مذهب للبناء فيه، ألا ترى أنّك لو سميت رجلاً ب(ضَرَبَ) لأعربتّه ولم تبنيه...

والأخرى: أنّه لا مدخل للام التعريف فيه، ألا ترى أنّك لو سميت رجلاً ب(ضَرَبَ) لم تدخل لام التعريف فيه، وكذلك فعلت العرب لما سمّوا ب(كَعَسَبَ) لم يدخلوا الألف واللام))⁽¹⁾.

وفي موضع آخر من الإغفال وصف قول الفراء في هذه المسألة بقوله: ((وهذا قولٌ يفسد في اللفظ والمعنى، وحكم مثله ألاّ يعرّج عليه))⁽²⁾.

(1) الإغفال، 2: 324-326.

(2) السابق، 1: 307.

الحكاية هي إيراد اللفظ على استيفاء صورته الأولى، وعلى هيأته المسموع بها دون تغيير⁽¹⁾.

قال سيبويه - في باب الحكاية -: ((هذا باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمّى تأبّطَ شراً: هذا تأبّطَ شراً))⁽²⁾.

مسألة حكاية الفعل لا خلاف فيها بين سيبويه والفرّاء من حيث إنك إذا سميت بالفعل أن تحكيه على هيأته قبل التسمية دون تغيير، ويجوز لك أن تخرجه من البناء إلى الإعراب.

قال سيبويه: ((فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها، كما قال: "إنّ الله ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ" ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقالٍ، لما جعله اسماً... وفي الحكاية قالوا: مُدُّ شُبِّ إلى دُبِّ، وإن شئت: مدُّ شُبِّ إلى دُبِّ))⁽³⁾.

ومثل هذا الكلام ذكره الفرّاء، ونصّه: ((كما قالوا: نهى رسول الله ﷺ - عن قيلٍ وقالٍ وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين، فهما منصوبتان، ولو حُفِضَتَا على أهما أُخْرِجَتَا من نيّة الفعل كان صواباً))⁽⁴⁾.

أمّا الفارسيّ فإنه يرى أن الفعل إذا سُمِّيَ به خرج من البناء إلى الإعراب، قال: ((ألا ترى أنّك لو سمّيت رجلاً بـ(ضَرَبَ) لأعربتّه ولم تبنّه، وكذلك فعلت العرب فيما حكى عنهم سيبويه لما سمّوا بـ(كَعَسَبَ) أعربوا، قالوا: والعكسبةُ: العدو الشديد))⁽⁵⁾.

وحقيقة مذهب الفارسيّ في المسألة أنّه يرى التسمية بالفعل، وإذا سُمِّيَ به وجب إعرابه لا بقاؤه على بنائه، ولا يرى حكاية الفعل؛ لأنّ الفعل يلزمه الفاعل، ولا يجوز أن يفارقه، يقول:

(1) ينظر: الكلّيات: 409.

(2) الكتاب، 3: 326-327.

(3) السابق، 3: 268-269.

(4) معاني القرآن، 1: 468.

(5) الإغفال، 3: 326.

((فأما أن يُحكى الفعل حكايةً إذا سُمِّيَ به ولا يُعرب، فذلك خلاف مذهب العرب والنحويين، وإنما لم تجز حكاية الفعل إذا نُقِلَ فسُمِّيَ به من أجل أنَّ الفعل يلزمه الفاعل فلا يُفارقه، فلو حكى بعد التسمية للزمه الفاعل كما يلزمه قبل؛ لأنَّه لا يخلو من الفاعل، فالحكاية فيه إذا سمي به تؤدي إلى خلاف الغرض المقصود؛ لأنَّ المسَمَّى بالفعل لو حكاه في حال التسمية للزمه التسمية بالجملة دون المفرد؛ إذ الفعل يلزمه الفاعل لا يفارقه في حال، فلما كان كذلك أُزِيلَ عن الفعلية بإعرابه، وتُرِكَتْ حكايته، وصحَّتْ التسمية به لذلك دون فاعله))⁽¹⁾.

والذي يظهر للباحث جواز الأمرين: التسمية بالمفرد، والتسمية بالجملة، أمَّا المفرد فقد مضى من النصوص السابقة قولهم: مذ شُبِّ إلى دُبِّ؛ بالإعراب، ومنهم من تركه على حالة البناء التي كان عليها قبل التسمية، وأمَّا التسمية بالجملة فقد اتفقوا على التسمية بها بلفظها دون تغيير، كقولهم: تأبَّطَ شراً.

قال أبو البقاء: ((وأما الجمل فُتْحِكى بلفظها، سَمَّيتَ بها أو لم تُسَمِّ، فمما سُمِّيَ به: تأبَّطَ شراً، وذَرَى حَبًّا، وما لم يُسَمِّ به كقولك: جاءني زيدٌ ونحوه))⁽²⁾.

وأما اعتراض الفارسيِّ على الفراء الذي يرى أن (الآن) فعلٌ دخلت عليه (أل) على سبيل الحكاية - فالقول ما قال الفارسيِّ، وقد سبق ذكره في أول المسألة.

(1) السابق، 1: 308.

(2) الباب في علل البناء والإعراب، 2: 139.

اسم الفعل (هَلُمَّ)

جاءت هذه المسألة عند الحديث عن قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾⁽¹⁾ فقد ذكر الفارسي أنّ اسم الفعل (هَلُمَّ) عبارة عن: (ها) التي للتنبيه، و(مُّ) فعل أمر. قال: ((فأما الهاء اللاحق لها أولاً فهي من (ها) التي للتنبيه، لحقت أولاً؛ لأنّ لفظ الأمر قد يحتاج إلى استعطف المأمور، واستدعائه لإقباله على الأمر))⁽²⁾.

وقد احتجّ لذلك بالقياس، وذلك بقياسه على دخول (ها) التنبيه على غير جملة فعل الأمر، وذلك بقوله: ((وقد دخل هذا الحرف في جمل أُخَر، نحو: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾⁽³⁾ فكما دخل في هذا الموضع؛ فكذلك لحقت (مُّ)، إلاّ أنّه كثر الاستعمال معها فُعِيْر باللفظ؛ لكثرة الاستعمال، كالأشياء تعيّر لذلك بالحذف، نحو: لم أُبَل، ولا أدْر، ولم يك، وما أشبه ذلك ممّا يعيّر للكثرة، وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾⁽⁴⁾ فحذف هذه الألف، فإذا حذفها في هذا الموضع، مع أنّه لم يكثر كثير ما أعلمتك، كان حذفه هناك أجدر))⁽⁵⁾.

ثم ذكر رأي القرّاء وخطّاه، وذكر ما يدلّ على فساد قوله، قال: ((وحكي عن القرّاء أنّه قال في (هَلُمَّ): إنّ أصله (هَلْ أُمَّ)، و(أُمَّ) من قصدت. والدليل على فساد هذا القول أنّ (هل) لا تخلو من أحد أمرين:

إمّا أنّ تكون بمعنى (قد) وهذا يدخل في الخبر، وإمّا أنّ تكون بمعنى الاستفهام، وليس لواحدٍ من الحرفين متعلّق ب(هَلُمَّ) ولا مدخل، ألا ترى أنّه يُرَادُ بما الأمر دون غيره، والدليل

(1) سورة الأنعام:150.

(2) الإغفال،2: 217.

(3) سورة النساء:109.

(4) وهي قراءة ابن كثير، ينظر: السبعة:207.

(5) الإغفال،2: 217-218.

على ذلك تثنية من ثنائها، وجمع من جمعها، فلا وجه لها هنا، ألا ترى أنه لا يكون: هل اضْرِبْ، وأنت تأمر، كما لا تقول: قد اضْرِبْ⁽¹⁾.

اختلف النحاة في اسم الفعل (هَلَمْ)⁽²⁾ على قولين:

أولهما: أن (هَلَمْ) مركبة من (هَلْ) للزجر والحث، والفعل (أَمْ)، وهو قول الفراء، ونصّه: ((ونرى أن قول العرب (هَلَمْ إيلنا)... إنما كانت (هل) فضُمَّ إليها (أَمْ) فتركت على نصبها))⁽³⁾.

ثانيهما: أن (هَلَمْ) مركبة من (هَأ) التنبيه، والفعل (أَمْ)، وهو قول الخليل وجمهور البصريين، قال سيوييه: ((وزعم [أي الخليل] أنها (أَمْ) ألحقها (هَأ) للتنبيه... ولكنهم حذفوا الألف؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم))⁽⁴⁾.

والذي يراه الباحث أن (هَلَمْ) غير مركبة، وقد استحسّن أبو حيّان هذا الرأي، قال أبو حيّان: ((منهم من قال: ليست مركبة، وهو قول لا بأس به، إذ الأصل البساطة، حتى يقوم دليل واضح على التركيب))⁽⁵⁾.

ويدلّ على ذلك أن بني تميم ((يقولون: هَلَمْ، هَلَمِّي، هَلَمَّا، هَلُمُوا، هَلَمْن، فهي عندهم فعل لا اسم فعل))⁽⁶⁾.

(1) السابق، 2: 220.

(2) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، 2: 253، ومعاني القرآن للنحاس، 2: 514، وحروف المعاني: 73-74، والخصائص، 1: 278، وهمع الهوامع، 3: 86، وآراء الفراء النحوية: 178، وتعقبات الفارسي: 190.

(3) معاني القرآن، 1: 203.

(4) الكتاب، 3: 529.

(5) ارتشاف الضرب: 2305.

(6) حاشية الصبّان، 3: 304.

من خلال ما تقدّم من دراسة موقف الفارسيّ من مذهبي البصرة والكوفة، تظهر لنا شخصية الفارسيّ، النحويّ المنصف في أخذه وردّه، فقد وافق البصريين وخالفهم، ووافق الكوفيين وخالفهم، فمن البصريين وافق سيويه في جلّ آرائه التي ذكرت في الإغفال، وخالف المبرد في أغلب آرائه، ومن الكوفيين وافق الكسائي في جلّ آرائه، وخالف الفراء وأكثر من تخطّئته.

وليكون الباحث دقيقاً في حكمه على المذهب النحويّ للفارسيّ - فسيؤجّل ذلك إلى الفصل الثالث - بإذن الله - حيث سيدرس آراء الفارسيّ التي انفرد بها في الإغفال، عندها ستكون الرؤية قد اكتملت أمام الباحث، فيكون رأيه قد جاء بعد دراسة وافية لمسائل الإغفال، وآراء الفارسيّ فيها.

الفصل الثالث

آراء الفارسيّ في الإغفال

المبحث الأول:

من انفرادات الفارسيّ في الإغفال

المبحث الثاني:

مسائل الإغفال في بعض كتب النحو

بتتبعنا للفارسيّ في الفصل السابق من هذه الدراسة اتضح لنا ميوله إلى البصريين، وأخذه بآرائهم، وانتصاره لهم، وتقديمهم على غيرهم، متمثلاً ذلك في تمسكه بكتاب سيبويه، وتأثره به، ومحاكاته في جلّ آرائه، غير أنّ ذلك كلّه لم يمنعه من مخالفة البصريين في بعض آرائهم، وتقديم آراء الكوفيين، والاحتجاج لها، والانتصار لهم على مخالفيهم.

وكان للفارسيّ أثرٌ ظاهرٌ في التعامل مع آراء النحاة، يتجلّى ذلك في مناقشتها، ودراستها، ونقدها، وتقويمها، والترجيح بينها.

ولم يقف الفارسيّ عند هذا الحدّ، بل كان يجتهد في رأيه، ويقول بآراء لم يسبقه أحدٌ إليها، وفي الإغفال جملة من هذه الآراء النحوية، وسيقوم الباحث — بإذن الله — بدراستها، ومقارنتها بآراء من سبقه من النحاة.

وستكون الدراسة في هذا الفصل مقسمة إلى مبحثين، هما:

المبحث الأول: من انفرادات الفارسيّ في الإغفال.

المبحث الثاني: مسائل الإغفال في بعض كتب النحو.

المبحث الأول:

من انفرادات الفارسيّ في الإغفال

لم يكن الفارسيّ - في الإغفال - مجرد ناقلٍ لآراء السابقين من النحاة، بل كانت له آراءٌ لم يقل بها أحدٌ قبله، اعتمد فيها على حججٍ نقلية وعقلية، كان لها أثرٌ في النحو العربي، وقد أفاد منها من جاء بعده، حتى إنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو يخلو من آراء الفارسيّ.

وقد أثارت آراء الفارسيّ جدلاً واسعاً بين الباحثين حول مذهبه النحويّ، فمنهم من عدّه بصريّاً⁽¹⁾، ومنهم من عدّه بغدادياً⁽²⁾، وسيحدّث الباحث - بإذن الله - في ختام هذا المبحث عن حقيقة مذهب الفارسيّ من خلال آرائه.

ومن آراء الفارسيّ في الإغفال:

- الفعل إذا سُمِّيَ به يُعْرَبُ ولا يُحْكَى⁽³⁾.
 - الأسماء المبهمة تدلّ على الجمع وإن كانت مفردة في اللفظ⁽⁴⁾.
 - ناصب المستثنى الفعل الذي قبل (إلا) بتوسطها⁽⁵⁾.
 - لا يفصل بين الموصول وصلته إلا بالقسم⁽⁶⁾.
- وفيما يأتي سنقف على جملة من الآراء النحوية التي انفرد بها الفارسيّ في الإغفال.

(1) من الذين عدّوه بصريّاً: الزبيدي في طبقاته: 120، وعبد الفتاح شلبي في كتابه أبو علي الفارسي، 1: 107.
(2) ومن عدّه بغدادياً: محمّد طنطاوي في كتابه نشأة النحو: 198-200، شوقي ضيف في المدارس النحوية: 256.
(3) الإغفال، 1: 308.
(4) السابق، 1: 254.
(5) السابق، 1: 337.
(6) السابق، 2: 30.

علة بناء (الآن)

يرى الفارسي أنّ (الآن) بني؛ لتضمنه معنى حرف التعريف (أل) ، يقول: ((والبناء في (الآن) ؛ لتضمنه معنى الحرف، والدليل على ذلك تعرّف (الآن) بغير الألف واللام، فلما كان التعريف يكون بحرف، وتضمّن (الآن) معنى الحرف المعرّف له، وجب بناؤه))⁽¹⁾.

واستدلّ على ذلك بقوله: ((والدليل على تعرّف (الآن) بغير ما ظهر فيه من الحرفين: أنّ ما فيه الألف واللام ممّا يتعرّف به، يلزم أنّ يكون قبل دخولهما عليه نكرة كرجلٍ والرجل، وليس (الآن) كذلك، ألا ترى أنّه ليس (الآن) منكوراً فيكتسي التعريف بالحرف كالرجل))⁽²⁾.

واحتجّ على تعرّف (الآن) بغير ما فيه من الألف واللام بالقياس، يقول: ((فإن قلت: فهل تجد الألف واللام في اسم غير هذا، والاسم الذي هما فيه غير متعرّف بهما، كما قيل في (الآن) : إنّ المعرّف له غير الألف واللام الموجودين فيه؟

فالجواب: أنّ قولهم (الذي) فيه الألف واللام وليس تعريف الاسم بهما، إنّما تعريفه بغيرهما، والدليل على ذلك تعرّف سائر الموصولات سوى (الذي) ولا ألف ولا ما فيها))⁽³⁾.

تعدّ مسألة بناء (الآن) من مسائل الخلاف⁽⁴⁾، وقد تعددت أقوال النحاة في ذلك، وفيما وفيما يأتي بيانها:

يرى البصريّون أنّ (الآن) مبنيّ؛ لأنّه يشبه اسم الإشارة في المعنى، فقولك: (الآن)، كقولك: هذا الوقت، يقول الزجاج: ((بني (الآن) وفيه الألف واللام؛ لأنّ الألف واللام دخلتا

(1) الإغفال، 1: 280.

(2) السابق، 1: 280.

(3) السابق، 1: 282.

(4) ينظر المسألة في: مشكل إعراب القرآن، 1: 138، وأمالي ابن الشجري، 2: 596-597، والإنصاف، 2:

520، والتبيان في إعراب القرآن، 1: 77، والدر المصون، 1: 431، وروح المعاني، 1: 292، ومعاني النحو، 2:

204.

بعهد غير متقدم... وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة، المعنى أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب الآن كما لا يعرب هذا⁽¹⁾.

ويرى الكوفيون أنّ (الآن) مبني؛ لأنّ الألف واللام دخلتا على فعلٍ ماضٍ، من قولهم: أنّ يئبن، وبقي الفعل على أصله من البناء بعد دخول (أل)، يقول الفراء: ((الآن حرفٌ بُني على الألف واللام لن تلخ منه... وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: أنّ لك أنّ تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب فعل، فأتاها النصب من نصب فعل))⁽²⁾.

ويرى المبرد أنّ (الآن) مبني؛ لأنّه وقع في أوّل أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أنّ يكون منكوراً أولاً، ثمّ يُعرّف بهما، فلمّا خالف سائر أخواته من الأسماء، وخرج إلى غير بابيه بني⁽³⁾.

ويرى السيرافي أنّ (الآن) مبني؛ لأنّه أشبه الحرف، يقول: ((إنّ لزومها في هذا الموضع في الأسماء قد ألحقها بشبه الحروف، وذلك أنّ الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها، غير زائلة عنها، ولا بارحة منها))⁽⁴⁾.

والذي يراه الباحث أنّ الفارسيّ لم يوفّق فيما ذهب إليه من علّة بناء (الآن)؛ لأنّه ليس في الأسماء ما حُذفت منه الألف واللام، ثمّ ضمّن معناها، وقد ردّ بعض النحاة رأي الفارسيّ، وقد وصف ابن الشجري⁽⁵⁾ قول الفارسيّ بأبعد الأقوال، وردّ عليه السمين الحلبي بقوله: ((وهو مردودٌ بأنّ التضمين اختصارٌ، فكيف يُختصرُ الشيء، ثمّ يُؤتى بمثل لفظه))⁽⁶⁾.

وأما الآراء الأخرى فقد اختلفت، وأدلة أصحابها تباينت، وكلّ له تأويلٌ يختلف عن غيره، وليس في أدلتهم ما تطمئن إليه النفس، وأقربُ الأقوال - في نظر الباحث - قولُ

(1) معاني القرآن وإعرابه، 1: 153.

(2) معاني القرآن للفراء، 1: 467-468.

(3) الإنصاف، 2: 523.

(4) شرح الكتاب للسيرافي، تح: رمضان عبد التواب، 1: 179.

(5) أمالي ابن الشجري، 2: 597.

(6) الدرّ المصون، 1: 432.

السيرافي، وهو أنّ علة بناء (الآن) هي مشابته للحروف، وهذه هي العلة في بناء الأسماء، حيث تُبنى الأسماء؛ لأنّها ((كلّها نوعٌ واحدٌ، ثمّ دخل على بعضها ما أوجب له الشبه بالحرف، فهذا القسم يبني على حركة أو سكون؛ لأنّه أشبه المبني، وهو الحرف))⁽¹⁾.

ويدلّ على صحة ما ذكر الباحث أنّ للفارسيّ قولاً آخر في المسألة، يوافق فيه جمهور البصريين، فقد ذكر جامع العلوم الباقوليّ في استدراكه على الفارسيّ أنّ أبا عليّ يرى أنّ (أل) في قول من حلف: لله عليّ الصوم شهراً—للإشارة، قال الفارسيّ: ((فإذا لم يكن بينهما ذلك [أي كون (أل) للعهد أو الجنس] ثبت أنّه للإشارة، مثل التي في هذا الرجل، وذاك الغلام، وكما يقول من يقول من النحويين في (الآن) : إنّ اللام إنّما هو للإشارة إلى الوقت الحاضر، من حيث لم يكن ثمّ معهودٌ مرادٌ، ولا جنس))⁽²⁾.

(1) علل النحو للورّاق: 154.

(2) الاستدراك على أبي عليّ في الحجّة: 226.

حَبْدًا

يرى الفارسيُّ أنَّ (حَبْدًا) فعلٌ وفاعلٌ، واسم الإشارة (ذا) جاز وقوعه فاعلاً ل (حَبِّ)؛ لأنَّه من الأسماء المبهمة، معتمداً في ذلك على القياس، وذلك بقياس (حَبْدًا) على (نعم وبئس)، قال -عند حديثه عن الأسماء المبهمة-: ((ألا ترى أنَّ هذه الأسماءَ حَسُنَ فيها هذا لما لم تكن لواحدٍ بعينه، ولا لنوعٍ وَحده، فكذلك (ذا) لما كان مُبْهَمًا، جاز أن يُرادَ به الواحد مرةً، وأكثر من الواحد مرَّةً، وعلى هذا الحدِّ صارَ فاعلاً ل (حَبِّ) في قولهم: (حَبْدًا)؛ ألا ترى أنَّه موضعٌ يقع فيه الاسمُ العامُّ، كما أنَّ فاعلَ (نعم وبئس) عامٌّ، قيل: حَبْدًا هندٌ، كما قيل: نعم زيدٌ؛ لأنَّه لما كان القصدُ به الجماعةُ أُجْرِيَ مُجْرَى أوليِّ وألاءِ، فلم يُعَيَّرَ للتأنيث، كما لم تُعَيَّرَ هذه الأسماءَ له))⁽¹⁾.

اختلف النحاة في (حَبْدًا)⁽²⁾ على ثلاثة أقوال:

- الأول: أنَّ (حَبْدًا) مركبٌ من (حَبِّ) و (ذا)، وصارا اسمًا واحدًا، مرتفعًا بالابتداء، وذهب إلى هذا القول: الخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن السراج، والسيрани.

قال سيبويه: ((وزعم الخليل -رحمه الله- أنَّ حَبْدًا بمنزلة حَبِّ الشيء، ولكنَّ ذا وَحَبِّ بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، نحو: لولا، وهو اسمٌ مرفوعٌ))⁽³⁾.
وقال المبرد: ((وأما (حَبْدًا) فإِنَّمَا كانت في الأصل حَبْدًا الشيء؛ لأنَّ (ذا) اسمٌ مبهمٌ، يقع على كلِّ شيءٍ، فإِنَّمَا هو حَبِّ هذا، مثل قولك: كَرَّمَ هذا، ثمَّ جُعِلَت (حَبِّ) و(ذَا) اسمًا واحدًا، فصار مُبتدأً))⁽⁴⁾.

(1) الإغفال، 1: 256.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، 2: 75، والتعليقة على المقرب لابن النحاس: 120، وشرح الكافية الشافية، 2: 1117، وارتشاف الضرب، 4: 2059، وشرح الأشموني، 2: 380، وشرح التصريح، 2: 88، آراء المبرد في نظر ابن مالك: 355.

(3) الكتاب، 2: 180.

(4) المقتضب، 2: 143.

وقال ابن السراج⁽¹⁾ بذلك، ونصّه مطابقاً لكلام المبرد، وكأنّه نقله عنه دون أن يشير إليه، وبذلك قال السيرافي⁽²⁾.

● **الثاني:** أنّ (حَبَّذا) كلّهُ فعلٌ، والمخصوص المذكور بعده فاعله، فقولك: حَبَّذا زيدٌ؛ (حَبَّذا) فعل، و (زيد) فاعل، ونُسِبَ هذا القول إلى الأَخفش⁽³⁾، ولم يقف الباحث على نصٍّ في ذلك للأخفش.

● **الثالث:** أنّ (حَبَّذا) جملةٌ فعليةٌ مركبةٌ من (حَبَّ) وهو فعلٌ ماضٍ، و (ذَا) وهو فاعله، وذهب إلى هذا القول الفارسي، وقد ذكّر كلامه في أول المسألة، وقد نسب ابن خروف هذا الرأي إلى سيبويه، قال: ((إعراب (حَبَّذا) كإعراب (نعم الرجل زيدٌ) ، (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ عيّرٌ متصرفٌ أيضاً، و (ذَا) فاعلُها، و (زيدٌ) مبتدأٌ، وخبره (حَبَّذا) ، هذا قول سيبويه -رحمه الله- وأخطأ من زعمَ عليه غير ذلك))⁽⁴⁾.

وقد تبع ابن خروف في قوله هذا ابنُ مالك⁽⁵⁾، وابنُ هشام⁽⁶⁾، وغيرهما، غير أنّ ابن خروف ومن تبعوه ونقلوا كلامه لم يذكروا نصّاً لسيبويه في ذلك، وكلام شيخ النحاة -الذي نقله الباحث من الكتاب- واضح الدلالة، ويبين حقيقة مذهبه ورأيه في المسألة على ما ذُكِر.

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الفارسي أقربُ إلى الصواب؛ لأنّ (حَبَّذا) تستعمل في المدح، وقياسها على (نعم) أصحّ من جعلها اسماً مبتدأً به.

(1) الأصول في النحو، 1: 114-115.

(2) شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، 3: 12.

(3) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، 2: 595.

(4) شرح جمل الزجاجي لابن خروف، 2: 599.

(5) شرح التسهيل، 3: 22.

(6) أوضح المسالك، 3: 284.

فاعل (نعم وبئس)

يرى الفارسي أنّ (ما) التي بعد (نعم وبئس) تكون فاعلةً لهما، وأجاز في إعرابها أن تكون -تارة- موصولةً وما بعدها صلةً لها، وتارة أخرى تكون نكرة وما بعدها صفةً لها، يقول: - في اعتراضه على الزجاج الذي منع أن تكون (ما) موصولةً-: ((وذلك عندنا لا يُمتنع، وجهةً جوازه أنّ (ما) اسمٌ مُبْهَمٌ يقع على الكثرة، ولا يخصُّ واحداً بعينه... فقلوه: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾⁽¹⁾ يجوز عندي أن تكونَ (ما) موصولة، وموضعها رفعٌ بكونها فاعلةً ل (بئس) ، ويجوز أن تكونَ منكورةً، ويكون (اشترؤا) صفةً غير صلة⁽²⁾).

وقد اعتمد على السماع فيما ذهب إليه، يقول: ((ويدلّ على صحّة ما رأينا من القياس في كون (ما) موصولةً فاعلةً، ل (نعم) ، ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي حاتم عن أبي زيد أنّه أنشد:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ وَقَدْ زَكَّاتُ إِلَى بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ
فَنِعْمَ مَرْكًا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

فقال: نعم من هو، فجعل فاعل (نعم) (من) وهي موصولة، وأضمر المخصوص بالمدح، كأنه قال: من هو في سِرٍّ وإِعْلَانِ هو، فحذف كما حذف في قوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ وَّ أَوْابٌ﴾⁽³⁾ (4).

تعددت أقوال النحاة⁽⁵⁾ في توجيه (ما) التي تلي (نعم وبئس) ، على النحو الآتي:

-
- (1) سورة البقرة: 90.
 - (2) الإغفال، 1: 348-350.
 - (3) سورة ص: 44.
 - (4) الإغفال، 1: 351-352.
 - (5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1: 143، والبيان في غريب إعراب القرآن، 1: 108، والدر المصون، 1: 507، وشرح الأشموني، 2: 377، وشرح التصريح، 2: 81، 82.

◀ يرى سيبويه والكسائي أنّ (ما) معرفة تامة، غير موصولة ولا موصوفة، قال سيبويه: ((ونظيرُ جعلهم (ما) وحدها اسماً قولُ العرب: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ، أي: من الأمر أنْ أَصْنَعُ، فجعل (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا، أي: نعم الغسل))⁽¹⁾.

وقال الكسائي: ((أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تاماً، ثمّ أضمروا لصنعتَ (ما) ، كأنّه قال: بئسما ما صنعت))⁽²⁾.

◀ ويرى الأخفش أنّ (ما) نكرة غير موصوفة، في موضع نصبٍ على التمييز⁽³⁾.
◀ ويرى الفراء أنّ (ما) رُكِبَتْ مع (نعم) فصارت كلمةً واحدةً ك (حَبَدًا) ، يقول: ((فإذا جعلت (نعم) صلة ل (ما) بمنزلة قولك: (كلما) و (إنّما) كانت بمنزلة (حَبَدًا) فرفعت بها الأسماء، من ذلك قول الله -عزّ وجلّ-: ﴿إِنْ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾⁽⁴⁾، رفعت (هي) ب (نعم)))⁽⁵⁾.

◀ ويرى الزجاج أنّ (ما) لا يَلِيهَا إِلَّا النكرة، يقول: ((وكذلك كانت (ما) في (نعم) بغير صلة؛ لأنّ الصلة توضّح وتخصّص، والقصد في (نعم) أن يَلِيهَا اسمٌ منكورٌ أو جنس، فقلوه: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم))⁽⁶⁾.

◀ أمّا الفارسيّ ففي الإغفال أجاز في (ما) وجهين، أولهما أنّ (ما) موصولةٌ وما بعدها صلة، وثانيهما أنّ (ما) نكرةٌ وما بعدها صفة⁽⁷⁾.

وفي البغداديات لم يجوز أن تكون ما بعد (ما) صفة لها يقول: ((فيجوز في (ما) إذا كانت موصولة أن تلي (نعم) وبئس) فيعملاً فيها، وتكون فاعلتها؛ لإبهامها، وأنها اسم واحد يدلّ

(1) الكتاب، 1: 73.

(2) معاني القرآن للفراء، 1: 57.

(3) ينظر: آراء الأخفش النحوية والصرفية: 189.

(4) سورة البقرة: 271.

(5) معاني القرآن، 1: 57، وينظر: آراء الفراء النحوية والصرفية: 141، والآراء التي تفرّد بها الفراء: 148.

(6) معاني القرآن وإعرابه، 1: 172.

(7) الإغفال، 1: 350، وينظر: موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية: 231.

على الكثرة... فيجوز على هذا الذي أعلمتك جوازه عندي أن يكون (اشترؤا) من قوله:
﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ صلة ل (ما) ليست بصفة، وأن موضع (ما) رفعٌ بيئس⁽¹⁾.

والذي يراه الباحث أن سبب تعدد توجيهات النحاة ل (ما) التي تلي (نعمَ وبيئسَ) -
اختلاف أحوال ما يلي (ما) من كلام، وهي ثلاث حالات:

- الأولى: أن يليها المفرد، كقوله -تعالى-: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.
- الثانية: أن يليها الفعل، كقوله -سبحانه-: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾.
- الثالثة: ألا يليها شيء، كقولهم: غسلتُ الثوبَ غسلًا نعمًا.

(1) المسائل المشكلة (البغداديات): 251، 252.

الفصل بين الفعل والفاعل

يرى الفارسي عدم جواز الفصل بين الفعل وفاعله، يقول: ((ولست أرى الاعتراض بين الفعل والفاعل، قياساً على ما استُجيزَ منه بين المبتدأ والخبر، وذلك أنَّ اتصال الفعل بالفاعل أشدُّ من اتصال المبتدأ بالخبر))⁽¹⁾.

واستدلَّ على ذلك بقوله: ((فمما دلَّ على شدة اتصال الفعل بالفاعل بالقياس أنَّ إعراب الفعل جاء بعده في نحو: يضربان ويضربون وتضربين، وحكم الإعراب أن يلحق أواخر الكلم بعد تمامها بحروفها الأصلية، أو ما أُلْحِقَ به من المزيدة، فلمَّا لَحِقَ الإعرابُ هنا آخرًا، صار ضميرُ الفاعلِ كأنَّهُ من حروف الفعل وأجزائه، كما أنَّ سائرَ ما يلحقُهُ الإعرابُ كان ما قبلَ إعرابه من جملته وأجزائه، فهذا دلالةٌ قويَّةٌ على شدة الاتصال))⁽²⁾.

الفعل مع الفاعل من المتلازمات، التي تُعدُّ كالكلمة الواحدة، فلا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر، ولا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، قال سيويه - عن التلازم بين المسند والمسند إليه -: ((وهما ما لا يستغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلمُ منه بُدًّا، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بُدُّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّل من الآخر في الابتداء))⁽³⁾.

وقال المبرد: ((المسند والمسند إليه: وهما ما لا يستغنى كلُّ واحدٍ من صاحبه))⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من شدة اتصال الفعل بالفاعل فإنَّ النحاة أجازوا الفصل بينهما، ومن

صور الفصل:

(1) توسط المفعول بينهما:

القياس أنَّ يليَ الفاعلُ الفعلَ، ثم يأتي المفعول متأخراً عنهما في الرتبة، قال بهاء الدين ابن النحاس: ((مرتبة الفاعل التقدّم؛ لأنَّه يتنزَّلُ من الفعل منزلةً الجزء))⁽⁵⁾.

(1) الإغفال، 2: 38.

(2) السابق، 2: 38.

(3) الكتاب، 1: 23.

(4) المقتضب، 4: 126.

(5) التعليقة على المقرب: 82.

إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ غَيْرُ مَطْرَدٍ، فَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْمَفْعُولُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((الْفَعْلُ وَالْفَاعِلُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَحَقُّهُمَا أَنْ يَتَّصِلَا، وَحَقُّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُمَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾⁽¹⁾، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ عَنِ الْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ عَلَى قَسْمَيْنِ: جَائِزٌ، وَوَاجِبٌ.

فَالجَائِزُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالٍ فِرْعَوْنَ التُّذُرُ﴾⁽²⁾، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ...

وَالوَاجِبُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾⁽³⁾؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ الْفَاعِلُ هُنَا، فَقِيلَ: (ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ) لَزِمَ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مَتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتْبَةً، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ⁽⁴⁾.
كَمَا أَجَازَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا ب (إِلَّا) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقول الآخر:

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحاً فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْأَلْ عَن لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ⁽⁵⁾

وَيَجْدُرُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ لَمْ يُجْزُ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ فِي حَالِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ (وهو ما أوجب النحاة فيه تقديم المفعول على الفاعل) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ⁽⁶⁾

(1) سورة النمل: 16.

(2) سورة القمر: 41.

(3) سورة البقرة: 124.

(4) شرح قطر الندى: 184-185.

(5) ينظر: تذكرة النحاة: 334.

(6) ينظر: شرح التصريح، 1: 415-416.

(2) توسط الحال بينهما:

أجاز النحاة تقدّم الحال على صاحبها إذا كان فاعلاً، فقولك: جاء زيدٌ ضاحكاً، يجوز أن تقول: جاء ضاحكاً زيدٌ، بل أوجبوا تقدّم الحال على صاحبها (الفاعل) إذا كان هذا الفاعل محصوراً، كقولهم: ما جاء راكباً إلاّ زيدٌ⁽¹⁾.

(3) توسط التمييز بينها:

أجاز النحاة أن يفصل بين الفعل وفاعله بالتمييز، فقالوا: ((وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله، نحو: طاب نفساً زيدٌ، فنقل بعضهم الإجماع على جوازه))⁽²⁾. والذي يراه الباحث أن الأصل أن يلي الفاعل الفعل؛ لشدة اتصال كل منهما بصاحبه، ولكن ذلك لا يمنع من أن يفصل بينهما بفاصل ما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

(1) ينظر: أوضح المسالك، 2: 318، 326.

(2) حاشية الصبان، 2: 298.

الفصل بين الموصول وصلته

يرى الفارسي عدم جواز الفصل بين الموصول وصلته بفاصل، ومن قوله في ذلك: ((الموصول لا يجوز العطف عليه حتى تنقضي صلته، كما لا يؤكّد ولا يوصف إلا بعد انقضائه بجميع صلته؛ لأنّه معها بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ومُحالٌ أن يوصفَ الاسمُ أو يؤكّدَ أو يُعطفَ عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه، وما يتصل به))⁽¹⁾.

وعلّة ذلك -عنده- أنّ ((اتصال كلّ واحدٍ منهما بالآخر أشدُّ من اتصال المبتدأ بخبره، كما أنّ اتصاليهما أشدّ من اتصال الموصوف بصفته؛ لأنّ مجراها مجرى حروف الاسم الواحد وأجزائه، وعلى حسب شدّة الاتصال يُفُحُ الانفصال، وليس كذلك في المبتدأ مع خبره... ولذلك يُحذفُ كلّ واحدٍ منهما عند دلالة الآخر عليه، ولا يُستَجازُ هذا في الموصول وصلته، كما يُستَجازُ في المبتدأ والخبر... ولا تُقدّمُ الصلّة على الموصول، كما يُقدّمُ الخبر على المبتدأ، فإذا لم يُجزِ الحذفُ فيها للدلالة، كذلك لا يستجاز فيها الفصل، إذ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به، فإذا لم يجز ذلك فيه، كان جواز الفصل أبعد، فامتنع الفصل فيه كما امتنع التقديم، وإن كانا جائزين في خبر المبتدأ))⁽²⁾.

الموصول وصلته متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يُفصلُ بينهما بفاصل، فهما كجزأي كلمة واحدة، قال المبرد: ((ولا يُفَرّقُ بين الصلّة والموصول؛ لأنّه اسمٌ واحدٌ))⁽³⁾.

ومع أنّ الموصول مع صلته كجزأي كلمة واحدة إلا أنّ النحاة أجازوا الفصل بينهما بالجملة الاعتراضية، وجملة الحال، والقسم، والنداء، قال السيوطي: ((الموصول والصلّة، حرفياً كان أو اسمياً، كجزء اسم، فأشبهه شيءٍ بهما الاسم المركب تركيب مَزَجٍ، ومن ثمّ وجب لهما أحكام:

◀ **الأول:** تقديم الموصول، وتأخير الصلّة، فلا يجوز عكسه...

(1) الإغفال، 2: 28-29.

(2) السابق، 2: 30-31.

(3) المقتضب، 3: 193.

◀ **الثاني:** امتناع الفصل بينه وبين الصلة، أو متعلقات الصلة بأجنبي، إلا ما شدَّ من قوله:

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ فِيهِ لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أَدُوْدُ

فصل بـ(إيَّ) وهو أجنبي، بين الصلة ومعمولها، ومحلُّه بعد (لساني) .
ويجوز الفصل بغير أجنبي، كمعمول الصلة، نحو: جاء الذي زيداً ضرب، ومنه جملة القسم، كقوله:

ذَاكَ الَّذِي -وَأَيِّكَ- يَعْرِفُ مَالِكاً وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ

وجملة الاعتراض، كقوله:

مَا ذَا -وَلَا عَيْبَ فِي الْمَقْدُورِ- رُئِمَتْ أَمَا
يَكْفِيكَ بِالنُّجْحِ أَمْ حُسْرٌ وَتَضْلِيلٌ

وجملة الحال، كقوله:

إِنَّ الَّذِي -وَهُوَ مُثَرِّ- لَا يَجُودُ حَرٌّ بِفَاقَةِ تَعْتَرِبِهِ بَعْدَ إِثْرَاءِ⁽¹⁾

وجملة النداء، كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي -يَا سَعْدُ- أُبْتِ بِمَشْهَدِ
كَرِيمٍ بِأَنْوَابِ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ⁽²⁾.

(1) مُثَرِّ: الثراء: المال الكثير، يقال: ثرى الرجل يثرى ثرا وثراءً ممدود... وكذلك أثرى فهو مُثَرِّ: أي ذو ثراءٍ وثروة. ينظر: لسان العرب (ثرا) ص479. و(حري): الحريّ الخليق. ينظر: لسان العرب (حري) ص852. وتنوين (حري) عوضٌ عن الياء، وإعرابه في البيت: خبر (إنَّ)، والمعنى: إنَّ الذي لا يجود -حال ثرائه- خليقٌ بأن يصاب بالفقر والفاقة بعد ثرائه.

(2) همع الهوامع، 1: 285-286.

والذي يراه الباحث جواز الفصل بين الموصول وصلته؛ لأنَّ النحاة يقولون بعدم الفصل بينهما، ثمَّ يأتون باستثناءات لقاعدتهم، وذلك شأنهم في كلِّ ما خالف قواعدهم، وكان الأولى بهم أن يقرُّوا أمر الفصل بين الموصول وصلته، بدل أن يمنعوهم ثم يضعوا استثناءً لما منعوا.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفارسيَّ نفسه ناقض مذهبه، فبعد أن منع الفصل بين الموصول وصلته، ذكر أنَّه يجوز الفصل بينهما بالقسم، وعلَّل ذلك بقوله: ((إنَّ القسم وإن كان في الأصل جملة، فله نحوُّ ليس للجملة، وقد صار يجري مجرى غير الجملة، فله مداخلٌ ليس لغيره من الجملة، ألا ترى أنَّه يستغنى بالسكوت عليه، ولا يُجْتَرَأُ به غيره، كما يُفْعَلُ ذلك بسائرِ الجُمَلِ، ولا تُوصَفُ به النكرة، ولا يُوصَلُ به الموصول كسائرِ الجملة، فالفصلُ به يجريه مجرى غير الجملة، وهو أسهلُّ أسوَعُ من الفصل بغيره، فلا يلزمُ الفصلُ بغيره قياساً عليه؛ لمخالفته فيما ذكرْتُ لكك سائرِ الجملة.

وأيضاً فإنَّ القسم قد دخل بين الشرطِ وجزائه، في نحو: إن تَأْتِنِي -والله- آتِكَ، ولا يدخل غيره من الجملة عليه، فلذلك يجوز أن يُفْصَلَ به بين الصلة والموصول في الشعر، ولا يجوز بغيره.

وأيضاً فإنَّه يُفْصَلُ بين (إِدْنٌ) والفعلِ إذا نُصِبَ، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: (إذن والله آتِكَ). ولا يُفْصَلُ في هذه المواضع بغير القسم، فكما جاز الفصلُ بين الجازم والمجزوم، وبين الناصب والمنسوب، ونحو ذلك جاز أن يُفْصَلَ به في الصلة⁽¹⁾.

فانظر كيف رجع عن رأيه، وكيف جمع النظائر والأشباه التي قاس عليها جواز ما كان قبل قليل قد منعه، وهذا يدل على الخلل الذي وقع فيه النحاة في هذه المسألة، وكان يكفي الفارسي وغيره من النحاة أن يجيزوا الفصل بين الموصول وصلته؛ لأنَّ السماع والقياس يؤيِّدانه.

(1) الإغفال، 2: 32-33.

عمل المصدر المحلّي ب (أل)

يرى الفارسي أنّ المصدر المحلّي ب (أل) لا يعمل عمل الفعل، يقول - في ردّه على الزجاج الذي أجاز ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾⁽¹⁾ وأنّ (أياماً) منصوب بالصيام:-

((والأجود عندي فيمن جعل الأيام معمول الصيام أن يُنصبَ على أنّه ظرف، فلا يُتسّع فيه فتجعله مفعولاً؛ لأنّه على هذا يعمل المصدر وفيه الألف واللام إعمال الفعل، وذلك لا يحسن فيه مع إعماله إعمال الفعل؛ لأنّ الفعل نكرة، فحكم ما يقوم مقامه ويعمل عمله أن يكون مثله، وهذا وإن كان أصحابنا قد أجازوه، فما أعلمه مرّ بي في موضعٍ من التنزيل، والقياس فيه على ما أعلمتك))⁽²⁾.

يعمل المصدر عمل الفعل، وهو ثلاثة أنواع:

- 1) المصدر المضاف، كقول الله - عزّ وجلّ:- ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾⁽³⁾.
- 2) المصدر المنون، كقول الله - تعالى:- ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ﴾⁽⁴⁾.
- 3) المصدر المحلّي ب (أل) ، كقول الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجْلَ

وإعمال المصدر مضافاً أكثر من إعماله منوناً، وإعماله منوناً أكثر من إعماله محليّ ب(أل)⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة: 183.

(2) الإغفال، 2: 69.

(3) سورة البقرة: 251.

(4) سورة البلد: 14، 15.

(5) ينظر: شرح التسهيل، 3: 115، 116، وجمع الهوامع، 3: 47.

وقد اختلف النحاة في عمل المصدر المحلّى بالألف واللام، على ثلاثة أقوال:
الأول: جواز عمله، وهو قول جمهور البصريين⁽¹⁾، قال سيبويه: ((تقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين، وقال الشاعر:

ضَعِيفُ التَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَحَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

وقال المزار الأسدي:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي

لِحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا⁽²⁾.

الثاني: العامل مضمّر بعده، وقد حسّنه ابن السراج، قال في أصوله: ((إذا قلت: أردت الضرب زيداً، إنّما نصبته بإضمار فعل؛ لأنّ الضرب لا ينصب، وهو عندي حسن))⁽³⁾.

الثالث: لا يعمل عمل الفعل، وهو قول الفارسيّ، وقد مضى كلامه في أوّل المسألة، وحجّته أن المصدر إنّما عمل لشبهه بالفعل، فإذا عرّف المصدر زال عنه وجه الشبه. والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الفارسيّ أقرب إلى الصواب، غير أن حجّته غير مقنعة؛ لأنّ المصدر المضاف - وهو معرّف بالإضافة - يعمل عمل الفعل، وكان يكفيه ما ختم به كلامه، وهو قوله: ((فما أعلمه مرّ بي في موضعٍ من التنزيل))⁽⁴⁾. أمّا ما استدللّ به البصريّون فهو قليلٌ في السماع، والقليل أو النادر - كما يقول البصريّون - لا يؤخذ به، ولا يُقاس عليه، وهذا من تناقض البصريّين.

(1) ينظر: المقتضب، 1: 152، 153، والأصول في النحو، 1: 137، وشرح الكتاب للسيراي، تح: أحمد مهدي، 2:

45، وشرح كتاب سيبويه للرماني، م: 1: 454.

(2) الكتاب، 1: 192، 193.

(3) الأصول في النحو، 1: 137.

(4) الإغفال، 2: 69، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن، ق: 2، 3: 236.

المذهب النحويّ للفارسيّ

تعرفنا -فيما سبق- على موقف الفارسيّ -في الإغفال- من المذهب البصريّ والكوفيّ، ورأينا ميوله الشديد للمذهب البصري، ودفاعه عن آرائهم، وانتصاره لهم من مخالفيهم، وقليلاً ما خالفهم، وأخذ بآراء الكوفيين، ثمّ رأينا أنّ له آراءً لم يسبقه أحدٌ إليها، وبعد دراسة هذه المواقف والآراء يستطيع الباحث -بإذن الله تعالى- أن يحدّد المذهب النحويّ للفارسيّ، فمذهبه هو المذهب البصريّ، ومن الأدلّة التي تؤكّد ذلك:

- (1) ذكره للبصريّين بقوله: ((أصحابنا)).
- (2) تلمذته لأعلام البصريّين في وقته، كابن السّراج، والزجاج، والأخفش الصغير، وابن دريد، ونفطويه، ومبرمان.
- (3) يعتمد أصول المذهب البصري.
- (4) موقفه من مسائل الخلاف موافقٌ للبصريّين، إذ يجعل نفسه مع البصريّين في مقابل الكوفيين في بعض مسائل الخلاف، فيقول -مثلاً-: ((فإنّا تركنا ذكره هنا؛ لشرحنا إيّاه في غير هذا الموضوع، إلّا خلافاً بيننا وبين الكوفيّين))⁽¹⁾.
- (5) عدّه كثير من أهل التراجم من أعلام المذهب البصريّ، وعلى رأسهم الزبيدي، الذي وضعه في الطبقة العاشرة من طبقات البصريّين⁽²⁾.
- (6) كتابته لعلم البصريّين بيده، وقراءة ما كتبه على أصحابه البصريّين، كما ذكر هو في حادثة الحريق الذي وقع لمدينة السلام⁽³⁾.

أمّا من زعم أنّه بغداديّ فلم يستطع أن ينفّي عنه ميوله الشديد للمذهب البصريّ، فقالوا عنه إنّهُ بغداديّ ذو نزعةٍ بصريّة⁽⁴⁾، وهو كلام مردود لا يصحّ البتّة؛ لأنّ كثيراً من النحاة خالفوا مذهبهم وأخذوا بأقوال مذهبٍ آخر، ولم يقل أحدٌ عنهم إنّهم على غير

(1) الإغفال، 2: 314.

(2) طبقات النحويّين واللغويّين: 120.

(3) معجم الأدباء، 2: 819.

(4) ينظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف: 256-257.

مذهبهم، فالأخفش البصريّ كثيراً ما خالف البصريّين ووافق الكوفيّين، ولم يقل عنه إنّه كوفيّ
ذو نزعة بصرية، أو بصريّ ذو نزعة كوفية، وكذلك فعل كثير من نحاة البصرة والكوفة.

والذي يراه الباحث أن يقال عن الفارسيّ إنّه بصريّ مجتهد، فهو يعتمد في موافقاته
ومخالفاته على أصول المذهب البصريّ، وفي بعض المسائل خالف البصريّين والكوفيّين واجتهد
رأيه، وخرج بآراء لم يُسبَق إليها.

المبحث الثاني:

مسائل الإغفال في بعض كتب النحو

يعدُّ أبو عليِّ الفارسيِّ من أعلام النحاة البارزين في القرن الرابع الهجريِّ، ومن الذين لهم مكانة مرموقة بين كبار النحاة، وقد قيل في حقِّه: إنَّه لم يأتِ بعد سيبويه أنحى منه، وزعم جماعة من تلاميذه أنَّه أعلم من المبرد، وكان لآرائه النحوية صدى في كتب النحو العربيِّ، فكما تتلمذ على يديه كثير ممَّن أصبح إماماً في النحو، فقد تتلمذ على كتبه وعلمه كثير ممَّن جاء بعده من النحاة، فلا تكاد تجدُ كتاباً في النحو إلاّ وفيه ذكرٌ للفارسيِّ وآرائه، ومن كتب الفارسيِّ التي لها أثر في بعض كتب النحو (الإغفال)، فقد نقل النحاة من نصوصه، وأشاروا إليه في كتبهم، وتأثروا بما أودعه فيه الفارسي من آراء، وفيما يأتي سيذكر الباحث أمثلةً لذلك.

1. مسائل الإغفال في (سر صناعة الإعراب)

تتلمذ على يدي الفارسيّ ثلة من البارزين في النحو العربي، ومن أبرزهم أبو الفتح ابن جنيّ، الذي صحب شيخه أربعين عاماً، ينهل من علمه الغزير، وثقافته الواسعة، حتى أصبح إمام النحاة في زمنه، وكان شديد التأثير⁽¹⁾ بشيخه، ويظهر ذلك في مؤلفاته التي نقل فيها علم أبي عليّ، وكأنّ كتب ابن جنيّ ما هي إلاّ أمالٍ أملاها الشيخ على تلميذه، حتى قيل عن ابن جنيّ: ((ولعلنا لا نغلو إذا قلنا إنّ أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جنيّ في كتابه الخصائص إنّما استمدها من إملاءات أبي عليّ أستاذه وملاحظاته))⁽²⁾.

ومن ملامح الإغفال في كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جنيّ ما يأتي:

مسألة (إيّاك):

نقل ابن جنيّ هذه المسألة وأقوال النحاة فيها من الإغفال، يقول: ((وهذه مسألة لطيفة عنّت لنا في هذا الفصل، نحن نشرحها، ونذكر خلاف العلماء فيها، ونخبر بالصواب عندنا من أمرها إن شاء الله، وهي قوله -عزّ اسمه-: ﴿إيّاك نَعْبُدُ﴾، وما كان مثله.

أخبرني أبو عليّ عن أبي بكر محمّد بن السريّ، عن أبي العباس محمّد بن يزيد: أنّ الخليل يذهب إلى أنّ (إيّا) اسمٌ مضمّرٌ مضافٌ إلى الكاف، وحكى عن المازنيّ مثل هذا القول المحكيّ عن الخليل في أنّه مضمّرٌ مضافٌ.

قال: وحكى أبو بكر عن العباس عن أبي الحسن الأخفش، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوبٍ إلى الأخفش: أنّه اسمٌ مفردٌ مضمّرٌ، يتغيّر آخره كما تتغيّر أواخر المضمّرات؛ لاختلاف أعداد المضمّرين، وأنّ الكاف في (إيّاك) كالتّي في (ذلك)، في أنّه دلالة على

(1) كتبت أطروحةً في ذلك وسمّيت ب: أبو عليّ الفارسيّ في مصنفات ابن جنيّ، للباحث: رحيم جمعة الخزرجي، جامعة بغداد، 2005م.

(2) المدارس النحوية: 259.

الخطاب فقط، مجردة من كونها علامة للضمير، ولا يميز أبو الحسن فيما حُكِيَ عنه: إِيَّاكَ وإِيَّا زَيْدٍ، وإِيَّايَ وإِيَّا الْبَاطِلَ، انتهت الحكاية عن أبي عليٍّ⁽¹⁾.

وإذا رجعنا إلى الإغفال⁽²⁾ وجدنا أنَّ ابن جني نقل كلام شيخه بحذافيره، دون زيادة أو نقصان، وليكتمل تأثير التلميذ بكلام شيخه فقد ذهب إلى القول برأيه في المسألة.

اتصال الفعل بالفاعل:

ذكر ابن جني أنَّ أبا عليٍّ استدلَّ على اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، وقام بنقلها، يقول: ((واستدلَّ أبو عليٍّ على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة... فمما استدلَّ به على شدة اتصال الفعل بالفاعل: تسكينهم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، وذلك نحو: ضربتُ، ودخلتُ، وخرجتُ؛ لأنهم كرهوا أن يقولوا: ضربتُ، ودخلتُ، وخرجتُ؛ لتوالي أربعة متحركات...))

ودليلٌ له آخر: وهو امتناعهم من العطف على ضمير الفاعل، نحو: قمت وزيدٌ، وقعدت وبكرٌ، فاستقباحهم لذلك حتى يؤكِّدوه فيقولوه، ويلحقوه بالأسماء في نحو: قمت أنا وزيدٌ، وقعدت أنا وجعفرٌ، دلالة على أنَّهم قد نزلوا التاء منزلة بعض الفعل...))

ودليلٌ له ثالث: وهو امتناعهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل، وإن كانوا يميزون تقديم خبر المبتدأ عليه...))

ودليلٌ له رابع: وهو أغربها وألطفها، وهو قولهم في التثنية: (يقومان) فالنون علامة الرفع بمنزلة ضمة الميم في (يقوم) في الواحد، وعلامة الرفع ينبغي أن تلحق المرفوع مع انقضاء أجزاءه بلا فرق ولا تراخٍ، فمجيء النون في (يقومان) بعد الألف التي هي ضمير الفاعلين يدلُّ من مذهبهم على أنَّهم قد أحلُّوا ضمير الفاعل محلَّ حرف الإعراب من الفعل⁽³⁾.

(1) سر صناعة الإعراب، 1: 312-313.

(2) الإغفال، 1: 76.

(3) سر صناعة الإعراب، 1: 120-121.

وإذا رجعنا إلى هذه المسألة في الإغفال⁽¹⁾ وجدنا أنّ ابن جني قد تصرف في نصّ الفارسيّ ونقل كلامه بالمعنى.

مسألة (الآن):

يرى الفارسيّ - في الإغفال⁽²⁾ - أنّ (الآن) بُني؛ لتضمّنه معنى حرف التعريف، وأنّ الألف واللام فيه زائدتان لازمتان، وقد تبعه ابن جنيّ في ذلك، ونقل بعض كلامه بالمعنى، يقول: ((وقد دلّت الدلالة على أنّ (الآن) ليس معرّفًا باللام الظاهرة التي فيه؛ لأنّه لو كان معرّفًا بها لجاز سقوطها منه، فلزوم هذه اللام (الآن) دلالة على أنّها ليست للتعريف، وإذا كان معرّفًا باللام لا محالة، واستحال أنّ تكون التي فيه هي التي عرّفته، وجب أنّ يكون معرّفًا بلامٍ أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيه، بمنزلة (أمس) في أنّه تعرّف بلامٍ مرادٍ، والقولُ فيهما واحد، ولذلك بنيا؛ لتضمّنهما معنى حرف التعريف، وهذا رأيُ أبي عليّ، وعنه أخذته، وهو الصواب الذي لا بدّ من القول به))⁽³⁾.

(1) الإغفال، 2: 38-40.

(2) السابق، 1: 280.

(3) سر صناعة الإعراب، 1: 352-353.

2. مسائل الإغفال في (المخصص)

أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ) من الذين تأثروا⁽¹⁾ بعلم أبي علي، وانتفعوا بكتبه، ويظهر ذلك في كثرة نقولاته عن الفارسي، وقد اعترف ابن سيده بذلك في مقدمة كتبه، قال في المخصص: ((وأضفت إلى ذلك ما تضمنه من هذا الضرب كل كتاب سقط إلينا من كتب أبي علي الفارسي النحوي كالإيضاح والحجة والإغفال...))⁽²⁾، وقال في المحكم: ((وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة، فكتب أبي علي الفارسي: الحلييات، والبغداديات، والأهوازيات، والتذكرة، والحجة، والإغفال...))⁽³⁾. ومن موافقات ابن سيده للإغفال مسألة زيادة (أل) في الذي، يقول: ((فأما الألف واللام اللتان في (الذي) فرعم الفارسي أنّها زائدة توهماً وقياساً منه، وهو صحيح، ولم يجعل تعرّف (الذي) بالألف واللام ولكن بالصلة، ولو كان (الذي) إنّما حصل له التعريف من أجل الألف واللام لا بالصلة لوجب أن تكون (من) و (ما) الموصولتان نكرتين؛ لأنّه لا ألف ولام فيهما))⁽⁴⁾.

وبالرجوع إلى المسألة في الإغفال⁽⁵⁾ نجد أنّ ابن سيده نقل نصّ أبي علي بتصرّفٍ قليل. ويتجلّى تأثره بالإغفال في نقله المسألة الثالثة والتسعين⁽⁶⁾ بحذافيرها، من دون زيادةٍ أو نقصان، بدءاً من كلام الزجاج الذي بدأ به الفارسيّ المسألة إلى ختام كلام أبي عليّ فيها، يقول ابن سيده: ((وأنا مُورِدٌ ما صحّ عن أبي عليّ في تعليل هذه الكلمة، ورَدّه فيها على أبي إسحاق إبراهيم بن السري))⁽⁷⁾.

(1) كتبت الباحثة ناديا حسكور مقالا عن أثر الفارسي في جهود ابن سيده، ينظر: مجلة التراث العربي، العددان (83-84)، ص: 266.

(2) المخصص، 1: 13.

(3) المحكم والمحيط الأعظم، 1: 47.

(4) المخصص، 14: 101.

(5) الإغفال، 1: 282.

(6) السابق، 2: 481-476.

(7) المخصص، 16: 116.

3. مسائل الإغفال في أمالي ابن الشجري

هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة بن الشجري (542هـ) ، من النحاة الخالفين لأبي علي، الذين تأثروا بالفارسي وآرائه، فقد تكرر ذكر الفارسي في أماليه، وكثيرا ما نقل نصوصا من كتب الفارسي من دون الإشارة إلى ذلك، ومن أمثلة أخذه من الإغفال مسألة (بين)⁽¹⁾ ، فقد تحدّث عنها الفارسي في إغفاله، ونقل عنه ابن الشجري كلامه مع قليل من التصرف، يقول:

((قال أبو علي: البين مصدر بان يبين، إذا فارق، واستعمل هذا الاسم على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً متصرفاً كالافتراق، والآخر: أن يكون ظرفاً ثم استعمل اسماً، والدليل على جواز كونه اسماً قوله: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾⁽²⁾، و﴿هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾⁽³⁾، فلما استعمل اسماً في هذه المواضع، جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو (تقطع)⁽⁴⁾ في قول من رفع⁽⁵⁾.

ويدلّ على أنّ هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفاً أنّه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف اتّسع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأنّ التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا خلاف المعنى المراد، ألا ترى أنّ المراد: لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه.

فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل، وأصله الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا: بان الخليط، إذا فارق، وفي الحديث: ((مَا بَانَ مِنَ الْحَيِّ فَهَوَ مَيِّتٌ)).

(1) الإغفال، 1: 238.

(2) سورة فصلت: 5.

(3) سورة الكهف: 78.

(4) من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾. من سورة الأنعام: 94.

(5) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة برفع ﴿بَيْنَكُمْ﴾، ينظر: السبعة: 263.

قيل: إنه لما اسْتُعْمِلَ مع الشَّيْئِينَ المتلابسين في نحو: بيني وبينه شركة، وبينني وبينه رَحْمٌ وصدقة، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة، وعلى خلاف الفُرْقَةِ، فلهذا جاء ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾⁽¹⁾ بمعنى: لقد تقطع وصلكم⁽²⁾.

(1) سورة الأنعام: 94.
(2) أمالي ابن الشجري، 2: 591-592.

4. مسائل الإغفال في خزنة الأدب

يعدّ البغداديّ من الذين نقلوا كثيراً من كلام الفارسيّ في خزنته الثمينة، وقد نقل لنا نصوصاً من كتب الفارسي المفقودة كالتذكرة ونقض الهاذور، وفي بعض المواضع نجده يسهب في نقله، حتى إذا انتهى كلام الفارسيّ علّل طول النقل بقوله: ((انتهى كلام أبي عليّ، وقد حذفنا منه مقدار ما أثبتنا، وسقنا هذا الكلام بطوله؛ لكثرة فوائده))⁽¹⁾، وفي موضع آخر يقول: ((انتهى كلام أبي عليّ، وسقناه برمّته))⁽²⁾.

ومن إشارات البغداديّ للإغفال في خزنته قوله: ((وذهب أبو عليّ في الإغفال (وهو كتاب ذكر فيه ما أغفله شيخه أبو إسحاق الزجاج) أنّ (أل) ليست عوضاً من همزة أناس))⁽³⁾.

ومن أثر الإغفال في الخزنة ذكره لمسألة أصل لفظ الجلالة⁽⁴⁾، يقول البغداديّ: ((وكون (الله) أصله (لاه) في أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه، فقال: قال سيبويه: سألت الخليل عن هذا الاسم، يعني قولنا: الله، فقال: إله، وقال مرة أخرى: الأصل لاه، وردّ عليه الفارسيّ في الإغفال بأنّ هذا الذي حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو؛ لأنّ سيبويه لم يحك عن الخليل أنّ (الله) أصله إله، ولا قال: سألته عنه، ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قاله أنّه (لاه))⁽⁵⁾.

هذه بعض الأمثلة تبين مدى تأثر النحاة بكتاب الإغفال لأبي عليّ، وكيف تأثروا بآرائه، ونهلوا من معينه، ونقلوا من نصوصه في كتبهم، وقد امتد هذا الأثر إلى كثير من النحاة، فلو رجعنا إلى كتبهم لوجدنا اسم الفارسي وكتبه وآراءه يتردد كثيراً؛ وذلك لمكانة الفارسيّ بين النحاة، وقيمة كتبه بين كتب النحو العربيّ.

(1) خزنة الأدب، 2: 287.

(2) السابق، 3: 368.

(3) السابق، 2: 280.

(4) ينظر المسألة في الإغفال، 1: 39.

(5) خزنة الأدب، 10: 357-356.

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على صاحب المعجزات الباهرات، وبعد:

فقد تمّ بحمد الله وتوفيقه هذا البحث، الذي تناول فيه الباحث دراسة الآراء النحويّة لعالم جليل، في أحد كتبه التي لها صلة بكتاب الله العزيز، وقد انتهى الباحث إلى النتائج الآتية:

- ◀ اعتمد الفارسيّ على أصول المذهب البصريّ.
- ◀ السماع مقدّمٌ عنده على غيره، فإذا وُجِدَ للمسألة سماعاً لم يَبْقَ غرضٌ مطلوبٌ عنده.
- ◀ احتجّ الفارسيّ بالقراءات القرآنية، وله مواقف متباينة من القراء، فتارةً يجلّهم كما فعل مع الحسن البصريّ، وتارةً أخرى يُقَرُّ طعن النحاة فيهم كما فعل مع الأمام نافع في قراءة (معائش)، التي رواها عنه خارجة.
- ◀ يُعَدُّ الفارسيّ من قدامى النحاة الذين احتجّوا بالحديث النبوي الشريف.
- ◀ أفرط الفارسيّ في الاحتجاج بالشعر، فلم تخلُ مسألةٌ من مسائل الإغفال من حشدٍ لكثيرٍ من أبيات الشعر، مع التزامه بما وضعه البصريّون من ضوابط زمنية في ذلك.
- ◀ اشتهر الفارسيّ ببراعته في القياس، حتى قال عن نفسه: ((أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس)) ، وقد سار -في الإغفال- وفق ضوابط البصريين في القياس، فلم يقسّن إلاّ على المسموع من كلام العرب، ولم يقسّن على القليل النادر.
- ◀ وقف -في الإغفال- من سيبويه موقف الإجلال والتعظيم، فالقول عنده ما قال سيبويه، وقول سيبويه أقرب إلى الصواب، وقول سيبويه عنده أصحّ الأقوال.
- ◀ وقف -في الإغفال- من نحاة البصرة والكوفة موقف المنصف، فيوافق ويخالف حسب ما يراه صواباً، مستدلاً لما يراه من موافقة ومخالفة.

◀ مخالفة النحويّ لمذهبه، وموافقة مذهبٍ آخرٍ لا يعني بالضرورة أنّه على غير مذهبه، أو أنّ لديه نزعةً لمذهبٍ آخر.

◀ أبو عليّ الفارسيّ بصريّ مجتهدٌ، ليس لديه نزعة لأيّ مذهبٍ آخر، وإنّما مذهبه المذهب البصريّ، وله اجتهاداتٌ وافق فيها الكوفيّين تارة، وخالف فيها مذهبه البصريّ تارةً أخرى، كغيره من النحاة، واجتهد رأيه في بعض المسائل فجاء بآراءٍ لم يسبقه أحدٌ إليها.

هذا والله أعلم وأحكم، و له الحمد على ما أولى وأنعم، والشكر على ما وفق وأكرم.
فما كان من صواب فمن الله الكريم الأكرم، وما كان من خطأ أو سهو أو غفلة
فنفسي أتهم.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾



الفهارس
العامة

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	5	56، 57، 126
البقرة		
﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	3	42
﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	10	42، 44
﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾	26	13
﴿فَأَمَّا يَا تَيْنَكُم مِّنِّي هُدَى﴾	38	65
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	48	74، 80، 81، 82
﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾	78	58، 59
﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾	90	112، 113، 114
﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾	102	95، 96
﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾	124	116
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾	153	61
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾	183	121
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾	251	121
﴿إِن تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾	271	113، 114
آل عمران		
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمِلِّي لَهُمْ خَيْرٌ﴾	178	15

النساء

101	109	﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾
51	155	﴿فَبِمَا نَقُضِهِم﴾

المائدة

72، 71	116	﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ وَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾
42	117	﴿وَكُنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتَ فِيهِمْ﴾

الأنعام

131	94	﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾
75	109	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
101	150	﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾
13	154	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾

الأعراف

14	10	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً﴾
13	186	﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

الأنفال

67	58	﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾
----	----	---

التوبة

42	32	﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾
----	----	--

هود

72، 71	15	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾
و، 134	88	﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

		يوسف	
71	26	﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ وُقُودًا﴾	
		إبراهيم	
78، 77	31	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	
		الحجر	
70	6	﴿يَأْتِيهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾	
		النحل	
،83، 75 85	40	﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ﴾	
		الإسراء	
،66، 65 67 78	28	﴿وَأَمَّا تَعْرِضَنَّ عَنْهُمْ﴾	
56	53	﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	
	67	﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا﴾	
		الكهف	
130	78	﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾	
		مريم	
66، 65	26	﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	
		المؤمنون	
،52، 51 53	35	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾	
		النور	
14، 13	35	﴿كَأَنَّهُا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾	
		النمل	
116	16	﴿وَوَرِثَ سُلَيْمٰنُ دَاوُودَ﴾	

الأحزاب

- 88 35 ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾
88 35 ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾

سبأ

- 56 24 ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾

ص

- ،91، 13 1 ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾
93، 92 2 ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾
93 3 ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾
93 14 ﴿إِن كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾
112 44 ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾
93 54 ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾
93، 92 64 ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾

غافر

- 15 64 ﴿فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾

فصلت

- 130 5 ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾

الجاثية

- ،77، 74 14 ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾
78

ق

- 93 1 ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾

الذاريات

- 87 58 ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾

		القمر	
116	41		﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالِ فِرْعَوْنَ التُّدْرُ﴾
		النازعات	
93	1		﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾
		الفجر	
93	2-1		﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝﴾
		البلد	
121	15-14		﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾
20	19		﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾
		الشمس	
93، 91	1		﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾
91	7		﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	المتن
99	((إِنَّ اللَّهَ يَنْهَأكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ))
20	((اجْلِسْ فَقَدْ آدَيْتَ وَأَنْيْتِ))
17	((زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ))
20	((وَلَا يَأْتِي حَيْرُهَا إِلَّا مِنْ جَانِبِهَا الْأَشْأَمِ))
130	((مَا بَانَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتَةٌ))

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة

البيت

- (أ)
- 119 | إِنَّ الَّذِي - وَهُوَ مُثَرِّ - لَا يَجُودُ حَرِّ
بِفَاقَةِ تَعْتَرِيهِ بَعْدَ إِثْرَاءِ
- (ب)
- 25 | فَقَدْ أَمُدُّ بِجَادِ السَّيْفِ مُعْتَدِلًا
مِثْلَ الرُّدَيْنِيِّ هَزَّتْهُ الْأَنْبَابُ
24 | فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ
25 | وَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ
25 | إِمَّا تَرِنِّي وَهَذَا الدَّهْرُ دُوْ غَيْرِ
فِي الْمُنْكَبَيْنِ وَفِي الْأَصْلَابِ تَخْنِيبُ
- (ت)
- 24 | زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنْبِي إِمَّا أُمْتُ
يَسُدُّ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ حَلَّتِي
- (ح)
- 85 | سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمِ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
- (د)
- 119 | وَأَنْتَ الَّذِي - يَا سَعْدُ - أُبْتِ بِمَشْهَدِ
كَرِيمِ بِأَثْوَابِ السَّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

119 | وَأَبْعَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ فِيهِ
لِسَانِي مَعَشَرٌ عَنْهُمْ أَدْوُدُ

(ر)

116 | جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا
كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

69 | فِيَا الْعُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا
إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

(س)

66 | فَأَمَّا تَرَنِّي لَأُغَمِّضُ سَاعَةً
مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أُكِيبَ فَأَنْعَسَا

(ع)

23 | فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا
مُعَلِّقٌ وَفَضْلَةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

68 | يُقُولُ الْحَنَا وَأَبْعَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا
إِلَى رَبِّيَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجَدِّعِ

25 | فَتُضْحِي صَرِيحًا مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ
وَلَا تُسْمِعُ الدَّاعِي وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا

122 | لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي
لِحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

(ف)

88 | نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

(ل)

- 77، 25 | مُحَمَّدٌ تَقَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ قَوْمٍ تَبَالَا
122، 121 | ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ
يَحْتَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ
119 | ذَاكَ الَّذِي - وَأَيِّكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا
وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ
116 | جَزَى رُبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
116 | وَلَمَّا أَبِي إِلَّا جَمَاحًا فُوَادُهُ
وَمَنْ يَسْأَلُ عَن لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
119 | مَا ذَا - وَلَا عَيْبٍ فِي الْمَقْدُورِ - رُمْتَ أَمَا
يَكْفِيكَ بِالنُّجْحِ أَمْ حُسْرٌ وَتَضْلِيلٌ

(م)

- 24 | فَأَمَّا تَنْجُوا مِنْ حَتْفِ أَرْضٍ
فَقَدْ لَحِقَهَا لِحْفُفَهَا لِرَامَا
24 | إِمَّا تَرَى شَيْبًا عَالِيًا أَعْتَمُهُ
24 | هُنَّ زَمَّ حَدِّي بِبِهِ مُلَهْزُمُهُ
24 | فَارْبَ فَيَنْبَانِ طَوِيْلٍ لِمَمُّهُ

(ن)

- 112 | فَانِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ
وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ
69 | عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجِّعُ وَالَّذِي
عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ

24 | إِمَّا تَرَىٰ سَمْطًا فِي الرَّأْسِ لَاحٍ بِهِ
مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَنَانِ
112 | وَكَيْفَ أَزْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ
وَقَدْ زَكَّاتُ إِلَىٰ بِشْرِ بْنِ مَرْوَانَ
24 | فَقَدْ أُرُوغُ قُلُوبَ الْعَانِيَاتِ بِهِ
حَتَّىٰ يَمْلَنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ
28، 25 | فُقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَىٰ
لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَعِيَانِ
69 | مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي
وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

(هـ)

24 | فَأَمَّا تَرَنِّي وَبِي لَمَّةٌ
فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أُوْدَىٰ بِهَا
116 | تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَىٰ بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

فهرس أقوال العرب

الصفحة	القول
57، 56، 28	إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ.
98	بَرَقَ نَحْرُهُ.
100، 99، 98	تَأَبَّطَ شَرًّا.
28	اتَّقَى اللَّهَ أَمْرُهُ فَعَلَ حَيْرًا يُثَبِّتُ عَلَيْهِ.
46	جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ.
87	جُحِرَ ضَبٌّ حَرِبٍ.
49	الْجُمَاءُ الْعَفِيرَ.
87	حَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرِي زَيْدٍ.
100، 98	ذَرَى حَبًّا.
28	اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ.
28	الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ.
27	عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوْسَاءً.
100، 99، 28	مُنْدُ شُبِّ إِلَى دُبِّ.

فهرس الأعلام

الصفحة	العَلَم
(أ)	
3، 123	الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل.
39، 43، 44، 48، 49، 51، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 76، 78، 81، 93، 111، 113، 116، 124، 126	الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة.
14	الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب.
22، 24	الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل.
87	الأعمش، أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي.
10، 30، 84	الأنباري، عبد الرحمن بن محمد.
(ب)	
ج، 109	الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسن.
5	بدر الدين قهوجي.
23	بشّار بن برد.
ج، 132	البغداددي، عبد القادر بن عمر.
4	ابن بلبل، أبو محمد عبد الله بن محمد.
115	بهاء الدين بن النّحاس، أبو عبد الله محمد.

(ث)

90، 3	ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى.
-------	--------------------------------

(ج)

51	الجرمي، أبو عمر صالح بن إسحاق.
25، 22	جرير بن عطية الخطفي.
12	ابن الجزري، شمس الدين محمد دمشقي.
74	أبو جعفر الرؤاسي.
128، 127، 126، 33، 4	ابن جني، أبو الفتح عثمان.

(ح)

22	حسان بن ثابت الأنصاري.
133، 13	الحسن البصري.
5	حسن شاذلي فرهود.
5	حسن هنداوي.
5	أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي.
د	حليم بن حماد سليمان.
83	حمزة بن حبيب الزيات.
40	أبو حيان التوحيدي.
102، 85، 17	أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي.

(خ)

ج	ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد.
---	--

111، 45، 20، 19، 18	ابن خروف، علي بن محمد بن يوسف.
9، 48، 49، 55، 56، 57، 102، 110، 126، 132	الخليل بن أحمد الفراهيدي.
3	ابن الخياط، أبو بكر محمد بن أحمد.

(د)

3، 112، 123	ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن.
17	الدمامي، بدر الدين محمد بن أبي بكر.

(ر)

4	الربيعي، علي بن عيسى.
22	ابن رشيقي، الحسن القيرواني.
43	الرضي، محمد بن الحسن الأسترابادي.
43	الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى.

(ز)

38، 123	الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي.
2، ج، د، 13، 42، 46، 58، 61، 71، 72، 80، 83، 95، 96، 107، 112، 113، 121، 123، 126، 129، 132	الزجاج، أبو إسحاق بن إبراهيم السري.
94	الزحشري، أبو القاسم محمود بن عمر.
24، 25، 112	أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت.

(س)

3، 14، 43، 47، 55، 72، 110، 111، 122، 123، 126	ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري.
108	السمين الحلبي.
د، 19، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 73، 74، 81، 85، 88، 96، 99، 102، 105، 110، 111، 113، 120، 122، 125، 132، 133	سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان.
129	ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل.
17، 49، 108، 109، 110، 111	السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله.
19	ابن سيرين، محمد الأنصاري.
11، 12، 21، 118	السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.

(ش)

18	الشاطبي، محيي الدين بن محمد الأندلسي.
44، 108، 130	ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي.

(ص)

5	صلاح الدين السنكاوي.
---	----------------------

(ض)

17	ابن الضائع، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي.
----	--

(ع)

83	عاصم الأسدي الكوفي.
85، 84، 83	ابن عامر، عبد الله اليحصبي.
ج، 19، 20	عبد الفتاح شلي.
30	عبد الله بن إسحاق الحضرمي.
5، د	عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.
4	العبدى، أبو طالب أحمد بن بكر.
25	أبو عبيدة، معمر بن المثنى.
17	ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي.
100، 96، 84	العكبري، عبد الواحد بن علي.
6	علي جابر المنصوري.
د	علي النجدي.
83	أبو عمرو التميمي البصري.
14	أبو عمر بن العلاء.
5	عوض القوزي.

(ف)

19، 74، 75، 82، 90، 91، 92، 97، 98، 99، 101، 102، 108، 113، 116	الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد.
22	الفرزدق، همام بن غالب الدارمي.

(ق)

19	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.
93، 94	قتادة بن دعامة السدوسي.
94	القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري.

(ك)

5	كاظم بحر المرجان.
83	ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل.
31، 74، 75، 76، 77، 78، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 88، 89، 93، 113، 116	الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة.

(ل)

22	لبيد بن ربيعة بن مالك.
----	------------------------

(م)

9، 14، 32، 55، 126	المازني، أبو عثمان بكر بن محمد.
12، 62، 111	ابن مالك، محمد بن عبد الله.
2، 9، 14، 39، 43، 44، 46، 47، 51، 52، 53	المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد.

،67 ،66 ،65 ،64 ،55 ،72 ،71 ،70 ،69 ،68 ،110 ،108 ،88 ،78 ،73 ،125 ،118 ،115 ،111 126	
123 ،3	ميرمان، أبو بكر محمد بن علي.
84 ،15 ،3	ابن مجاهد، أبو بكر محمد بن موسى.
د	محمد حسن محمد إسماعيل.
5	محمد الشاطر.
66	محمد عبد الخالق عضيمة.
د	محمد عماد سمير بايزيد.
5	محمود محمد الطناحي.
66 ،22	امرئ القيس بن حجر آكل المرار.
88 ،47 ،46 ،43	المرادي، الحسن بن قاسم.
122	المرار الأسدي.
4	المرزوقي، أحمد بن محمد.
6	مصطفى الحدري.
97	مكي بن أبي طالب القيسي.

(ن)

133 ،83 ،14	نافع بن عبد الرحمن بن نعيم المدني.
97 ،94	النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد.
123	نفظويه، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد.
23	أبو نواس، الحسن بن هانئ.

(هـ)

116، 111، 94، 45	ابن هشام، عبد الله بن يوسف.
(و)	
70	ابن ولّاد، أبو العبّاس أحمد بن محمّد.
(ي)	
87	يجي بن وثّاب الأسدي الكوفي القارئ.

فهرس القبائل والأماكن

الصفحة	المكان أو القبيلة
27، 26، 21	أسد
27	أهل الحجاز
د، 37، 102، 132، 122	البصرة
27، 26، 21، 101	تميم
26	الطائيين
2	فسا (من أعمال فارس)
27، 26، 21	قيس
27، 26	كنانة
د، 37، 74، 88، 89، 102، 122، 132	الكوفة
123	مدينة السلام
21	هذيل
18	همدان
18	وائل بن حجر

فهرس المسائل النحوية

الصفحة	المسألة
95	إعراب: { فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا } .
83	إعراب: { كُنْ فَيَكُونُ } .
61	إعراب ما بعد (أَيِّ) في النداء.
51	تكرار (أَنَّ).
86	التنازع.
65	توكيد الفعل بالنون بعد (إِمَّا).
110	حَبَّذَا.
91	حذف جواب القسم.
80	حذف العائد من الصفة.
77	حذف اللام الجازمة.
98	حكاية الفعل.
58	ارتفاع الاسم بالظرف.
101	اسم الفعل (هَلُمَّ).
126 ، 55	الضمير المنفصل (إِيَّاكَ).
128 ، 107	علّة بناء (الآن).
121	عمل المصدر المحلّي ب(أل).
112	فاعل (نِعْمَ وَبِئْسَ).
127 ، 115	الفصل بين الفعل وفاعله.
118	الفصل بين الموصول وصلته.
42	(مَا) المصدرية.

71	معنى (كَانَ) في الشرط والجزاء.
46	ناصب المستثنى.
68	نداء (الَّذِي).
48	وصف المعرفة بالنكرة.

فهرس الكتب

الصفحة	الكتاب
4	أشعار الهذليين للمرزوقي.
122، 3	الأصول في النحو لابن السراج.
130	أمالي ابن الشجري.
129	الأهوازيات للفارسي.
129، 5	الإيضاح للفارسي.
132، 129	التذكرة للفارسي.
د	تعقبات الفارسي لشيخه الزجاج في الإغفال لمحمد بيازيد.
5	التعليقة للفارسي.
5	التكملة للفارسي.
129، 12، 5	الحجة للقراء السبعة للفارسي.
4	الحماسة للمرزوقي.
132، ج	خزانة الأدب للبغدادي.
126، 3	الخصائص لابن جني.
109، ج	الاستدراك على أبي علي في الحجة للباقولي.
126، 3	سرّ صناعة الإعراب لابن جني.
3	الاشتقاق لابن دريد.
5	شرح الأبيات المشككة للفارسي.
12	طبقات القراء لابن الجزري.
ج، 64	أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلي.
73، 69، 68، 64	الغلط للمبرد.

66	الكامل للمبرّد.
،43 ،40 ،23	الكتاب لسبويه.
،66 ،46 ،54	
111 ،105	
3	اللّمع لابن جنيّ.
76	ما تلحن فيه العامة للكسائيّ.
129	المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده.
129	المخصّص لابن سيده.
5	المسائل البصريّات للفارسيّ.
129 ،114 ،5	المسائل البغداديات للفارسيّ.
129 ،5	المسائل الحليّيات للفارسيّ.
6	المسائل الشيرازيات للفارسيّ.
6	المسائل العسكريّات للفارسيّ.
6	المسائل العضديّات للفارسيّ.
70	المسائل المشروحة من كتاب سبويه للمبرّد.
6	المسائل المنثورة للفارسيّ.
54 ،44	معاني القرآن للأخفش.
89	معاني القرآن للفراء.
2 ،ج ،7	معاني القرآن وإعرابه للزجاج.
4	المفضليّات للمرزوقيّ.
73 ،72 ،66 ،64	المقتضب للمبرّد.
132 ،ج	نقض الهاذور للفارسيّ.
ج	الهاذور لابن خالويه.

فهرس المراجع والمصادر

أولاً: الكتب المطبوعة:

- (1) الأخص، سعبد بن مسعدة (215هـ):
- معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1990م.
- (2) الأزهرى، خالد بن عبد الله (905هـ):
- شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 2000م.
- (3) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (900هـ):
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1955م.
- (4) الأفغاني، سعبد:
- في أصول النحو، مديرة الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م.
- (5) الألوسي، شهاب الدين محمود (1270هـ):
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د- ت.
- (6) الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم (328هـ):
- الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1: 1992م.
- (7) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (577هـ):
- الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة، تح: سعبد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4: 1961م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3: 1985م.

(8) الأندرويّ، أحمد بن محمّد:

- طبقات المفسرين، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1: 1997م.

(9) الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسن (543هـ):

- الاستدراك على أبي علي في الحجة، تح: محمّد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية، الكويت، ط1: 2007م.

(10) بروكلمان، كارل:

- تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحلّيم النجار، دار المعارف، القاهرة، د-ت.

(11) ابن برّي، عبد الله (582هـ):

- شرح شواهد الإيضاح، تح: عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1985م.

(12) البغدادي، إسماعيل باشا:

- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د-ت.

(13) البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ):

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4: 1997م.

- (14) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (516هـ):
 - تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تح: محمد عبد الله النمر، وآخرين، دار طيبة، الرياض، 1409هـ.
- (15) بهاء الدين بن النحاس، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (698هـ):
 - التعليقة على المقرّب (شرح ابن النحاس على مقرّب ابن عصفور)، تح: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، ط1: 2004م.
- (16) تمام حسان
 - اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.
- (17) التوحيد، أبوحيان علي بن محمد (414هـ):
 - الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين، وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، د- ت.
- (18) جبران مسعود:
 - الرائد (معجم لغوي عصري)، دار الملايين، بيروت، ط7: 1992م.
- (19) الجرجاني، عبد القاهر (471هـ):
 - المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، 1982م.
- (20) ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد الشافعي (833هـ):
 - غاية النهاية في طبقات القراء، تح: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 2006م.
- (21) الجمحي، محمد بن سلام (231هـ):
 - طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، د- ت.
- (22) ابن جيّي، أبو الفتح عثمان (390هـ):
 - الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د- ت.
 - سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، دار القلم، ط2: 1993م.
 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، وآخرين، وزارة الأوقاف، مصر، 1994م.

- المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط1: 1960م.
- (23) الجواليقي، أبو منصور (540هـ):**
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح: ف عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1: 1990م.
- (24) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (646هـ):**
- أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، د- ت.
- (25) الحديثي، خديجة:**
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.
- (26) حسانين، عفاف:**
- في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1: 1996م،
- (27) الحلواني، محمد خير:**
- أصول النحو العربي، النلشر الأطلسي، د- ت.
- (28) الحمد، علي توفيق، ويوسف جميل الزعبي:**
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، الأردن، ط2: 1993م.
- (29) الحموي، ياقوت بن عبد الله (626هـ):**
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1993م.
- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م.
- (30) أبو حيّان، محمد بن يوسف (745هـ):**
- تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1: 2000م.

- تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1993م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1998م.
- (31) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن محمّد (370هـ):**
- إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1992م.
- (32) ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمّد (609هـ):**
- شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمّد عمر عرب، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ.
- (33) ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمّد (681هـ):**
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: أحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د- ت.
- (34) الدرويش، محيي الدين:**
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، دمشق، ط7: 1999م.
- (35) الدماميني، بدر الدين (827هـ)، وسراج الدين البلقيني (805هـ):**
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض الخوّام، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1998م.
- (36) الذهبي، شمس الدين محمّد بن أحمد (748هـ):**
- سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1985م.
- العبر في خبر من غير، تح: محمّد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1985م.

- (37) ابن رشيق، أبو الحسن القيرواني (456هـ):
 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5: 1981م.
- (38) الرضي، محمد الأستراباذي (686هـ):
 - شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاربنوس، ط2: 1996م.
- (39) الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (379هـ):
 - طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د- ت.
- (40) الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (802هـ):
 - ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: طارق الجنابي، مكتبة النهضة، بيروت، ط1: 1987م.
- (41) الزجاج، أبو إسحاق (311هـ):
 - معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1988م.
- (42) الزجاجي، أبو القاسم (340هـ):
 - حروف المعاني، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، د- ت.
- (43) الزركلي، خير الدين بن محمود (1396هـ):
 - الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15: 2002م.
- (44) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ):
 - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1: 1998م.
- (45) السامرائي، إبراهيم:
 - المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1: 1987م.

- (46) السامرائي، فاضل صالح:
- معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1: 2000م.
- (47) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (771هـ):
- طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1: 1964م.
- (48) السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد (643هـ):
- سفر السعادة وسفير الإفادة، تح: محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط2: 1995م.
- (49) ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل (316هـ):
- الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1996م.
- (50) السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (770هـ):
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: الشريف عبد الله الحسيني، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1: 1986م.
- (51) أبو سليمان، صابر حسن محمد:
- النجوم الزاهرة في تراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم، دار عالم الكتب، الرياض، ط1: 1998م.
- (52) السمعاني، أبو سعد عبد الكريم (562هـ):
- الأنساب، تح: عبد عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط1: 1988م.
- (53) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (756هـ):
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د- ت.
- (54) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن (581هـ):
- نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1992م.

(55) سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ):

- الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3: 1988م.

(56) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (458هـ):

- المحكم والمحيط الأعظم، ج1، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 2000م.
- المخصص، ج1، ج14، ج16، دار الكتب العلمية، بيروت، د- ت.

(57) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368هـ):

- أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1: 1955م.
- شرح كتاب سيويوه، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 2008م.
- شرح كتاب سيويوه ج1، تح: رمضان عبد التواب، وآخرين، الهيئة المصرية للكتاب، 1986م.

(58) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ):

- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د- ت.
- الاقتراح في علم أصول في النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2: 1979م.
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (البهجة المرضية)، تح: محمد صالح الغرسي، دار السلام، القاهرة، ط1: 2000م.
- طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1983م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، وآخرين، دار التراث، القاهرة، د- ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1998م.

(59) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (790هـ):

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج1، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1: 2007م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج5، تح: عبد المجيد قطاناش، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1: 2007م.

(60) ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ):

- أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1992م.

(61) شلبي، عبد الفتاح إسماعيل:

- أبو علي الفارسي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط3: 1989م.

(62) الصبّان، محمد بن علي (1206هـ):

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د- ت.

(63) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (764هـ):

- الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط، وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1: 2000م.

(64) ضيف، شوقي:

- المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7: 1992م.

(65) أبو الطيّب، عبد الواحد بن علي اللغوي (351هـ):

- مراتب النحويين، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د- ت.

66) عباس حسن

- النحو الوافي ج1، دار المعارف، مصر، ط3: 1975م.

67) عبد العزيز، محمد حسن:

- القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1: 1995م.

68) العسقلاني، ابن حجر (852هـ):

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت، 1993م.

69) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (669هـ):

- شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1998م.

70) عضيمة، محمد عبد الخالق:

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث القاهرة، د- ت.

71) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ):

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د- ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط2: 2001م.

72) العكبري، أبو البقاء (616هـ):

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، د- ت.
- التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د- ت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، ط1: 1995م.
- مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3: 2007م.

(73) ابن العماد، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد (1089هـ):

- شذرات من ذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1: 1986م.

(74) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ):

- الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2003م.
- الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2: 1996م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن أحمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1: 1991م.
- التكملة، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2: 1999م.
- الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1: 1992م.
- كتاب الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب)، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1988م.
- المسائل البصريات، تح: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1: 1985م.
- المسائل العسكرية في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، دار الثقافة، الأردن، 2002م.
- المسائل المشككة (البغداديات)، تح: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د- ت.

(75) الفراء، يحيى بن زياد (207هـ):

- معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين، المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د- ت.

(76) قدارة، فخر صالح سليمان:

- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، الأردن، ط1: 1990م.

- (77) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (671هـ):
 - الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب
 البصرية، القاهرة، ط2: 1964م.
- (78) القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (624هـ):
 - إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب،
 بيروت، ط1986م.
- (79) القيسي، مكّي بن أبي طالب (437هـ):
 - مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1:
 2003م.
- (80) ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل (774هـ):
 - البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط1:
 1997م.
- (81) الكسائي، علي بن حمزة (189هـ):
 - ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1:
 1982م.
- (82) الكفوي، أبو البقاء أيّوب بن موسى:
 - الكلّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، مؤسسة الرسالة، بيروت،
 ط2: 1998م.
- (83) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله (672هـ):
 - شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيّد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة
 والنشر، القاهرة، ط1: 1990م.
- شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث،
 المملكة العربية السعودية، ط1: 1982م.
- (84) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ):
 - الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1997: 3م.

- المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994م.
- (85) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (324هـ):**
- كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د- ت.
- (86) مجمع اللغة العربية:**
- المعجم الوجيز، جمهورية مصر العربية، 1994م.
- (87) محمد عماد سمير:**
- تعقبات الفارسي لشيخه الزجاج في الإغفال، دار النوادر، سورية، ط1: 2012م.
- (88) محمد محيي الدين عبد الحميد:**
- دروس التصريف، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.
- (89) المخزومي، مهدي:**
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2: 1958م.
- (90) مراد، يحيى:**
- معجم تراجم الشعراء الكبير، دار الحديث، القاهرة، 2006م.
- (91) المرادي، الحسن بن قاسم (749هـ):**
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1: 2001م.
- الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1992م.
- (92) أبو المكارم، علي:**
- التراكيب الإسنادية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1: 2007م.

- (93) المكودي، أبو زيد (807هـ):
 - شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1996م.
- (94) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (338هـ):
 - إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط2: 1985م.
 - معاني القرآن الكريم، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1: 1988م.
- (95) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (761هـ):
 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د- ت.
 - شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11: 1963م.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط1: 2000م.
- (96) الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله:
 - علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: 1999م.
- (97) ابن ولّاد، أحمد بن محمد (332هـ):
 - الانتصار لسيبويه على المبرد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1: 1996م.
- (98) ابن يعيش، موفق الدين (643هـ):
 - شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 2001م.
- (99) يوهان فك:
 - العربية، ترجمة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- (1) آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية)، للباحث: محمد عمر عمّار الدراوشة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.
- (2) آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي، للباحثة: سماح سمير سليمان دلول، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.
- (3) الآراء التي تفرّد بها الفراء من خلال كتابه معاني القرآن، للباحث: بلغدوش زغاش فتيحة، جامعة الجزائر، 2003م.
- (4) آراء الفراء النحوية في خزنة الأدب (عرض ودراسة وتقويم)، للباحث: علي محمد علي صالح، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432هـ.
- (5) آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية)، للباحث: علي كمال أبو عون، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.
- (6) آراء المبرّد النحوية في نظر ابن مالك، للباحث: رشدي عبد الله علي خنفور، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1422هـ.
- (7) الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي، للباحث: عبد الرحمن الطلحي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423هـ.
- (8) الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، جامعة عين شمس، القاهرة، 1974م.
- (9) جامع البيان في القراءات السبع [القسم الثالث]، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، دراسة وتحقيق: سامي عمر إبراهيم الصببة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001م.
- (10) الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه (معاني القرآن)، للباحث: سعيد الخثعمي، جامعة مؤتة، الأردن، 2011م.

- 11) شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرّماني (384هـ)، [المجلد الأول]، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم يوسف شبيبة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1415هـ.
- 12) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، للباحث: محمد عبد القادر هنادي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1982م.
- 13) أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جنّي، للباحث: رحيم جمعة علي الخزرجي، جامعة بغداد، جمهورية العراق، 2005م.
- 14) الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة، للباحث: محمد عطا الله أحمد، جامعة مؤتة، الأردن، 2009م.
- 15) مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات السبع (جمعاً ودراسةً وتحليلاً)، للباحثة: خلود بنت طلال الحسناوي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1434هـ.
- 16) موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية، للباحثة: سميحة بنت صلاح الحربي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005م.

ثالثاً: الدوريات:

- 1) مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، السنة السادسة عشرة، العدد (64)، محرم: 1430هـ، يناير: 2009م.
- 2) مجلة البحوث والدراسات القرآنية، الرياض، السنة الثانية العدد (4).
- 3) مجلة التراث العربي (مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق):
- العددان: (83) و(84)، جمادى الآخرة: 1422هـ = سبتمبر: 2001م، السنة الحادية والعشرون.
- العدد (89)، محرم: 1424هـ = مارس: 2003م، السنة الثالثة والعشرون.

- 4) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (12)، العدد (20)، صفر: 1421هـ - مايو: 2000م.
- 5) مجلة جامعة بابل - العلوم الإنسانية - المجلد (19) - العدد (3): 2011م.
- 6) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث والثلاثون، ربيع الثاني: 1394هـ - مايو: 1974م.

فهرس المحتويات

ب	المقدمة.....
1	الفصل الأول: الفارسي ومنهجه في الإغفال.....
2	المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الفارسي.....
2	نسبه ومولده.....
2	شيوخه.....
4	تلاميذه.....
5	آثاره.....
6	وفاته.....
7	كتاب الإغفال.....
9	المبحث الثاني: منهج الفارسي في الإغفال.....
9	المنهج العام.....
11	منهج الاستدلال في الإغفال.....
13	السماع عند الفارسي في الإغفال.....
14	استشهاده بالقراءات القرآنية.....
19	استشهاده بالحديث النبوي.....
23	استشهاده بكلام العرب.....
23	استشهاده بالشعر.....
28	استشهاده بالنثر.....
31	القياس عند الفارسي في الإغفال.....
38	الفصل الثاني: آراء الفارسي بين مذهبي البصرة والكوفة في الإغفال.....
40	المبحث الأول: موقف الفارسي من المذهب البصري في الإغفال.....
42	موقف الفارسي من سيبويه في الإغفال.....
56	موقف الفارسي من الأخفش في الإغفال.....

66	موقف الفارسي من المبرّد في الإغفال
76	المبحث الثاني: موقف الفارسي من المذهب الكوفي في الإغفال
78	موقف الفارسي من الكسائي في الإغفال
92	موقف الفارسي من الفراء في الإغفال
106	الفصل الثالث: آراء الفارسي في الإغفال
108	المبحث الأول: من انفرادات الفارسي في الإغفال
126	المذهب النحوي للفارسي
128	المبحث الثاني: مسائل الإغفال في بعض كتب النحو
129	مسائل الإغفال في سرّ صناعة الإعراب
132	مسائل الإغفال في المخصص
133	مسائل الإغفال في أمالي ابن الشجري
135	مسائل الإغفال في خزانة الأدب
136	الخاتمة
138	الفهارس العامة
139	فهرس الآيات القرآنية
144	فهرس الأحاديث النبوية
145	فهرس الشواهد الشعرية
149	فهرس أقوال العرب
150	فهرس الأعلام
158	فهرس القبائل والأماكن
159	فهرس المسائل النحوية
161	فهرس الكتب
163	فهرس المصادر والمراجع
177	فهرس المحتويات